

100

الأسلاف المقتدى عليهم
بين الشيوعيين والرأسماليين

الناشر
دار الكتاب العربي بمصر
محمد علي البياد

الأسلاف المعتبرة عليه
بين الشيوعيين والرأسماليين

الناشر
دار الكتاب العربي بجزر
محمد علي ليناري

الطبعة الأولى { ربيع أول سنة ١٣٧٠
ديسمبر سنة ١٩٥٠

» الثانية { ربيع ثاني سنة ١٣٧٠
يناير سنة ١٩٥١

» الثالثة { شعبان سنة ١٣٧٢
مايو سنة ١٩٥٣

» الرابعة { شوال سنة ١٣٧٤
يونية سنة ١٩٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« فِي سَبِيلِ اللَّهِ »

« وَالْمُسْتَغْنَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ »

تمهيد

في الطبعتين الأوليين من هذا الكتاب كتبنا قول :
« لانحب أن نرأى الناس يجاهد قننا به في سبيل الله ، أو توضحيات
تكبدناها لخدمة المسلمين ، فنحن نحمد الله أن كانت منارنا للحق ؛ لا للباطل ؟
ولئن مددنا أبصارنا ، فوجدنا طريق الرجولة مفروشا بالأشواق ، مُضْرَجاً
بالدماء : فإن عزاءنا في الدنيا — إلى جانب ما نرجو في الآخرة — أن طريق
الحياة والنكوص ، قد كُفَّ أصحابه شططاً ، وأذاقهم وبلاً . . .
وإنما يحزننا أن تقوم ضدنا حملة افتراءات لثيمة ، تتخذ من عملنا للخير
دليلاً علينا ؛ ومشاراً للتفيل مِنَّا . . .

إذا دعونا إلى إطعام المحروم ، وتشغيل العاطل قالوا : شيوعيون :
وإذا بذلنا من كسينا الحر ، قالوا : متمولون بكذا وكذا .
وإذا ناقشنا بالحسنى ، قالوا : خطر على الأمن .
والغريب أن مادعونا إليه منذ سنين ، أصبح اليوم منهاجاً تنادى به
أحزاب وهبات !

فمينا أننا سبقنا الزمن . . .
وأننا بذلنا حيث يبخل غيرنا . . .
وتقدمنا عند مانكص كثيرون . . .
وعيننا أننا نريد خدمة الإسلام بأساليب العصر الجديد .
على حين يظن فريق من الناس أن هذه الخدمة ممكنة بالكهانة الجامدة ،
والروح الباردة ، والقراءة الخالية من الفقه و . . . الأفكار التي سادت
عهد المهالك !!!

وعلى كل حال فنحن ماضون إلى فائتنا ، من عمل للإسلام ، وعمل للأمة .
سائلين الله أن يرزقنا التوفيق والسداد ، في هذا اللون من الجهاد .
واليوم تصدر هذه الطبعة ، وفي الشرق دَوِيٌّ هائل للعمل الضخم ، الذي
حققته عناية الله في مصر .

لقد طرد ملكها النور « فاروق » شر طردة ، وهتكت الأستار عن
الفضائح الخزية ، التي طالما ارتكبها هذا الفاسق وأعوانه . وتمت هذه الآية
على يد الجيش !! الجيش الذي حسبته الطغاة سناداً لهم ، وأبى الله إلا أن يكون
هلاكاً عليهم « قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ . فَآتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ
الْقَوَاعِدِ نَحْرًا عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَأَتَانَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ
حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ » .

وودنا لو انجابت ظلمات الليل الخيم ، على بلاد الإسلام كلها ، فاختفت
من آفاقها الداكنة بقية الطواغيت ، التي ما زالت تميث فساداً هنا وهناك !!
إنما نحسُّ بأن كتاباتنا المتواصلة ، بدأت تؤتي ثمارها ، وأن سهمنا
كبير في هذا النصر البين .

إن الحملات التي شنناها على الأصنام ؛ قد انتهت بتحطيم أكبر
الأصنام قدراً .

والجهود التي بذلناها لتجريد الجماهير على أخذ حقوقها وتحقير جلاذيتها ؛
نجحت في إينار الصدور على الباغين ، وتكثير السواد المتألب ضدهم ، وتقليل
العبيد ، الذي طالما عاشوا في خدمتهم .

وسوف نظل على هذا النهج الواضح ، نهتف بالحق ، ونشغب على الباطل
قَدَرُ ما نستطيع !!

وقد أضحكتنا أن رجالاً لم يخطوا حرفاً في حرب الظالمين — بل كانوا
في جملة المداهنين الصغار — أخذوا يزعمون أنهم قهلاء الثورة وسدنتها ،

بل إن بعض الصحف لم تستح أن تلقب أحد « الباشوات » بأنه
فيلسوف الاغتيال ! !

ولنتترك الفخر يتنازعه طالبوه ، فإيماننا إلا أن يتحقق الإصلاح ،
وتوضع الأزمة في أنظف الأيدي .

بيد أننا نعجب من طبائع المبيد ، التي تريد أن تصور الأعمال الكبيرة
منسوبة إلى ذوى الحول والطول فحسب ! !

إن هذا الكتاب نشر أغلبه فصولا متفرقة ، على نحو ثلاثين مدداً من
مجلة « الإخوان المسلمين » .

وهو وأخواه^(١) اللذان أصدرتهما قبلاً ، أول ما خط في اللغة العربية ، من
كلام في هذا الموضوع .

وكان هذا الكلام مستغنياً في ميدان الدين والأدب والسياسة .
ثم مرت الأيام ، فإذا به مصدر الاتجاهات الحرة في هذه الأنحاء ، وركيزة
الثورات الناجحة المشرقة . . .

ويسودني أن أسوق حديثاً عن شخص ، وعذري أن أدفع الظنون التي
قد تتجه إلى ، قد أحسب ناقلاً عن الآخرين ، أو منساقاً في تيار التأثير .
والحقيقة ، أنني بدأت السير وحدي ، ثم أدركني بعد من أربي وأجاد .
وعلى أية حال ، فلم يكن الوالد الروحي لهذه النهضة واحداً من
الباشوات السابقين^(٢) أو الكبار المرموقين ما

(١) الإسلام والأوضاع الاقتصادية ، والإسلام والمناهج الاشتراكية .

(٢) قيل : إنه الدكتور طه حسين ، وقيل : إنه الأستاذ لطفى السيد .

مقدمة

كادت هذه الصحائف تضيق ، في أثناء الأزمة المصيبة ، التي أصابت الفكر والقلم ، وطُمست الحقوق والحريات ، على عهد الاحتلال الداخلي للإدارة المصرية ، أيام حكم الأقليات السياسية سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٩ . كانت سنواتٍ حِجَافًا ، تَمَرَّض فيها الشرف والضمير ، لأزمات ساحقة قُتل من قتل من الرجال ، وسرق ما سرق من الأموال .

ولئن ذكر التاريخ أن أرض مصر شهدت عصرًا للاضطهاد الإسرائيلي أيام الفراعنة ، ثم عصرًا للاضطهاد المسيحي أيام الرومان ، فإنه لن ينسى أن يُسجَل كذلك قصص الخزي والعار ، والحديد والنار ، التي وقعت لأنصار الإسلام ، ودُعاة نظامه ، أيام الأقليات الحاكمة بأمرها ، في هذه البلاد المحرونة الحائرة . . .

ولقد استطعنا - والله المنة - استنقاذ هذه الصحائف من برثن العدم ، برغم أن كثيرًا من غيرها ضاع في خلال الإرهاب النظم ، الذي خرَّب البيوت وفتح المعتقلات ، الإرهاب الذي يَمُدُّ حيازة مجلة صدرت تحت سيطرة الرقابة جريمةً تقذف بمرتكبيها في ظلمات السجون ! ! لأنها تصرِّح بأن الإسلام أساس الحكم يقوم على الحرية والأخوة . . .

وكان في مجلة التهم التي وُجِّهت إلينا - في غير حياء - أننا شيوعيون ! كأن كل دعوة للمدالة الاجتماعية ، لا تجد لها تفسيراً في منطق لُصوص الحكم إلا أن ترى ذوبها بالإفك ، وتفصل بينهم وبين الإسلام !

والإتهام بالشيوعية ، كالاتهام بالأسمالية ، أمرٌ نضيق به ، وتوسَّم في قائله سوء الفهم ، أو سوء النية ، أو هما معاً .

ولقد نشرت في الكتابين السابقين لهذا الكتاب، بحوثاً مستفيضة عن حقيقة
النظم المالي في الإسلام، وأومأ سميئاً على سبيل التجوز «الاشترائية الإسلامية» .
وأستطيع القول ؛ إننا أسخطنا الرأسمالين والشيوعيين جميعاً بهذا النهج
الذي جنحنا إليه ؛ إذ كنا أقدر من الشيوعيين على تخرج الرأسمالية وإصابة
مقاتلها ، وكنا - في الوقت نفسه - أقدر من الرأسمالية على مكافحة
الشيوعية ، وسد الأبواب في وجهها .

موافقات ومعارفات :

إن الإسلام عقيدة ونظام . والنظام - في ديننا - يتبع العقيدة ،
على خدمتها ؛ أو هو امتداد مطلق لآثارها وفضائلها ، فهو تابع لها أبداً .
وقد يأخذ أشكالاً مختلفة على مر الأزمنة .

يَبْدُ أن ذلك ، يشبه اختلاف الوسائل مع اتحاد الغاية . ١

وقد يظن السطحيون أن وجود مبادئ معينة في النظام الإسلامي ، قد
تميل به نحو اليمين أو اليسار ، وذلك خطأ .

فإن مبدأ الملكية - مثلاً - قد يشترك - في الاعتراف به - النظام
الإسلامي والنظام الرأسمالي .

وتحريم الفائدة الربوية قد يشترك فيه النظام الشيوعي والنظام الإسلامي .
وليس معنى هذا أو ذاك أن الإسلام رأسمالي أو شيوعي .

إنه منهج مستقل ، يستق من طبيعته الدينية ، ثم يعض في مجراه الرسوم
تُفَع الناس ، وحماية مُشَلهم العليا .

والحالة الاجتماعية التي نعيش فيها ، تفرض علينا أن نذكر عن الإسلام
هذه الحقائق التالية :

- (١) إنه لا يترف بملك من حرام ، ولا يكسب من سُخِّت .
- (٢) إنه لا يميز مداواة الجهد الشاق بأجر بَخْسٍ ، ولا مكافأة العمل
بِإِتِّافٍ ، بأجر كبير .

(٣) إنه لا يبيح التمثل والتسول والفوضى ، ويُعدُّ الحكومة مسئولة عن بقاء هذه الآفات .

والاشتراكية الإسلامية تعتمد المبادئ الرفيعة أولاً ، ثم تهيم الأشكال المادية المناسبة لها ، وتستعين على ذلك بقوة القانون .

فالأخوة العامة مبدأ . والدولة مسئولة عن تنفيذه ، وعن هدم أى وضع مادي ينافيه .

والترف مرض اجتماعي ، والدولة ملزمة أن تضع من التشريع وتتخذ من الوسائل ما يمتنع .

والفضائل الإنسانية ضرورة لا بد منها ، والدولة مسئولة عن القوالب المادية التي تصوغها لحفظها .

وقد نقضناها ذلك أن تُقَنَّ على النحو الذي تسير عليه ، روسيا أو أمريكا .

لكن هذه القوانين لن تكون روسية ولا أمريكية ، مادام الدافع إليها ، والفرض منها إسلامياً مجرداً .

الخطر الأصغر :

لما قامت الحرب العظمى الأخيرة ، وانضمت روسيا إلى معسكر الحلفاء ، افتتحت مغاليق الشرق الإسلامي أمامها ، وتبادلت دُولُهُ التمثيل الدبلوماسي معها .

وقد تولد عن ذلك الاتصال خير وشر .

فإن القارونية الكائنة توجَّستُ السوء على مستقبلها .

ففكرت في أن تخفف من غلاؤها ، وأن تنل قليلاً يدها البسطة بالأذى للطبقات الكادحة .

غير أن هذه النوايا الحسنة ، لم تترجم بمد إلى ميدان الواقع الموسوس .
فكان هذا النظام المتيق ، يشبه الحص الذي بنوى التاب غافة
السجن ، ثم يفريه ضعف الملاك ، وغفلة الشرطه ، فيظل على إجرامه
لا يتحول عنه .

ولا ننكر أن طائفة من الإصلاحات قد تمت .
وهنا جميل ، وزيد الزيد .

فالمطشان الذي تبل سدهاء قطرات الماء لا تنقع غلته إلا النطاف
الصافيات .

وهاى ذى « روسيا » تنزونا ثقافياً ، وقد تحاول غزونا حربياً .
ونحن — وحدنا — مع الأسف — الذين تقدم الحصانة النفسية والمادية
ضد أى غزو أجنبى .

فمنذما أجب بعض شبابنا المثقف بالشيوعية ، أريناء — من نظامنا
الإسلامى — المناصر للقبالة والغنية عن المبادئ الأخرى .
ولم نصدر فى كتاباتنا إلا عن حب عميق للإسلام ، وإدراك تام
لحقائقه وأغراضه .

فالدِّين — من حيث كونه فضائل نفسية ، وتكافلاً اجتماعياً — هو
محور نشاطنا ، وأساس دعاتنا .

ونحن ننقم على الشيوعية ، أنها تكفر بالدين كفر الجاحدين ، كما ننقم
على الرأسمالية أنها تكفر بالدين كفر المنافقين . . .

فالأولى لاتعترف به ، والأخرى لاتنبأ بتماليه ، ولاترى فيه ما يزجرها
عن مظالمها الفاجرة . . .

ومع أننا نفكر لسلا العدوئين خطره ، إلا أننا مكرهون على ملاقة أدنى
الخصوم إلينا .

فالشيوعية عدوٌ واقف على أبواب البلاد يتربص ، والرأسمالية عدو داخل الحدود يُعَرِّدُ ويفتال .

إننا لنعتقد أن في تطهير البلاد من المظالم الاقتصادية المؤلة ، حماية لها من الاستعمار الأبيض والأحمر على السواء .
وها قد أصبحت الاشتراكية عنواناً بارزاً لكثير من البرامج التي تطالعا بها الأحزاب .

وقد نرتاب في صدق نفر من هؤلاء المتعلقين بأهذابها ، إلا أنه على أية حال نصر للجماهير الفقيرة يَصِفُ أقدامها على أوائل الصراط المستقيم .
ولعل الاشتراكية الإسلامية تصبح زعة متغلغلة ، تجيش بها نفوس العامة والخاصة ، وتذك آخر ما أمامها من معادل النفاق والظنbian .

إصرار للمرين :

بين الشرق والغرب — الآن — حرب باردة ، قد تتحول في أية لحظة إلى حرب طاحنة .

وقد بدأت الولايات المتحدة في الإعداد الواسع لهذا الصراع القائم ، فلما وجدت حلفاءها في « أوروبا » يمانون ضوائق شديدة ، وأحست أن هذه الأزمات المستحكة ، قد تمهد لنشر الشيوعية ، وتفوق روسيا عليها تبماً لذلك ، سارعت إلى إرسال القناطير القنطرة من مالها ، لتقدم المستوى الاجتماعي والاقتصادي هناك .

ولم تفكر قط — كما فكرنا نحن — في الاعتماد على رجال الدين لمحاربة الشيوعية ، بل العون المادى أولاً . . . وقد يكون آخرأ .

وللدين هناك رسالة تمضى على هامش الحياة ، وتلزم حدوداً لا تمدوها . . .

أما في الشرق الإسلامي ، فالعون السادي ، حامل ثانوى في الإصلاح والتعمير .

وعلى الحق من رجال الدين ، أن يترزوا بأن الشيوعية فساد وإلحاد وكفى . ١

بلى إنها كذلك . ولكن الشعوب تملو من الألم في دائرة الثالث المتوطن المروف ، ثالث الفقر والجبل والمرض .

والإسلام لا يتجنب صوته بإزاء تلك الأحوال المنكرة .

وقبل أن نطعن على دواء يتخذ به الليل المضى يبنى أن نلتمس له من ههنا أسباب الشفاء والصحة . ١ ١

إن سياط الرأسمالية الفاشية تكوى الجلود .

وتجاهل هذه المأساة ممناه ، أن طبول الدين تدق في مواكب الظالمين ! ولن يعود ذلك على الدين إلا بأوخم المواقب . وقد يطول به عمر الظلم ساعات أو أياماً . ثم تعمل سنة التطور عملها فهوى القمم الشاخنة ، وتزاح الموائق المصطنعة ، وتستأنف الأجيال سيرها في دعة وأمان .

إن قصة الدابة التي قتلت صاحبها ، تختلف عن قصة الرجال الذين يخدمون الدين بهذا الأسلوب الزرى .

فإن الإخلاص — هنا — مفقود في نقوس لا تتحرك إلا لشهواتها ، ولدى أناس لا يذكر الله إلا قليلاً !

وسنظل ماضين على هذا السنن الرشيد ، في إنصاف الدين من مستغليه ، وتخليص الدنيا من المستحوذين عليها بالباطل ، وتكوين جيل من الأحرار الذين يؤمنون بالله وحده ، ويكفرون بالطواغيت ما

(١)

الحضارة بين الإيمان والاحقاد

لا يختلف أحد مع نفسه ، أن العصر الذي نعيش فيه ، عصر طغيان المادة واستحكام أمرها وسيطرة نوازعها الطيبة الخبيثة ، على تقاليد الحياة وقوانينها .

ونحن بالمادة ، تنليب البدن على الروح ، وتنليب الدنيا على الآخرة .
أو بتعبير أصرح ، جحود ما وراء عالمنا المحسوس من حياة أخرى ، في يومنا القريب أوفى غدا البعيد ، واطّراح الأديان — باعتبارها أفكاراً — تبدى وتعيد حول هذه الماني . . .

وإن كان لا بأس من قبول الأديان ، من حيث كونها وصايا خلقية ، ونصائح شخصية ، ومسكنات اجتماعية ! !

أما الإيمان بالله إيماناً ينطوى على الجهد والتوقير والملاحظة ، ويرتقى إلى مصاف المسائل التي تهتم بها الدول ، وتقعد لها المؤتمرات ، على نحو ما نسمع به ونقرأ عنه ، فلا . . .

وأما الإيمان باليوم الآخر ، إيماناً يقذف في النفوس ، أن العمران البشري إلى اقراض ، وأن النشاط الإنساني منقلب — لا محالة — يوماً إلى حساب دقيق ، وقد عميق ، كما يقول الشاعر :

فإنك كالليل الذي هو مذكرى وإن خلت أن المتأني عنك واسع
فهذا أيضاً ، لا يكثر العالم به ولا يستعمله ؛ بل لعله شيء يهزأ به ويسخر من أصحابه . . .

والأديان — يرغم ما يزعم لها من منزلة تقليدية — أقصيت — تماماً — عن مراكز التوجيه الأعلى للإنسان .

والدنيا — الآن — تسير بقوة جارفة إلى غير غاية ، وهي مشغولة أعظم الشغل بالوقود الذي تستهلكه في هذا السير من غذاء وكساء ، ومتاع ، وشهوة ، وذهب وفنعة ، وما يستتبعه الحصول على هذا الوقود ، من خصام وسلام ، واغتيال واحتيال ، وانقسام وانسجام .

وهنا هو عمل الدُول - قديماً وحديثاً - في عصبة الأمم ومجلس الأمن .
وقد سُنَّ العلم تسخيراً ناجحاً في هذه الآفاق كلها .
ويوشك أن تأخذ الأرض زخرفها وتردان ، ويظن أهلها أنهم قادرون
عليها . . . ثم ماذا بعد ذلك ؟

إن الأئمة لما فرغت من الإيمان بالله واليوم الآخر ، امتلأت إيماناً
بأمور أخرى ، اختلقها اختلاقاً .

فالحقيقة - كما يقول العلامة « هارى أرسون » في كتابه « - كيف
تكون رجلاً حقاً ؟ » - :

(إنه ما من إنسان يستطيع أن يكون غير مؤمن ، فقد رُكِبَ الإنسان
من الناحية النفسانية بحيث أصبح مضطراً إلى الإيمان بالله أو بنيره !
ومتى ملت الإيمان الإيجابي ، فإن الإيمان السلبي يحمل عمله .
يتعلق بالمستحيلات أكثر من الممكنات ؛ والآراء التي تجعل منا ضحايا
للحياة ، لا سادة لها ، والفلسفات التي تدفعنا إلى مثل الحالة النفسية التي كان
« رابليه » يجود فيها بأنفاسه وهو يقول : أسدلوا الستار ، فقد انتهى
نثيل المهزلة) .

وهذا صحيح ، فالإنسان إن لم يبد الله عبد غيره ، ولن يتحرر - البتة -
من المبودية لشيء ما :

« إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ! »
وفي التذليل على هذه الحقيقة ، يذكر المؤلف أن سديقاً « لترجيف »
كتب إليه يوماً :

(يبدو لي أن وضع الإنسان نفسه في المحل الثاني هو كل منزى الحياة) .
فأجابه قائلاً : يبدو لي أن اعتناء المرء إلى ما يقدمه على نفسه ويضمه
في المحل الأول ، هو كل مشكلة الحياة . . .

فالتى يقدمه الإنسان على نفسه — كائننا ما كان — هو ما يؤمن به .
ومتى بذل الإنسان إيمانه من قلبه ، فقد شدَّ زناد النشاط الإنسانى ١٥ .
ونحن نأسف ، لأن الأجيال الحاضرة ضلَّتْ سبيل الإيمان الصحيح ،
واستنفدت قواها فى باطل بعد باطل .

كما نأسف ، لأنها — لما عجزت عن التساوى بالفرأز السفلى — استقامت
لها ، وهامت فيها ، وقررت إطلاق زمامها ، لَتُعَرِّبَ كيف تشاء .
وعندى — أن هذا الارتكاس الروحانى ، يُفَوِّت ثمرات التقدم العلمى كلها .
تغير للناس ، أن يعيشوا على الأرض وهم أطهار ، من أن يطيروا فى الجو
وهم لصوص .

وخير للأرض أن تكون معابد مضادة بالشموع ، من أن تكون مراقص
مضادة بالكهرباء .

على أى أنقاضه قامت المادية الحديثة :

إن المادية القائمة على نوازع الأثرة وقوانين المنفعة ، وانتهاز اللذائذ
واشتراطها بأى ثمن ، قد كسبت المعركة ضد الأديان ، دون أن تجد أمامها
مقاومة تذكر .

ونمى بالأديان ، ما كان له أصل محترم من وَحَى السماء .
أما ما يسود الهند والصين واليابان وغيرها ، من وثنيات أخفت سمَّ
الدين وسيفنته ، فهى أفكار وعواطف أرضية ، لا مكان هنا لها سببها .
وإنما نعرض لليهودية والمسيحية . . . ثم نتكلم عن الإسلام .
ولما كان التقدم العلمى والاتجاه المادى ، قد طفر طفرته الكبرى
فى الغرب ، حيث توجد اليهودية وتسود المسيحية .

ولما كان الإسلام فى هذه الفترة محسوراً فى بلاده ، بين همَل لا يدركون
شيئاً ، ولا يحسنون عملاً ، بل كان شائه الحقائق ، طامس العالم راكد التيار ..

قد انفردت المادية بالديانتين القديمتين فافترستهما ، ونظرت في شرق الأرض وغربها ، فلم تسمع صوتاً يتحداهما .

فظلت أن الأمر قد استتب لها ، ولم تحسب في الإسلام قوة يستطيع بها البقاء ، بله زيادة من قوة يستطيع بها المغالبة والنجاح .

إذ كانت جماهير المسلمين أشبه بالنيوم الكثيفة ، حول شمس الإسلام ، تبت شعاها ، وترد نهاره ظلاماً طويلاً .

من اليسير أن ندرك ، لماذا انهزمت اليهودية والنصرانية أمام الغزو المادى ؟ فإن اليهودية قدت عناصرها الموقومة لها ، باعتبارها ديناً يُنْعَشُ الأفئدة ، ويشرق على النفوس بالحنان والرحمة ، ويرطب من جفاف الماملات والأنظمة الأولية ، التى تقوم بين الناس .

بل على العكس كانت هذه الديانة ، وكان أصحابها ، مظهراً للأحقاد الموروثة ، والقسوة المطبوعة ، والتشبع من الحرام قبل الحلال .

وأصبحت اليهودية في العالم لا وحيّاً من السماء هدفه الهداية ، بل صلة نسب أو أسرة دم بين فريق من الناس يشتغلون بجمع المال وأكل الربا ، وسرقة الجهود ، وإشغال الحروب ، وحبك المؤامرات .

فهل مثلى هذا الدين — بعد هذا الانحراف — يقف طائفاً أمام المادية الجارفة ؟

كلا . بل إننا نستطيع القول : بأن أبناء كانوا عوناً لها ونعميداً أىّ تعهد :

« قَبِيبًا قَضَيْهِمْ مِيقَاتِهِمْ لِمَنَّا هُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِفَةٍ مِنْهُمْ أَمَا الْمَسِيحِيَّةُ ، فقد شاب جوهرها الأول من الموج والانتواء ، ما أفسد عليها حاضرها ومستقبلها .

فإذا عَلِمَتْ أن التقدم المادى اعتمد في تفوقه على العقل وآفاقه الرحبية ،

وأن المسيحية تسرّب إليها من العقائد المخيلة ، ما يجعلها تصادم التفكير الحر ؛ عرفت - لا شك - آخرة ما يكون بينها وبين العلم من صراع .
(١) ففكرة الألوهية تبدأ تثليثاً ؛ وتنتهى توحيداً - على غير منطق -
وقد سرى هذا إلى المسيحية من ديانة قدماء المصريين ، ومن البوذة
والهندوكية :

« وَقَالَتِ الْتَسَارَى السَّيْحُ ابْنُ أَهْلِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ » .

(٢) وفكرة القرايين التي تقدسها القبائل المتوحشة - حتى عصرنا
هذا - إلى آلهتها ، بُنِيَّةٌ لإجاء شكر أو دفع ضر . سرت إلى هذه الديانة
التي اعتبرت المسيح القربان الأول ، سُلْبٌ فداء لخطايا آدم وأبناؤه .

وبذلك انهدمت قاعدة العدل في الجزاء ، وصار من حق الخاطئين أن
يرموا بأحلامهم على القربان القُدِّم فوق مذبح الخرافة :

« وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا مَسِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ
وَمَا هُمْ بِمَحْمِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » .

وعندما تكون جملة العقائد في دين ما ، مقتبسة من أساطير الأولين
وأوهام الأقدمين ، فكيف تستطيع الثبات في عصر التآلق العقلي الأخاذ ،
أو مسافة الحضارة في ظفرتها البعيدة ؟

لذلك تراجعت فكرة التدين وعاطفته في الغرب ، وما يتبع الغرب من
أقطار الدنيا التي عنت له . واستأنفت المادية سيرها أو قفزها ، هنا وهناك .

على من نفع التبعة :

وقد كان موقف المسيحية في أوروبا وأمريكا ، مثلاً سارخ الدلالة على
انهيار المقاومة وشناعة الاستسلام .

فالكنييسة في الميدان الاجتماعي ، فشلت في عاربة الزنا .

والتحلل الخلقى - من هذه الناحية - بلغ مداه .
وقد قرأنا فى الإحصاءات الأخيرة : أنه لا توجد فتيات أبكار ، بعد سن
الرابعة عشرة .

وفى إحصاء أمريكى ، أن ٤٨٪ من إحدى مدارس البنات وجدن حبلى ..
وأمارات الفوضى الجنسية لا حصر لها .
بل إن هذه الفوضى أصبحت الوضع المشروع ، على حين اعتبرت العفة
الفسية شذوذاً جنسياً .

هذا كله ، والكنيسة مذهولة عنه بما ستعرف بعد .
وفى الميدان الاقتصادى ، يعتبر الربا روح الماملات المالية ، وشرابيين
الحياة المتبعة فى المصارف والأسواق ، والأعمال العامة والخاصة .
ولم يرسل الله واحداً من أنبيائه بإباحة الزنا والربا .
ولكن الكنيسة سلت للمادية الطاغية بما تريد ، وولت من الميدان
هاربة ، وعصيت مما أمامها من منكر ، وشغلت بأمر آخر ؛ هو محاربة الإسلام
والكيد له .

فى مكاتب وزارة المستعمرات ، وبإيحاء طعمة من الموظفين الذين لا يرجون
لله وقارا ، ولا يحترمون لله ديناً ؛ وإشباعاً لنزوات الفتح والتوسع والاستغلال
ترسل بعثات التبشير ، لتمكن لإنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة وغيرها
من الدول الطامعة فى الشرق ، الرغبة فى قتله .

ورجال الكنيسة فى الولايات المتحدة يجمعون بأنفسهم التبرعات ،
ويرسلونها إلى إسرائيل كيما يشدوا أزرعها ، فى عدوانها على المسلمين ،
وتنكيلها باللاجئين .

والصحيفة الرسمية لبابا روما ، تظهر عطفها على اليهود ، وتنسبهم العرب ،
بأنهم لا يزالون مستمسكين بدينهم ، مخلصين لتقاليدهم .

وبأن زعماء الذين تخلصوا من قيود التعصب ، نفر قلائل ، لا يمتد بهم !

وحماسة المسيحية الغربية ، لم تكن أقل — بل كانت أشد — من حماسة الشيوعية الموحدة ؛ في انزعاج فلسطين من ذويها ، وطردهم عنها ، وتسليمها غنيمة باردة للصهيونيين .

فانظر إلى هذه التركة الصليبية ، كيف تناست واجبها في محاربة الفجور القريب منها ، ولم تنس حَقْدَهَا الأعمى في محاربة الإسلام وأهله . وتأمل كيف تستفيد المادية من هذه السفاهة .

وفي الأيام الأخيرة ، سمعنا صِيْحَةً عن ضرورة اتحاد المسيحية والإسلام لمكافحة المبادئ الهدامة (١) وهي صيحة مريبة في أسبابها وأساليبها ونتائجها ؛ بل هي قصة سخيفة التأليف والإخراج .

فالإسلام الذي خرج ظافراً من عن المحجوم التتري والصليبي قديماً لن يَمَرَّ عليه التخلص من رائن الشيوعية الشرقية والأسمالية الغربية ، في هذه الأيام ، دون تحالف مكذوب ، مع من لا يَرْعَوْنَ في مؤمن إلا ولا ذمة ؛ وينسبون إلى المسيح ما يبرأ إلى الله منه !

الرسول والأدبانية التي سبقت :

لم يكن هناك موضع لهذا اللدِّد في المحصومة ؛ فلا يسوغ أبداً لدين ما ، أن يسخره الإلحاد في محاربة دين آخر .

ورأى الإسلام في عيسى بن مريم ، أكرم وأشرف من رأى اليهودية التي تتملقها الكنيسة الآن على حسابنا ، وتظاهر الإلحاد معها على حربنا .

إن الإسلام يحترم موسى والتوراة التي أُنزلت عليه ، ويحترم عيسى والإنجيل الذي جاء به .

ولو كانت المنافسة بين الأديان قائمة على الرغبة المحضة في هداية الناس والإخلاص العميق في تقريبهم إلى الله ؛ لَمَا بَقِيَ بينها مجال للكيد الرخيص والعداوة الدائمة .

ولكن الإسلام أخذ على ماسبقه من أديان ، أنه يؤمن بهم ويكفرون به .
 « هَانْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتَوَارِثُونَ بِالْكِتَابِ كُلَّهُ ،
 وَإِذَا لَقَوْكُمْ قَالُوا آمَنَّا ، وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَلَيْكُمْ الْأَتَامِلَ مِنَ الْفَيْظِ .. »
 كما أخذ على هؤلاء أن إيمانهم بأديانهم لا يجاوز ألسنتهم .

فلو قام الآن « موسى » لأنكر على اليهود صلته بهم .
 ولو نزل اليوم « عيسى » لحارب الفسق والظلم في أوروبا ، قبل أي
 مكان آخر !

ومن هنا تسأل القرآن الكريم ، عن سر هذه النعمة التي أكنها
 أولئك السفهاء :

« قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ
 إِلَيْنَا ، وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ : وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ » .

على أن اليهودية لا تستهدف لهداية الناس والتبشير بعبادتها ، ولا تحب
 أن يدخل في حظيرتها أحد ، فهي آصرة دم ، لا علاقة وحي .
 والله — في تعبيرها — رب إسرائيل قبل أن يكون رب العالمين .

فهل هذا القصور يعطيها حق الحياة والتوسع ؟ .
 وقد علمت ماني المسيحية من غموض ، وأن طاقاتها محدودة جداً في ربط
 البشر بإله يرتجى ثوابه ، ويتقى عقابه ، لأن الألوهية شركة شائمة بين ثلاثة ،
 ولأن عقيدة الفداء تنفض من حقيقة العدل الذي يضبط الأعمال .
 ولعل هذا سر شيوع الفساد في الغرب إلى حد عزّ علاجه .

اليس معلوم هو القيم الأكبر على الرومانية في العالم :
 ولو أن المسيحية بقيت كما بدأت — لا رب فيها ولا دخیل عليها —
 لما أمكنها أن تقوم بالوظيفة التي نذبت نفسها لها — وظيفة توجيه العالم
 أجمع وإرشاده — .

وذلك لأنها ديانة محلية موقوفة بزمان ومكان .

وعيسى عليه السلام ليس إلا واحداً من أنبياء بني إسرائيل .

والإنجيل ليس كتاباً مستقلاً بالتشريع ، ولكنه أدنى إلى أن يكون ملحقاً بالتوراة ، تابعاً لها .

ومعنى أن النصرانية دين موضعي* ، أنها لم تأت من عند الله — وبها الخصائص التي تكفل نجاحها عالمياً كدعوة عامة .

وإذا مدت شبكة كهربائية في قرية من القرى وزودت بالآلات المحدودة لهذا الغرض ؛ فمن البت أن ننتظر من هذه الشبكة ، إضاءة حاصمة كبرى ، فضلاً عن إضاءة أقطار وأمصار .

وقد جاءت النصرانية ، أول عهدا ، لتطبيقاً لقساوة المجتمع اليهودي ، ورحمة بالجاهل الشقية فيه .

ولم تزود بذخروحي ، لأكثر من هذا الغرض القريب .

وقد كلقت نفسها العنت ، لما حاولت أبعد من غايتها .

فلما أصرت على القيام بدور ليس لها ، وصادت الزحف المادي ، كانت كالتي يدفع براحتيه سبيل العرم ، فانتهى الأمر بها إلى الفشل ؛ بل إلى الفرق . ولو حكينا أدوار الصراع بين المسيحية واتجاهات البشرية الخاطئة أو الصائبة ؛ لوجدنا أن تصرف المسيحية أضر بالأديان ، أكثر مما أضر بهذه الاتجاهات .

ولعل الظروف التي دار فيها هذا الصراع ، هي التي خلقت أزمة الروحانية في العالم .

ونحن — والله — نكره أن تقوم عداوة دامية بين دين ودين .
بيد أننا حريصون على أن يأخذ الإسلام نصيبه الكامل في عرض حقائقه ، وبيان مناهجه ، وعلى أن يعطى الفرصة — كاملة — لينظم أحواله داخل بلاده وخارجها على النحو الذي يرتضيه .

وإن كنا نذكر — في مرض السخط والاشمئزاز — أن الصليبية
الغريبة تأتي ذلك كل الإباء ، وتوحى إلى أوليائها من الحكام في الشرق
الإسلامي ، أن يقفوا بالمرصاد ، لكل دعوة من هذا القبيل .

إن البشرية لا يجوز تركها من غير دين يشرف على تهذيبها ، ويعلمها
— صباحاً ومساءً — أن لها رباً يجب أن تعبد وأن لها آخرة ، يجب
أن تستمد لها .

وقد اسطفى الله الإسلام ، وكلف أمته تكليفاً حاسماً ، أن تنهض
بهذا العبء .

وقضى قضاء مبرماً بأن الديانات السابقة قد استنفدت أغراضها ، وأنها
أعجز من أن تقوم العقول ، وتحكم المواقف ، في دنيا تتسع آفاقها ، وتزداد
انفعالاتها ، يوماً بعد يوم ، فلتفسح الطريق لغيرها :

يا باري القوسِ بَرِيّاً ليس يُحْسِنُهُ لَا تَظْلِمُ الْقَوَسَ . أَعْطِ الْقَوَسَ بَارِيهَا
وموسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء — صلوات الله وسلامه عليهم —
قد أدوا واجبهم ، ودمعوا الجانب الروحي من هذا العالم جهد استطاعتهم .
ثم أسلموا الزمام إلى خاتم الأنبياء — محمد — عليه الصلاة والسلام ،
ليضي على السنن بقوة أشد وبصر أهدى ، فلماذا توضع الموائق أمامه ؟

وها قد مضت أربعة عشر قرناً ، ثم عادت إسرائيل مرة أخرى باسم
التوراة ، تريد الحكم والسيادة .

فهل سمعت ، أولحت في عودة إسرائيل ، قبساً من فرقان أو قطرة من
حنان ؟ أم هو التمهيد للعسف والطغيان ، والكبر والمدوان ؟
وكذلك قيل لكنائس الغرب : استيقظي .

ثم أصفينا للدجالين من ساحة أوروبا ييشرون بالدين .

فما كانت يقظة الكنيسة ولا انعطاف الدولة المفاجيء إليها إلا نفحة من
فحاحات «الدولار» الأمريكي ، لتجنيد النعم والضماير في الحرب المرقبة !

ولم هذه الحرب ؟ لكي تسود المادية في العالم كله ، سواء انتصرت الشيوعية أم الرأسمالية .

فالمصراع بينهما ليس نزاعاً بين الكفر والإيمان ، ولكنه غلاب بين لوتين من ألوان الطيفيان .



لقد فقدت الأديان استقلالها في الغرب ، وسخرتها نزوات شتى .
فاليهودية أضحت صهيونية معتدية ، والسيحية أضحت استثماراً خبيثاً .
وراد بالإسلام أن يفقد كذلك شخصاته ومقوماته ، وأن يعيش في كنف أنظمة أخرى تخاف حقيقته .

ثم هي — إلى ذلك — تحالف وتسالم الصهيونية المتدبة والصليبية المهتة !
وهيهات ! طليعة هذا الدين تطوى على روح المقاومة والعناد .
ومن الظلم القبيح للمسلمين ؟ بل من الإساءة البالغة لهذا العالم المسكين ؟
أن يحرم من وجود أمة تحترم كتاب ربها وسنة نبينا ، وتحتكم إليهما فيما يمرض لها من أحداث وشئون ، وتعتبر الدين شرفاً لا عاراً ، والإيمان بالله واليوم الآخر جدلاً لا لنواً .

إن أوروبا تأتي علينا ذلك . ونحن نأبى إلا ذلك . وسنرى ما يكون .
على أن هذا الإباء لا يأتي من الخارج فقط .
فبين ظهر أبنينا أقوام يضيقون بحكم الله ، ويحتكون إلى الطاغوت .
والسلطة القائمة في بلاد الإسلام ، تقع في أيدي هؤلاء فعلاً . وقد أوقمت بالإسلام أبلغ الضرر .

والوصف الصحيح لهذا الدين الكريم ، أنه الآن راث عقل مجرد ، وأنه في بطون الكتب موجود بأكله — وقد تلتصق به أشياء غريبة — يعرفها النقاد بسهولة ، ولا تحسب خطراً عليه .

أما في الميدان العملي ، فقد انتفضت عراه واحدة بعد أخرى .
وبدأ الانتقاد بفساد الحكم ، فوزى السلون بألوان من الاقتيات
والجبروت يمد بقاء الإسلام معها مجزة .

ولولا ما في الإسلام من مناعة ذاتية حصنته وحصنت معتقيه ضد عوامل
الفناء ، لذهب وذهبوا هباءً منثوراً .

وفي كل عصر تغور الروح الإسلامية في مشاعر رجال وشعوب ، فينهضون
ليسطوا رواقها على المجتمع والدولة .

ولكن الحاجة ماسة إلى عمل منظم قوى ، يخضع سياسة الحكم وسياسة
المال لتعاليم الدين ، خضوعاً لا فكاك لها منه ، مهما اختلفت الأوطان ،
وتطاولت المصور .

ظلمات بعضها فوق بعض :

قد يصاب الرء في عنفوان قوته واشتداد ساعده بأمراض خطيرة ، فيكون
له من سلامة البدن وتوافر الناعة ، ما يحفظه من سطوة الأوجاع الطارئة ،
وسرعة فتكها .

وقد تبقى لهذه الأمراض آثار كامنة ، تنهز أوقات الضعف والعجز فتعاود
هجومها وتستأنف فتكها .

والدول كالأفراد في هذه الأحوال ، قد يمتري الدولة خلل خطير في بعض
شئونها ، لا تبدو آثاره على مجمل ، لأن هناك من روافد القوة وعوامل البقاء
والنماء ، ما يغال هذه الأسقام العارضة .

فإذا تبدلت الأمور ، وضعفت أسباب المقاومة ، ظهر الموارد الخفي ، ترادفت
أضراره ، وتلاحقت أوزاره .

وقد تماسك التاريخ الإسلامي في القرن الأول ، لما رُمى بسيئات الملوك
المضوض ، والحكم الأموى النائم ، فلم يتحطم كيان الإسلام ، ولا انهارت

دعوته ؛ إذ كان إشراق العقيدة ، وعمق الإخلاص ، وروح الجهاد ، ونوفرجهوي
كبير من الصحابة والتابعين على خمسة الدين — ولو في ظل الأثرة الباغية —
كان لذلك أثره في بقاء مَوْجَةِ الفتح ، تنداح وتتسع دائرتها ، دون أى توقف .
وكان العملاق الإسلامى الفارع — برغم ما حمل من أقال الحكم
المجرمين — قادراً على الضرب فى الأرض ، وتحرير عشرات من الأمم
والشعوب ، التى أكلها الكفر والظلم .

يَبْدُ أن إلحاح الملل ، وتلاحق الأزمات على الإسلام ، انتهى به
إلى ما نرى ونسمع ، فبقيت سيئات الحكم الفاسد ، وأدبرت أسباب
المافية والقوة .

والفساد الذى أصاب سياسة الحكم ، هو نفسه الذى أصاب سياسة المال
بدأ خفيف الوقع — وإن كان غليظ الدلالة — فتحملة الأمة فى شبابها كما
يتحمل الرجل المامل وَفَكَّةً لا تمرقل سيره ، ولا تمعل وظيفته .

وكرَّتِ الليالى على هذا الاضطراب فى بلاد الإسلام . فإذا يَمَعِينَ القوة
ينضب لقلة موارده ، وإذا بأعراض الداء تستفحل ، وإذا بالأمة الإسلامية
مُقَعَّدَةٌ فى طريق الحياة الطويل ، لا تستطيع حركة .

إن دينها العظيم تعمل فيه جرثومتان خبيثتان ، من ديكتاتورية الحكم
ورأسمالية الاقتصاد .

ومعروف أن هناك طائفة واحدة من الناس ، هى التى تستفيد من إفساد
دين الله ودنيا الناس . وهى التى يهملها أن تفسد سياسة الحكم والمال ،
بل إنها لتضع القمامة التى تتوالد فيها جرائم هذا الفساد العريض ، ثم تتمهد
توريدها إلى حيث تشاء .

ومعروف أن الإسلام فى فتوحه الأولى ، اكتسح هذه الطائفة ، وأسقط
جاهها فى فارس والروم .

فلما أراد معاوية أن يتَّجه بشكل الحكم الإسلامى إلى غير ما عُرِفَ فى دولة الخلافة ، لاحظ المعتزّون عليه من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن هذا الاتجاه رومانى لا إسلامى ، وقالوا فى وصفه : كلما هلك هرقل قام هرقل ! ولكن هذا الأسلوب الرومانى كُتِبَتْ له السيطرة ، وبلغ من اجترائه أنه استولى على منابر « الجمعة » يلعن من فوقها ممثلى الاتجاه الإسلامى الصحيح !



وفى عصرنا هذا وصلت بنا مراحل الأمراض الاجتماعية والسياسية ، إلى أقصى حدود المهوان والفضوى .
وزاد الطين بلة ، أننا — فى ضعفنا — اتصلنا بالغرب المادى فى قوته وجبروته .

وللغرب عناصر حياته التى يعتمد عليها فى تفوقه وانطلاقه . وله كذلك هتافه الشائنة . وهى لا تؤثر فيه — لاتفاهتها — بل لثقله عوامل القوة التى تقاومها — كما كنا قديماً .

غير أننا كنا أسرع من أى شىء آخر إلى تَلَقُّف هذه الهتافات ، ولم نحسب حضارة الغرب إلا مقماً وقذاذات ، فالتفت فى حياتنا التمسمة ، نفايات كثيرة من أخطاء الماضى ، ولوثت الحاضر . وأضحى على الصالحين أن يحملوا أثقالاً فوق أكتال .

وأضحى على مفكرى الإسلام — خاصة — أن يشقوا طريقهم وسط صماب وعقاب .

إذ أن الذين تؤذيهم اليقظة الإسلامية كثيرون ؛ فكُم من ظلم سينقصم ومن وهم سينكشف ، ومن كبراء سيصفرون ، ومن محتلين سيزولون .
صع أنصارى إلى الله ؟ ...

للإسلام فى « مصر » فريقان من الناس ينتسبون له ويظهرون به . . .
المتطوعون من رجال الجماعات الإسلامية ، والرمحيون من علماء الأزهر :

ومن سوء الحظ أن جهود الفريقين لم تنسق لناية واحدة .
ومنذ بدأ الصراع بين الماديين والتدبيين في بلادنا ، ومما قل الدين تساقط
واحدة بعد أخرى ، وصراخ الضجر والاستنكار يعلو مرة ويخفت أخرى .
ولا تزال هناك شارات خفيفة ، تدل على بقايا إسلامية في مجتمعنا .
فالْحَاكَمُ الشرعية بجوار الحاكم الأهلية ، والتعليم الديني إلى جانب
التعليم المدني .

ومظاهر التزُّمَت ، إلى تقاليد التحلل ، والتاريخ المجري مع التاريخ الميلادى .
وإن كانت هذه المظاهر دأمة التقلص والانكماش .
والواقع أن التيار المدني جارف ، والقوى أمامه مبعثرة .
ولا بد من حشد المخلصين لله ورسوله في جبهة واحدة ، تستميت في المحافظة
على ما بقي ، واسترجاع ما ضاع . وتركز صغتها على مصدر الخطر كله ،
وهو الاستعمار بِشَقِيهِ الخبيثين الداخل والخارجي على السواء .
أعرف هيئات متدينة ، لا تفكر في هذا الكفاح .

وهي — بذلك — تُجْرِمُ في حق الإسلام ! وقد تفتح لها فرصة الحياة
لسنين معدودة ويُخْلَى بينها وبين عباداتها الشخصية لتؤديها في حرية .
يَبْدُ أنها ستقرض في الجو الجديد ، كما اقرضت حيوانات المصوّر الخالية ،
لما تغير عليها المناخ . .

وأعرف رجالاً من الشيوخ في الأزهر ، يمشون على الإسلام كما تمشي
ديدان « البلهارسيا » والانكاستوما على دم الفلاح المسكين .
والغريب أن أنشط علماء الأزهر وأحقهم بقيادة زمامه ، مُبْعَدُونَ عنه
أو مطاردون فيه . .

وقد فقد الأزهر الكثير من مكائنه الشعبية ؛ لأن أقطابه وقفوا من
كبراء الأمة موقفاً يَبْذُو عن روح الإسلام . فهم لم ينصحوا الخلق من
هؤلاء الكبراء الخطائين .

وليتمهم — لما سكتوا عن النصح الواجب — اعتزلوا الأمر كله ؛
إِذَنْ لَمَّا كَانَ الْحَدِيثُ قَلِيلًا .

ولكن الذين هال الناس تَمَكَّنُوا هؤلاء الأقطاب ، لمن يوقن الناس
أَنْ مَدَحَهُ كُذِّبَ ، والركون إليه نفاق :

ولعل هؤلاء هم الْمُتَمَنِّيُونَ بالحديث « إِنْ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي سَيَتَفَقَهُونَ فِي
الدِّينِ وَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ ، يَقُولُونَ نَأْتِي الْأُمَرَاءَ فَنُصِيبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ ، وَنَعْتَزِلُ
بَدِينَهَا . وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ . كَمَا لَا يَجْتَنِي مِنَ الْقِتَادِ إِلَّا الشُّوكُ كَذَلِكَ لَا يَجْتَنِي
مِنْ قُرْبِهِمْ إِلَّا . . » قَالَ الرَّادِيُّ كَأَنَّهُ يَعْنِي الْخَطَايَا !

وعن جابر بن عبد الله : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَكُفَّ بْنِ عَجْرَةَ :
أَأَذْكَ اللَّهُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ . قَالَ : وَمَا إِمَارَةُ السُّفَهَاءِ ؟ قَالَ : أُمَرَاءُ يَكُونُونَ
بَعْدِي ، لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِي ، وَلَا يَسْتَنْتُونَ بِسُنَّتِي ؛ فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ ،
وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ ، فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ ، وَلَا يَرُدُّونَ عَلَى حَوْضِي ؛
وَمَنْ لَمْ يَصْدَقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ ، وَلَمْ يَضْمَعْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ ، فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ ،
وَيُرَدُّونَ عَلَى حَوْضِي . »

لَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ بِمُحَاجَةٍ إِلَى مَنْ يُجَاهِدُهُ ، لَا سِيَّامَا فِي عَصْرِ قَدَّ فِيهِ
دَوْلَتُهُ ، وَحَرَمَ فِيهِ سُلْطَتُهُ ، وَأَصْبَحَ يَحْيَا بِطَرَقٍ مُفْتَمَلَةٍ .

وَالْعِبَاءُ يَقَعُ عَلَى رِجَالِ الْأَزْهَرِ . وَعَلَى أَعْضَاءِ الْجَاهِلَاتِ الدِّينِيَّةِ .
فَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَلَا يُجَاهِدُونَ ، فِي وَجْهِ الْحُكَّامِ وَالْمُحْكُومِينَ ،
مَقْصُورُونَ .

وَالَّذِينَ يَقْرَءُونَ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْفَرْدِيَّةِ ، وَيَحْسِبُونَ رِسَالَتَهُمْ قَدْ
انْتَهَتْ إِلَى هَذَا الْحَدِّ ، قَاصِرُونَ .

فَهَلْ يَنْجُو الْإِسْلَامُ مِنْ لَوْنَاتِ الْقَاصِرِينَ ، وَتَرَاحِي الْمَقْصُرِينَ ؟
إِنَّا لَنَأْمَلُ أَنْ يَقُومَ لِلْإِسْلَامِ رِجَالٌ لَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَئِيمَةً ، يَرُدُّونَ
طَائِفَةَ الْإِلْحَادِ وَالْفُسُوقِ ، وَيَرْفُضُونَ أَعْلَامَ الْيَقِينِ وَالرَّحْمَةِ .

فَيُذَرِّكُ نَارَ اللَّهِ أَنْصَارُ دِينِهِ وَهُوَ أَوْسُ آخِرُونَ وَخَزَرَجُ

(٢)

دعائم الأخوة العامة

الأخوة العامة

اتفقت رسالات السماء جميعاً على أن الناس سواسية ، يردم أصل الخلق إلى عنصر واحد ، ويرجع أنسابهم — على اختلاف الأمكنة — إلى أب واحد ، ويخضعون لواجبات وأحكام واحدة ، ولهم من ثمرات حياتهم بقدر ما عليهم من تكاليفها :

يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ .
وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ .

واستواء الناس فيها يطوِّقون من منارم ، وفيها يمنحون من منائم ، يقف عند حدود دائرة معينة .

فإن البشر ليسوا نسخاً كثيرة من كتاب واحد ؛ بل هم مختلفون اختلافاً بيناً في ملكاتهم النفسية ومواهبهم العقلية .

واختلاف أجورهم المادية وحظوظهم المعنوية تبعاً لذلك ، لا غصاضة فيه .
وليس هناك كالجنس الإنساني في تفاوت أفراده كالألقاص وكرماً ولؤلؤاً .
وبقدر ما ينطوي الإنسان على مواهب نفيسة ، ينطوي كذلك على غرائز خسيسة .

ومع ذلك التباين الشاسع بين الأفراد فهم متساوون ، أمام الحقوق والواجبات العامة ، أمام فرائض الدين والالتزامات القانون .

ليس لديك أن يحفك دم في ، وليس لقوى أن يأكل مال ضعيف ،
وليس لتنفق أن يتسلط على متأخر تسلط جور وافثات ! .

ذلك أنهم وإن تباينت طاقاتهم فهماً وسلوكاً في هذه الحياة ؛ فإن بينهم قدراً مشتركاً لا يفضل أحداً أحداً فيه ، هو الأخوة العامة التي يجري دسها في من عروقهم الأب الأول ، الذي نسلهم أجمعين ، وسلسل في شتى الأعصار والأمصار ، أهرم وأسودهم ، وأقزامهم وعمالقهم .

والأسرة الواحدة قد يكون فيها الفصن العالى والنصن القريب .

وهذا لا يبنى تذكر بعضهم لبعض ، أو وجود الأصل الذى انبثقوا منه وعاشوا عليه .

بل الواجب يقضى بأن يأخذ القوى بيد الضعيف ، وأن ييسط عليه جناح رحمته ، ما ظل محتاجاً إليها .

وجمهرة تماثيل الدين القويم ، تقوم على هذا الأساس المبين ، وتقرر بين البشر كافة ، هذه الأخوة المريفة .

ثم هى تنظر إلى حقوق هذه الأخوة ، حين تأمر بالبر والتواصل والمدالة وحين تنهى عن الظلم والتقطيعة والمقوق .

ولمل اعتبار الإنسانية كلها أسرة متشابهة الأجزاء متكافلة الأعضاء ، اعتبارها قرابة محترم ، ورحماً توصل ، هو ما عناه ختام الآية الكريمة :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا » .

وبهذا التفسير يتفق عَجَزُ الآية مع سدرها فى الاتساع والشمول ! .

ولا شك أن البشر أحوج ما يكونون إلى التعاون والترحام ، والإحساس القوى بأنهم أسرة واحدة ، أسرة لا تترك أحداً من أبنائها يجموع ويعرى ، أو أحداً من شعوبها يضل ويخزى ! .

ودون الوصول إلى هذه الناية النبيلة عقبات وعقبات ، سواء من الاستعمار الخارجى الذى يخنق إليه الغرب ، أم من الاستعمار الداخلى الذى وقع فيه الشرق ، وإلى أن تقرّر الحرية السياسية ، والعدالة الاجتماعية لأهم الأرض قاطبة ، لا يمكن أن يقال : إن هناك أخوة عامة بين الناس ! :

ضابط مطرد :

والأخوة المطلقة حقيقة لا مَعْدَى عن المناداة بها ، وحشد الناس تحت لوائها ، وهي الضابط القدى تبلغ المساواة في ظله آخر مداها .
 فقد يقال إن المساواة المطلقة بين الأفراد مستحيلة .
 ولكن لن يقال ذلك في مبدأ الأخوة .

والحقيقة ، أن الجماهير التي هتفت بالمساواة ، وصرخت تطلبها ، لم يَدْرُ في خلدِها قطُّ أن تسوَّى بين خائن وأمين ، أو بين كسول ونشيط ، أو بين ذكي وغبى .

إنما أرادت أن تسوى بين الخائن والخائن في العقاب ، وبين الأمين والأمين في الثواب ، وبين الكسول والكسول في المنزلة ، والنشيط والنشيط في فرص الربح وأسباب التقدم وهكذا .

وهذه المساواة العادية ، غير متحققة في ظلام النظم السنيذة والجور الاجتماعي .
 إذ قد يقفز النبي لموامل مصطنعة إلى الأمام ، على حين يدفع بالذكي إلى مؤخرة الصفوف ؛ أو يتساوى الرجلان مقدرة وكفاية ، ثم تفتح الأبواب وتزاح السدود أمام أحدهما ، ويبقى الآخر حائرًا لا يدري ماذا يصنع ، لأن هذا غنى وذاك فقير مثلاً ! .

وتشريع النظم التي تهر المساواة التامة ، بين أبناء الأمة ، أمر لا بد منه .
 وما زلنا في الشرق نسعى إليه بخطوات عرجاء .

ونحن — لاشك — نحقق العدالة في أعظم صورها ، وتتمشى مع مبدأ الأخوة وقانون المساواة ، يوم تتبجح لطبقات الأمة جميعها الانتساب إلى مراحل التعليم عاليها ودانها .

ويوم نمكنها من الاستيلاء على وظائف الحكومة كبرها وصنفاها ،

فلا يتقدم أحد إلى شيء من ذلك إلا بكفايته الشخصية ، ولا بإخاذه
إلا لمجزئه الخاص .

أما أن نستطيع طبقة معينة ، احتكار هذه النواحي لنفوذها المادي
والأدبي ؟ فهذا خروج قاضح على مبدأ المساواة بين الناس ، وهم واضح
لقانون الأخوة التي يجب أن يسود الجميع .

وكل امتياز مادي لا يمود إلى تفوق ثابت أو كفاية ظاهرة ، فهو ظلم
لا مُسَوِّغ لبقائه .

ولا شك أنه عندما تُسَوَّى الطبقات المختلفة ، على أساس الصفات المشتركة
التي تجمع بين أفرادها ، فإنه سيقع بعدئذ في المجتمع من يوصف بأنه كبير ،
ومن يوصف بأنه صغير .

وهنا تفرغ المساواة من أداها رسالتها . ويحيى دور الإخاء ؛ ليصنع
العلاقات بصفتها النبيلة .

فهي ليست علاقة استعلاء من ناحية واستخذاء من ناحية أخرى ،
بل هي علاقة رحمة وحنو ، أو توقير وإكرام كما قال النبي صلوات الله
وسلامه عليه : ليس منا من لم يُوقرْ كبيرنا ويرحم صغيرنا ، ويعرف لعالمنا حقه .

إن الرجلين الشقيقتين يخرجان من وعاء واحد ، ويشذوهما سقاء واحد ،
ثم قد يختلفان طاقة ومزاجاً واستعداداً ، فتتفرق في الحياة سبلهما .

وقد يملو هذا فيصير ضابطاً أو طيبياً ، ويهبط ذلك فيصير جندياً أو عمرضاً .
فأول ما يفترض في العلاقة بين الأخوين ، أن اختلاف وظيفتهما لن
يمحو أو اصر القربى بينهما ، بل يجب أن تبقى عواطف المحبة والتناصر والاعتزاز
وطيدة في قلوبهما ، وأن يشعر كلاهما بحقيقة الشركة التي تجمعهما في نسب
ومستولية ، بل في عصيبة أحياناً .

فلا يكون في قلب الأكبر جحود ، ولا في فؤاد الأصغر حقد ! :

كذلك يجب أن تكون الصلات بين طبقات المجتمع .
فالناس إخوة ، وأبداً ما يتصور في تحديد أوضاع الناس ، أن يكون هذا
سيِّداً ، وذاك عبداً ، أو هذا مربوب وذاك رب ، أو أن تسخر الفوارق
السادية لمسخ الطبيعة الإنسانية .

هذه الفوارق التي أوتيت القدرة على أن قلب الأوغاد أعباداً ، بعد أن سمح
لها ابتداء أن تقطع ما أمر الله به أن يوصل ، وأن تملأ الأرض فساداً .

آمال الشعوب :

في نشدان الأمم للعادلة ، كانت تطلب المساواة الصحيحة ، التي لا مَيزَ
منها على أحد ، المساواة التي شرع الله لعباده منذ خلق السموات والأرض ،
والتي عبر عنها نبي الإسلام أصدق تعبير ، يوم قال : « الناس سواسية كأسنان
المشط لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » .

فإن تسكن التقوى أساس التفاضل بين الناس في الدين ؛ فليكن العمل
أساس التفاضل بين الناس في الدنيا .

ويجب أن تحترم هذه الأسس ، فلا تعصف بنتائجها المادّة أهواء الطغاة .
ثم إن علينا — أبداً — الكشف عن معالها ، ووقف الناس جميعاً عند
حدودها ، ووضع القواعد المحققة لهذه الناية .

فتقرر حقوق الإنسان ، ويضمن تكافؤ الفرص ، وتضامن ثمرات الكفاح ،
وتستأصل شأفة الاغتيال والاحتتيال .

وقد جاءت على الإنسانية فترات قصيرة — تكاد لا تحسب من عمرها —
تحققت فيها المساواة المثالية التي تنشق فيها الفوارق ، حتى ما كانت لهمبررات خاصة .
ففي فجر الإسلام يوم صاغت العقيدة الإسلامية طائفة من المثل العليا
النابضة بالحياة ، كان الرجل يشاطر زميله ماله وأهله ، ويشاركه في السراء والضراء .

قال النبي صلوات الله وسلامه عليه : « إن الأشمريين كانوا إذا أرموا في غزو ، أو قل طعام عيالهم ؛ جموا ما لديهم من طعام في ثوب واحد ، فاقسموه فيما بينهم بالسوية . فهم مني وأنا منهم » .
ولئن كان الكبير والصغير يشتركان في طعام واحد ؛ فقد كان العمل اللاغب قسمة موزعة على الجميع .

وقد رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم — على جلاله قدره — يشتمل مع أصحابه في حفر التراب في غزوة الأحزاب ، ويسام معهم في تجهيز الأكل .
فإذا استراحوا من العمل وضحمهم مجلس راحة ، لم يعرف النبي من بينهم إشارة خاصة ، ولم يفرق أحد منهم عند مقدمه ؛ لأن الله يكره أن يتميز الرجل على أصحابه ، ولأنه : « من أحب أن يتمثل الناس له قياماً فليتبوأ مقعده من النار » !

تلك تعاليم الإسلام الواضحة في سنته الثابتة ، تعتمد على مساواة مثالية رائمة ، ينزل فيها الفاضل عن حقه المفضول ؛ لأن الحياة في مجتمع من الصديقين ، تستغنى عن هذه الأنانية ، بل تملو فوقها كثيراً جداً .
وإن مكارم الأخلاق عند الرجال الفضلاء ؛ لتجعل المساواة قانوناً مرعياً واجب التطبيق .

قال حاتم الطائي — يصف المعاملة التي تنبئ للرفيق — إذا كانت لك — وليست له — ناقة في السفر :

وما أنا بالطاوي حقية رَحَلَهَا لأبعتها خفاً وأترك صاحبي
إذا كُنتَ ربّاً للقاص فلا تدع رفيقك يمضي خلفها غير راكب
أَرْنَحَهَا فأردفه فإن حملكُما فذاك ، وإن كان العقابُ قَتَابِ
وإنه لَنَبِيلٌ عظيم أن يتعاقب الرجلان على بعيرها ، يمضي صاحبه ويركب الآخر حيناً ، وحيناً !

وقد فعل ذلك أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه مع خادم ، وكان عمر فى هذا المسلك يتبع تقاليد النبوة ، ورضى فى نفسه خلال الرجولة ؛ فليست الرجولة — كما هى فى عُرفِ باشوات مصر — أن تمتلئ بسيارة فارغة ، بين جواهر من الحفاة المرأة ! ! .

ويظهر أن النبيين والصديقين جنحوا إلى هذه المساواة المثالية ، حتى إذا قصرت الأجيال فى بلوغها وصلت قريباً منها ، فإذا قاتها الفضل لم يَفْتَحْها العدل . والعدل هو المساواة التى لا تعطى أحداً حقاً ليس له ، ولا تبخس إنساناً شيئاً من مُقَوِّمات حياته الكريمة ! .

غير أن الدنيا كانت عند سوء الظن بها ! فإلثت حقوق الأمم المقولة أن وضعت على موائد الترفين : فأكلوها أكلاً لَمّاً ، وسلب الأثوف ضرورتهم ليتنخم بها أفراد ، وصودرت حريات شتى ليشيع طغيان الكبر عند الأوفاد . وقد قلب بعض صحائف التاريخ فتسمع بها ضجيج الثوار الذين حَطَّموا الأصنام ، وهتكوا حجاب الخرافات المقدسة .

ولكن صحائف التاريخ الطويل ، عليها صَمْتُ مريب ، كأنما هو صمت القبور ، التى ماتت فيها الآمال ، وذلت فيها الرجال ، من طول ما توارثت البشرية من عُسْفٍ وطغيان ونشريد .

ولذلك ما إن اندلعت الثورات فى القرن الأخير ؛ حتى تطلعت الجماهير إلى مساواة خيالية ! كالظَّمآن الذى طال عليه العطش ، فلما وقع على الماء أخذ يَمُبُّ ويمب حتى خرج الرغى من أعظافه .

يقول (والن) فى كتابه « روسيا السوفيتية » : (فى يوم من عام ١٩١٩ طرق باب الأستاذ المشهور « ديولسكى » طارق ، وفتح الأستاذ ، فوجد طائفة من الجند ، معهم ضابط ، قال له حين رآه : إن عندك — يا أستاذ — سريرين زيدا منهما سريراً ، ويبقى الآخر لتنام فيه أنت وزوجك !

وشكنا الأستاذ أمر هذا الضابط إلى « ليتين » فرد عليه يقول : (إن،
رغبة أهل العلم من أمثالك في أن يكون لهم سرير ، وللزوجة سرير رغبة معقولة
ولكن الفقراء عندنا لم يسعدهم الحظ بعد ، بأن يكون لهم حتى سرير واحد ،
لهذا نؤم أن تعطى سريراً من سريرك) !

كان هذا في بدء الثورة ، لما كان أمر المساواة الكاملة بغية جميع الناس ،
وأهم شيء يعنى به رجال الثورة .

كان المهد البائد عهد القياصرة ، عهد الفروق الكبيرة ، عهد التضمة
وعهد الجوع ، عهد الدثنة في الفراء ، وعهد الرعشة من عرى ، عهد
التممة الضاحكة والفاقة الباكية ، عهد السلطان والجبروت اللذين لا حد لهما ،
وعهد الطاعة التي لا حد لها .

وانتهى المهد فلا بد أن تنتهى معه هذه الفروق كلها ، لا بد من المساواة
الحسائية ، كما تساوى عشرة ، لا تسعة ولا أحد عشر .

وكل شيء يقوم في طريق هذه المساواة . لا بد من إزالته وتذليله .
بيد أن الثورات التي انفجرت في وجه الظلم ، لا ينبغي أن تنتهى إلى ظلم
من لون آخر .

صحيح أن الناس سواء ، إلا أن هذه المساواة تمقل على أوائل الطريق
في الميدان ، وقبل بداية الشوط ؛ فإذا انطلق المتسابقون فللمساواة بين الأصيل
والهجين ، ولا بين المجاهد والقاعد .

نعم من قوانين المساواة أن نعهد الطريق أمام الجميع ، وأن نزيل كل قيد
يموق البمض عن الحركة ، وأن نمنع كل شكوى من العقبات الموضوعة ،
والعثرات المصنوعة .

والناس سواء في المطالبة بهذه الحقوق ، فإذا نالوها فللسابق أجره ،
ولا حرج ، وعلى الخائف وزره ولا كرامة .

ومن ثم قال (ستالين) لأنصار المساواة الحساية السابقة : « إن هؤلاء القوم يحسبون أن الاشتراكية تستلزم المساواة في مطالب العيش ، لكل فرد من أفراد المجتمع ؟ . ألا ما أسخفه من رأى يخرج عن فكر سهوش شتيت . إن المساواة التي نادوا بها أضرت بصناعتنا أكبر الأضرار » .

على أن هناك نهاية صغرى متقاربة الفئات ؛ للمساواة المادية التي يحتاج الناس إليها في إشباع ضرورتهم ، كما أن هناك نهايات كبرى ، للمطالب البشرية المعقولة .

ولا يستطيع أحد القول أن هذه المساواة المرفقة متحققة عندنا ؛ ما دامت هناك جماهير تنزل في معيشتها عن مرتبة السوائم ، وأفراد يمشون في الأرض عثر الشياطين .

يقول الدكتور أحمد زكي : « قال رجل ممن يؤمنون بالخلاف — محتج عند رجل ممن يؤمنون بالمساواة — انظر إلى أصابع يدك ، هل جعلها الله طولاً واحداً ؟ . فأجاب الآخر : نعم إنها ليست على طول واحد ، ولكن ماذا يكون الحال لو أن الله أطال أصبعاً منها أو إصبعين حتى سارتا متراً أو مترين ؟ أكانت يدك عندئذ قادرة أن تقبض على شيء » .

فالأمر إذن ليس كنه الخلاف بين الناس ، ولكن مقداره . إن الذي أرق ذوى الفأر من مفكرين وفلاسفة ، ليس الفرق في المتاع بين إنسان وإنسان ، ولكن ضخامة هذا الفرق ، ولا سيما تلك الضخامة التي لا يمكن أن تكون بسبب ما بين فرد وفرد ، من قدوة وكفاية » .

نبوءات صادقة :

هناك آثار دينية طريفة ، يتلقاها عامة المسلمين بالقبول ، ولها في التاريخ الإسلامي — قريه وبميد — مظاهر متكررة . وعور هذه الآثار ، أن هناك

حاكماً منتظراً يترقبُ المسلمون مطلعه ؛ ليفكّ الآصار الثقالة ، التي رموا بها على قلب الأيام ١١ .

والأوصاف التي ذكرت لهذا الحاكم ، تستحق أن نقف لديها قليلاً ، فقد ذكروا عنه أنه « يقسم المال بالسوية » وأنه « يحشى المال حشياً ولا يملءه عدداً » وأنه « يملأ الدنيا عدلاً كما ملئت جوراً » .

تلك هي صفات الحاكم المهدي المنتظر ! وسواء صحت الأحاديث التي وردت به أم أن هذه الأحاديث سورة نضحت بها آمال الشعوب المضطهدة والأمم المذبذبة .

فإن هذه الآثار تشير إلى الناحية الكايفية في حياة المسلمين ، وتنطق بالأدوية التي تهفو إليها أفئدتهم الجريح ، ونفوسهم المفرحة .

ولئن كانت التطورات المالية المشاهدة ، تنبئ عن اتجاهات عنيفة إلى الحياة الاشتراكية ؛ إن دلائل الدين تصدق هذا التطور ، وتحمل الأغنياء وزرَّهُ ، وتدلل على أن الفقراء سيأخذون حقهم غصباً ، ويؤمنون معاشهم وحدهم ، وأن الأغنياء سيجيئون بعد فوات الفرصة ؛ ليدفعوا الزكاة فلا تقبل منهم ١١ !

وقد حدّر النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الصير ، فقال : « تصدّقوا فإنه يأتي زمان يمشي الرجل بصدقته ، فلا يجد من يقبلها . يقول الرجل الفقير : لو جئت بها أمس لقبلتها . أما اليوم فلا حاجة لي بها ! ! » .

وكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم تحذير الأغنياء من عواقب شحهم في الدنيا والآخرة ، قائلاً :

« إن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته ، لا يجد من يقبلها ! ثم ليَقِفَنَّ أحدكم بين يدي الله ، ليس بينه وبينه حجاب ، ولا ترجمان يترجم له ،

ثم يقولون له : ألم أوتك مالا ؟ فيقولون : بلى . ثم يقولون : ألم أرسل إليك رسولاً ؟ بأمر بالإتفاق ؟ فيقولون : بلى . فينظر من يمينه ، فلا يرى إلا النار ، وينظر عن شماله ، فلا يرى إلا النار فليفتين أحدهم النار ولو بشق تمره .

بقطة متأخرة :

ما أشبه تاريخ الرأسمالية الكافرة بحقوق الله وحقوق الناس ، بتاريخ فرعون حاكم مصر القديم ؛ فقد ظل يطنى في البلاد ويكثر فيها الفساد ، ويزعم للناس أنه دهم الأعلى ؛ حتى إذا اختطفته نذر الموت ، وبدأت تحشوفه من طين البحر ، قال :

« آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ، وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ! آلَآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ » .

كذلك آثر البخلاء من رجال المال ، أن تبقى خزائهم مترعة ، على حين ارتفعت من حوالهم صيحات الشكاية ، وشاعت في مجتمعاتهم مشاعر الضيق والموز .

فلما انفضح المِرْجَلُ اكتوى بناره — أولاً وأخيراً — أولئك الذين سcrowها ، ثم حاق بهم دعوة موسى :

« رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنْ سَبِيلِكَ . رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » .

لقد زرع الرأسماليون بأيديهم المبادئ التي تنكر عليهم حق الحياة . ولو أنهم شعروا بأواصر القربى وعواطف الأخوة ، ومعاني الإنسانية الفاضلة التي تربطهم بأفراد الطبقات العاملة . ولو أنهم أحسنوا العمل بالدين

بدلاً من تشويه نصوصه لصلحتهم ، وتسخير رجاله لآرائهم ؛ لعاثوا إلى الأبد في مأمن .

وإِنَّكَ لَا تَذَرِي إِذَا جَاءَ سَائِلٌ أَأَنْتَ بِمَا تُعْطِيهِ أَمْ هُوَ أَسْعَدُ عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ مِنْ الْيَوْمِ سُؤْلًا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَذَابٌ يَلِي وَإِنَّهُ مِنْ حَقِّ الشُّعُوبِ أَنْ تَكْرَهُ الظَّالِمَ ، وَأَنْ تَخْلُصَ مِنْهَا إِذَا وَقَّتْ فِيهَا ، وَأَنْ تَحْتَاطَ ضِدَّ عَوْدَتِهَا إِذَا بَرِئْتَ مِنْهَا .

وربما لا يفهم الرأسماليون هذه الحقيقة ؛ لأنهم — قديماً وحديثاً — في شغل بأنفسهم عن غيرهم .

وأبرز صفات هذه الطبقة ، الاعتداد بالذات اعتداداً يقترن بالغرور والنظرسة ، فهم أبعد الناس عن الاعتراف بمبدأ المساواة بينهم وبين أفراد الشعب .

ثم إن من خلقهم التواصي بالبخل ، فليس يكفي أحدهم أن يجمع حقوق الآخرين لديه ، بل إنه يوصى من هم على شاكلته من أفراد طبقته بالجهود ، والتظاهر بالمعجز عن إجابة رغبات السائلين والمحتاجين .

فهم أبعد الناس عن الاعتراف بمبدأ الأخوة العامة .

وقد نزلت في القرآن الكريم آيات تعتبر أصدق وصف للامح هذه الطبقة الفاجرة .

فبعد أن أمر الله عز وجل بتوجيه والإحسان إلى عباده قال :
« إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ، وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا » .

ومن المجب أن القرآن — بعد ما وصفهم بهذا البخل الشنيع — ذكر في أوصافهم ، أنهم ينفقون أموالهم في المظاهر الفارغة ، ويتوسمون في النفقات المرية ، فقال :

«... وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ...» .

وهنا حق . فإن أولئك الذين يتواسون بالبخل في الحقوق الواجبة ، يُريقون أموالهم ، سيولا دافقة في الحفلات الساهرة واللبالي الحمراء ، لينتشر في الأندية ، ويناع في الصحف نبأ ما أنفقوا في سبيل الشيطان :

وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا . وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ . ؟ .

لتمر الحق ما كان عليهم من حرج لو فعلوا ذلك ؛ ولكنهم ضنوا بالقليل فهددم ويل كثير ... مم له — ولشر منه — أهل !

هدرم الطواغيت :

أى ضرير يصيب الحياة ، لو خلت من طغيان النفي ، ومن هوان الفقر ؟ بل قل : أى خير نصيبه الحياة ، لو خلت من بطننة الترفين وافتخارهم ومن حاجة المحرومين وانكسارهم ؟

ألا تدرج الإنسانية طريقها إلى الأمام في خطوات فساح .

ثم أليس هذا ما يصبو الدين إلى تحقيقه .

إن الدين في — تصويره المثل العليا للملاقات بين الناس — يعجد الإيثار .

الإيثار الذى يجعل المرء ينزل عن ضروراته لأخيه الإنسان إذا احتاج إليها .

الإيثار الذى يرفع الملائق الإنسانية إلى مستوى ، لا يرق إليه غش

ولا ضغن ولا كزازة ، والذى يوحى إلى الشاعر قوله :

إن أخاك الصديق مَنْ كَانَ مَعَكَ وَمَنْ يَضُرُّ نَفْسَهُ لِيَنْفَعَكَ !
ومن إذا ريب الزمان سَدَّكَ شَتَّتَ فِيكَ شَمْلَهُ لِيَجْمَعَكَ !
ونحن لا نطالب الناس بهذا الإيثار المالى ؛ إذ كيف نطلب الفضل ممن
فاته العدل ؛ أو نطلب التكرم والسماحة ، ممن يضمن بالحقوق أن يدفعها ؟
إننا نطلب من الناس أخوةً توزع عليهم السراء والضراء بالقسطاس المستقيم .
أخوة تعطى كل ذى فضل فضله ، وكل ذى حق حقه ، وذلك ما يميز
في هذه الأيام وجوده .

ولكى يوجد يجب أن نخلم أسنان الطبقات المفترسة ؛ حتى نمنعها من
النَقْصِ ، وأن نروض جاحها ؛ حتى لا تماود ما اقترفته من إثم ، وأن نصحح
أفكار العامة والخاصة ، حتى لا يَبْنِيَّ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ، وحتى يعود الجميع
عباد الله إخوانا .

أما المجتمع المشحون بالمحرومين والمظلومين ، المنكوب بالطفاة والجبارين ،
فهيئات أن تتحقق بين بنيه أخوة .

وأية أخوة تنمق بين الظالم والمظلوم ، والطاعم والمحروم ؟ .
ولو أن ما نرى من فقر نتيجة قمود الكسالى ما ارتفع صوتُ أبدأ
بإطعام كسلان .

لكن المزعج أن نرى ذل الاحتياج على جبين يتصب عرقاً ، ويتلوث
غباراً ، وأن نلمح الأيدي المختبئة في القفازات ، تلهو بالذهب والفضة ، وقد
نجمت عن ذلك مبادئ وأفكار وتصورات غريبة .

وشاع لدينا — نحن الشرقيين — أن الذكاء باب إلى النجس ، وأن
الغباء باب إلى الثراء ، وأن الدنيا — كما يقول العامة — تعطى الحلية من
ليست له آذان .

وَكَثُرُ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ تَرْدِيدُ هَذِهِ الْأَوْهَامِ .
لَمَّا رَأَيْتُ الْحَظَّ حَظَّ الْجَاهِلِ وَلَمْ أَرِ الْخُرُومَ غَيْرَ الْعَاقِلِ
شَرِبْتُ عَشْرًا مِنْ كُرُومِ بَابِلَ فَصَرْتُ مِنْ عَقْلِ إِلَى مَرَا حِل .!!
وهكذا تخلص الشاعر من عقله الذي يسبب نحسه !
ويقول الآخر — يريح نفسه من عناء الفكر والعمل : —
والميش خير في ظلال الب — حتم ممن عاش كذا
ويقول الآخر — معتذراً عن إخفاق النشيط ونجاح القاعد — :
قَدْ يُقْتَرُ الْحَوْلُ الْقَتِيُّ وَيُكْتَرُ الْحِقُّ الْأَلِيمُ !
يُحَلَى لَدَاكَ وَيُنْتَلَى هَذَا . فَأَيُّهُمَا الْمُضْمِي ؟
ويصل الآخر هذه النتائج الحزنة . المضيعة لثمرات الجهد الإنساني فيقول :
ينال الفتي من عيشه وهو جاهل ! وَيُكْدِي الْفَتَى فِي دَهْرِهِ وَهُوَ عَالِم !
ولو كانت الأرزاق تجري على الحِجَا هَلَكْنَ إِذَا مِنْ جَمَلَيْنِ الْبِهَائِم !
وأخيراً تلقى التبعة في هذا التفاوت الأليم على الأقدار القاهرة فيقول الشاعر :
مَنْ مَا يَرَى النَّاسَ الْفَسِيَّ وَجَارُهُ قَدِير . يَقُولُوا : عَاجِزٌ وَجَلِيد
وليس الفتي والفقر من حيلة الفتي ولكنْ أَحَاطَ قُسْمَتٌ وَجَدُودُ !
وهكذا يتخلص الناس من عناء الاعتراض على التظلم الفاسدة ، والأوضاع
الجائرة والأحكام المستبدة ، والحلل الاقتصادي ، وانتشار الزلني والمحسوبية
والمغالام ؛ يتخلصون من الاعتراض على هذا كله ، بأنهم القدر الأعلى .

ما زنب القمر ؟

وشيوع هذه القالة يُحَدِّثُ تخريباً واسع النطاق ، في دعائم نهضتنا الفكرية
والاجتماعية والسياسية ، فضلاً عن أنه تخرُّصٌ على القدر ، بسند التهمة الباطلة
التي زعم أن الدين مُعَدَّرٌ للشعوب .

إن تعاليم الدين تقوم على أساس — لا مكان للرءاء حوله — هو حرية الإرادة فيما تفعل وتترك .

فكل امرئ يعطى من الله الاختيار المطلق ، الذى يتوجه به إن — أحب — نحو الفضيلة أو الرذيلة ، نحو الخير أو الشر .

« وَقُلِ الْخَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ . فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ » .
ولو أنهم هذا الأساس ، ما كان هناك معنى لتكليف الناس بشيء قط ،
وَلَسَكَاتِ رسالات الأنبياء عبيدا لا طائل تحتها ، ولَقَالَ أى إنسان لله —
يوم البعث والحساب — : لِمَ التَّفَاقُشُ فى أمرٍ أ كَرِهْتَ على فعله أو تركه ؟ .
غير أن شيئا من هذا لن يكون ؛ لأن الإرادة الإنسانية مكفولة الحرية
تجاه ما تخاطب به :

« لَثَلَا يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ » .

وكل ما ورد من الآيات الأخرى — موها فى ظاهره غير ذلك — قد
جاء فى سياقات خاصة ، ومناسبات لا يَمْدُوها .

ومعوم الشبهة الإلهية مثلا فى قوله ^(١) :

« يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » لا يَخْدش هذه الحقيقة ، ولا يجعلنا
نُفَرِّطُ — قِيدَ شَمْرَةٍ — فى شئون التعليم والتربية ، وفى إثابة التائبين ومعاقبة
المرجومين ، وفى تحميل الإرادة البشرية مسئولية ما تقترف من حسنات أو سيئات .
كذلك قوله تعالى : « يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » .

لا معنى — البته — تحميل الإرادة الإنسانية ، أو عقيد اتجاهاتها فى السعى
إلى الغنى ، والفرار من الفقر ! .

وإقحام القدر فى هذه النواحي الاقتصادية — كإقحامه فى شئون
الطاعات والمعاصى — مردود فى وجه أصحابه ، ولا يعتبر دليلا لأحد أبداً .

(١) اقرأ مبحث القضاء والقدر فى كتابنا « عقيدة المسلم » .

بل علينا أن نسخر أقصى ما نملك من قدرة ، في إحسان التوزيع الاقتصادي ، ورفع مستوى المعيشة ورَدِّمَ مصادر البؤس ، وإهلاك جالبيه على جمهور الأمة .

إن أحداً لم يقل : بأن في الوعظ والإرشاد والتعليم والتربية ، تحدياً لله سبحانه في قوله : « يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » .

فلماذا يحسب الممثل على إنصاف الطبقات ، وتجنيد غوائل الفقر تحدياً لله القائل : « يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » ؟ .

إن إقامة صروح المثل الاجتماعي في بلد محتل ، كإقامة قواعد الأدب في مجتمع منحل ؛ كلاهما عمل يطالب به الدين ، وليس فيه تحطٍ ولا تمذير على الأقدار .

فإذا رأينا ذكاً أخره الإهمال ، وغلبه قدامته المحابة ، أو قاعداً يتال الخمر ، وعاملاً أفوزته القوت القليل ، فَيَنْ الإِجْرَامَ والفحش أن تقول — في تبرير هذه الأوضاع المقلوبة — : « يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » فإن هذا كقول سفهاء العامة — عندما يجدون رجلاً يرتكب معصية — يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ويَهْدِي مَنْ يَشَاءُ .

أو كقولهم : لو شاء الله ما فعلوه ، أو كقولهم : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وغير ذلك من الكلمات التي يريدون — بِسَوْفِهَا — هَدْمَ قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وترك الناس فوضى تُصَرِّفُهُمُ الشهوات والنزوات . بل الواجب الذي أمر به الدين ، أن تضرب على أيدي الظالمين ، وأن تَمْرُضَ على كل تُصَرِّفُ شائن .

فإن انتصر الحق ، فَيَمَآ ، وإلا فإن الباطل ، إن بقي بعد ذلك ؛ بقي مكشوف السوءة ، مَزْرِيّاً عليه ، فلن يحسب أحد بقاءه مرضياً لرب العالمين ، كما ترى إلى ذلك أوهام المرجفين .

فإذا تبع بسط الرزق وقبضه ، سمة المواهب وضيقها ، أو خضع الأمر لقوانين الصدقِ الخارقة ، التي لا تدخل لنا في صنمها ، فلا علينا — بعد أن أفرغنا جهدنا في تحقيق العدالة التامة — أن يتفاوت الناس إقتاراً وإكثارة ؛ ما دامت سنن الحياة الصارمة ، أن يكونوا — في جهودهم وإنتاجهم — صفاراً وكباراً .

وذلك هو القدر الذي تقف عنده هادئين .

نزور على الدين ١٠٠

كل دعوة تُجَبِّئُ الفقر إلى الناس ، أو ترضيهم بالدُّون من المعيشة ، أو تقنمهم بالهون في الحياة ، أو تُصَبِّرُّهم على قبول البُخس ، والرضا بالدينية ، فهي دعوة فاجرة ، يراد بها التمسكين للظلم الاجتماعي ، وإرهاق الجماهير الكادحة في خدمة فرد أو أفراد .

وهي — قبل ذلك كله — كذب على الإسلام ، وافتراء على الله .
وأى تجاهل لأحوال الأمم المحرومة من العدالة الاجتماعية ، أو تهوين لآثار الضيم النازل بها ، أو تسكين للثوائر المحتاجة فيها ، فهو دليل على أحد أمرين : خيال في العقل ، أو نفاق في القلب .
وكلا الأمرين ، له منزلة الحقيرة من دين الله ، ومن دنيا الناس ، فلا يلتفت إليه .

إذا كان هناك من لا يفرطون في العمل المضني ساعة من نهار ، ومع ذلك تأخذ الأزمات بخنافتهم من المهد إلى اللحد ، ويحيون ، وتحيا أسرهم في حرمان متلاحق من القوت والعلم ، والعدالة والحرية .

فإذا أصابهم شيء من ذلك ، كان غَيْضاً من الغَيْضِ الذي ينزل في بيوت لم تُقدِّمُ للدنيا عملاً ، ولم تكسب في دينها خيراً .

فهل التبرُّم بهذه الحالات المتناقضة يُمدُّ شَقَباً على الدين ؟ أو هو رغبة في تطبيق قول الله عز وجل .

« وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ، وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » .

لا ريب أن سَلْبَ الألوف العاملة ، ثمرات كفاهم ظُلم ، وأن تحويل هذه الثمار إلى القاعدين ، إغانة على الفساد ، وأن هذا وذاك عمل على ضياع الإيمان وفقدان العدالة .

على أن رضىة الناس بالأمر الواقع ، وترغيب الجماهير في حياة الكفاف والسكنة ، وحجب أسرارهم عما يجري في أفنية الترفين من نعمة ومتمعة ، كان العمل الذى تطوع للقيام به طوائف المتصوفين ، فرغبوا الناس في الفقر وزهدوهم في الدنيا .

وكان هذا السلك الطائش يجرى على هوى الطبقات الحاكمة .
فما دامت الحقول تهتز بالزراعة ، والأسواق تمتلئ بالحركة وأنواع الخراج ، والكوس تنجى من هنا وهناك ، فلا على هؤلاء الحكم أن يزهد المائة فيما بأيديهم ، كله أو جلُّه ، بل إن ذلك أدنى إلى طمأنينتهم .

وَمِنْ ثَمَّ انتشرت طرُقُ المتصوفة ، وقيل في تاريخها : إنها كانت ردًّا فَعَلٍ لترف الحكم وأتباعهم ، فأقل هؤلاء على الدين ، لما أقبل أولئك على الدنيا .

أقبل العامة — بقيادة المتصوفين — على الطقوس والأوراد ، وأقبل الحكم وَمَنْ في حواشيمهم وَرِ كآبهم ، على الشهوات والميلات .

وهذا الخلط الصوفي الأحمق ، يُمتَبَرُّ أول صدعٍ أصاب التفسير الإسلامى في صميمه ، بل أول تصدعٍ أصاب كيان الأمة الإسلامية — فيما بعد — بالانهيار .

فأفكار الصوفية — إذاً لا مبادئ الإسلام — هي التي سحلت الجماهير أوزار الاستعمار الداخلي ، ووطئت للمظالم الخطيرة ، وخذلت الناس عن محاربة الفقر ، وقتلت في دماهم الشهور ، بأن الفقر كارثة ، يجب أن تُقضى عن المجتمع ولو بدقّ العُنق ، وأن يستميتوا — في دفع بلائها — بأى ثمن .

سُبهات :

قد يقال : بل إن طبيعة الدين هي التي تربط قلوب الناس بالحياة الآخرة ، وتجملهم بميشون في الدنيا مصروفين عنها ، قليل الاكتراث بما يصيبهم فيها من يؤس وضيق .

والرد على هذا الكلام حين ، ونحن مضطرون إلى الخوض فيه ، وإن تشبّع علينا موضوع البحث ؛ لأن كل نظام اقتصادي ، تصحبه فلسفة نفسية واضحة عند ذويه .

فإذا لم تستند الاشتراكية الإسلامية إلى فكرة علمية صادقة أصبحت بناء لا دعامه له .

إن الدنيا — بمقوماتها المادية الهائلة — سلاح خطير فاذ ، والسلاح في أيدي الصيصوص وسيلة فمالة ، لتمكين الأمن وارتكاب الجريمة ، وإشاعة الفساد .

فهل هو كذلك في أيدي رجال الشرطة وحمّة الحق ، والمدافعين عن الأوطان والمقائد ؟ كلا ؛ بل هو جرم متم لعملمهم الشريف ، لا نجاح لهم بغيره المتدينون ؛ إن قدو هذا السلاح ، فكيف يؤدون رسالتهم في الحياة أم كيف يتماسك كيانهم فيها ؟ .

ففهم الدنيا بل الهيمنة عليها والتفوق في شئونها ، أمر لا بد منه لأهل الدين .

والفرق واضح بين الرجل ، يتخذ الدنيا وسيلة لناية كريمة ، وبين آخر ، يتخذها غاية النايات ، وإن لم يكن هناك فرق بين الرجلين في العلم بالدنيا والعمل فيها .

ومن ثم قال قول بأن الدين يصرف الناس عن الدنيا إشاعة كاذبة . وقد تسأل عن زينة الحياة وجمالها ومباهجها ؟ والجواب أن القرآن نص على اعتبار ذلك حق المؤمنين ، قد يشاركون فيه غيرهم في الدنيا ، وسوف يفردون به في الآخرة ، والمهم أنه جعل ذلك حقهم .

فليس يستغرب منهم ولا يستكثر عليهم أن يتعلقوا به أو يتوجهوا إليه : « قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
بيد أنه من الرجولة والرؤية ، أو من الإيمان والإخلاص — كما يمرر أهل الدنيا ، أو كما يمرر أهل الدين — أن نزل — نحن — عن ذلك كله ، رفدية لمبدأ نمتنقه .

وكم يكلف الدفاع عن الوحي وعن الوطن وعن الدين ، من بذل النفس والمال .

فن استمسك بالحياة وحرص عليها — مع وجود هذه الدواعي — فهو نذل أو كافر ، بالتعبيرين الوضعي والشرعي ! .

ولن نعدم من يقول لك : كيف تجعل للدنيا ورغباتها هذه المنزلة ؟ وكيف ترغب فيها وتدفع إليها ، مع أن الرسول صلات الله وسلامه عليه يقول : « الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر » . وهناك عشرات النصوص ترهق في الدنيا وتحذر منها ؟

ويظهر أن هناك كثيرين لا يرون في الدنيا سجنًا للمؤمن ، إلا إذا طاش المؤمن فيها سعلوكا ، ذليل الجانب ، كبير القلب ، قليل المال ، مقطوع الصلة بالعلوم والآداب ، والمارف والفنون ! .

وتقول لهؤلاء الحق : إن الدنيا سجن لكل رجل شريف إنها سجن .
يضع قيوداً من حديد على شهواته الطائشة . فهو يكون فيها واسع الثروة
يميد الجاه ، رَحْب الأفق ، كثير المطالب .
ولكنه لا يترك غرائزه تلب به ، ولا ينطلق في الدنيا حيواناً ،
لا عقل له ولا ضمير .

فليس معنى أن المؤمن سجين ، أنه يجب أن يعيش هَيْنَ الشأن والمنزلة ،
صِفْرَ اليد والفؤاد . كلا .

وما دفع عامة المسلمين إلى هذا الفهم الموج ، إلا أنهم لم يجدوا من
أغنيائهم إلا كل شر .

ولاشك أن تاريخ أغنياء الشرق وكبرائه ، مُجَلَّلٌ بالسواد ، وقديماً
قال فيهم المرئي :

فشان ملوكهم عَزَفٌ وَنَزَفٌ وَأصحاب الأمور جُبَاةٌ خَرَجَ
وهم زعيمهم إنباب مال حرام النهب أو إحلال فرج
فوقع في أوهام الجاهيل البائسة ، أن النني والفسق قرينان ، وأن الفقر
والغفاف متلازمان . وذلك خطأ .

فكم قرأنا وسمنا في هذا العصر عن حكام مستعفين ، ورؤساء معتدين ،
وكبراء لهم سطوة الملك ، وجاهه المريض .

ومع ذلك تستطيع أن تقول إن الدنيا تعتبر لهم سجنًا ، لأنهم لم يعيشوا
لأنفسهم وإرضائها بل عاشوا لأنهم وإعلائها .

وكل حديث ورد ، يُزهِدُ ظاهره في الدنيا ، فإن له ملابسائه التي
لا يتجاوز حدودها .

والتي يُقصد بها — غالباً — لَفَتُ المؤمن عن الاشتغال بشهواتها الحرام ،
أو التعلق بها على أنها يوم لا غد بعده ، وحاضر لا مستقبل وراءه .

فإن الدين يجب أن يكرر على الناس ذكر الآخرة وألا يسأم منه هذا التكرار .

ذلك لأنها غيب مرقب ، قد يذهل عنه الرء ، وقد تنصرف عنه الطبيعة المجول :

أو ليس ذلك ما حدث فعلاً لأغلب الناس ؟ .

مصائب الفاقة ومتاعب الجهاد :

وتوجد في الدين وفي الحياة أمور متشابهة ، ومعادن متقاربة ، لا معنى للخلط بينها ، عند إصدار الحكم عليها .

فالأمر بالصبر ، ليس أمراً بالذل ، والأمر بالتواضع ، ليس أمراً بالضعة .
والحد الفاصل بين الحالتين دقيق ، ولكنه قائم ثابت .

والتمسّ عن الكبر ، ليس نهياً عن هزة النفس ، والنهي عن الترف ، ليس نهياً عن الاستغناء والاستكفاء ، فهذا وضع ، وذلك وضع آخر .
وقد جلت في الإسلام آثار شتى تفرض على الإنسان تحمل الشظف ، وتحرم عليه أن يظهر جزءاً ، أو يُبدى رية .

فكيف قيل هذا ، ولأى وجه سبق ؟

الواقع أن هذا قيل ليُرَضَّى المسلمين بمتاعب الجهاد ؛ لا ليرضيهم بمصائب الفقر وآلام العيلة ، من غير سبب مقول .

قد بدأ الإسلام دعوة غريبة على الأسماع ، قليلة النفر ، يتعرض المؤمنون بها لسفك دمهم ، ونهب مالههم ، وطردهم من وطنهم ، وتشيت شملهم ، وفرض الحصار والمقاطعة المدنية على كثير منهم .

فكانت كفة الإيمان تضم المنارم الفادحة معها ، على حين كان الكفر يبيع أصحابه من هذه التكاليف الثقال ، إلى جانب أن قوام الكفر عصبيات تربية ، توارثت السال والجاه من أعصر طوال ، وتستمتع بالحياة على تنحور

إِذَا حَيَّرَ لَا ضَابطَ لَهُ ، ثُمَّ تَسَخَّرَ غَنَاهَا فِي عَاقِلَةِ قَتْلِ الدِّينِ النَّاسِي ، وَشَلَّ غَمَاهُ .
فَإِذَا كَانَ يَقُولُ الْإِسْلَامُ لِأَنْصَارِهِ فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ الْمَصِيبَةِ ؟ .

أَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ . اتْرَكُوا الْحَقَّ ، لِأَنَّ الْحَقَّ يَجْشِمُ أَصْحَابَهُ مَشَقَاتَ كَثِيرَةٍ ؟
أَلَمْ كَانَ يُحِبُّ إِلَيْهِمْ حَيَاةَ الْكَفَاحِ وَيَصْبِرُ عَلَى لَأْوَانِهِ وَرَغْبِهِمْ فِي مُوَاجَهَةِ
بِأَسَائِهِ وَضُرَائِهِ وَلَوْ ذَاقُوا الْجُوعَ وَالْعَرَى بِلِ الْقَتْلِ وَالصَّلْبِ ؟ وَذَلِكَ مَا حَدَّثَ .
رَوَى أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ : إِنِّي أَحْبَبْتُ ،
فَقَالَ انْظُرْ مَا تَقُولُ ، فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْبَبُّ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ :
« إِنْ كُنْتَ تَحِبُّنِي فَأَعِدْ لِلْفَقْرِ تَجَنُّافًا ، فَإِنَّ الْفَقْرَ أَسْرَعَ إِلَى مَنْ يَحِبُّنِي مِنْ
السَّيْلِ إِلَى مَقْتَلِهِ » .

وَهَذَا حَقٌّ ، فَطَلَّاعُ الْحَرِيَةِ ، وَخِدَامُ التَّلِّ الْعَلِيَا ، وَأَصْحَابُ الْبَادِي ؛
يَتَمَرَّضُونَ لِمَصَادِرَةِ أَرْزَاقِهِمْ وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ .
أَفْعَمَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُحِبُّ الْفَقْرَ ، وَيَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ ، وَرَغْبِهِمْ
عَنِ الدُّنْيَا . . ؟

« قَالَ هُوَ لَا هِيَ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا » ؟ .
وَكَانَ طَبِيعِيًّا ، أَنْ يَحْقِرَ الْإِسْلَامُ أَعْدَاءَهُ ، وَأَنْ يَتَكَبَّرَ بِمَكَانَتِهِمْ ، وَأَنْ
يَحْمِلَ حِمْلَةَ شَمَوَاءَ عَلَى غَنَامِ الْمَذُولِ فِي الرَّجْسِ مِنَ الْهَوَى ، وَفِي حَايَةِ الرَّجْسِ
مِنَ الْأَوْتَانِ ، وَفِي عَاقِلَاتِ فَاشِلَةٍ ، لِإِطْفَاءِ نُورِ اللَّهِ :
« فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَهُمْ بَهَا
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ » .
فَإِذَا طَلَبَ مِنَ الْمُؤْمِنِ أَلَّا يَعْجِبَهُ هَذَا ؛ وَإِذَا طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَضُنَّ بَصَرَهُ
عَنِ حَيَاتِهِمْ الْحَافِلَةِ بِالْمَتِّعِ :

« وَلَا تَعْتَدَنَّ عَيْنِيكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى » .

فهل معنى ذلك أن الإسلام يكره لأبقائه الفنى ، ويحفضهم على القنوع
البليد ، والمعيشة المقبوحة ؟

أى غباء هذا فى إدراك حقائق الأشياء ؟

شباب قنّع لاخير فيهم ووروك فى الشباب الطامحين
إن الإسلام - إذ يُشرب أتباعه روح الاعتزاز بالعقيدة ، ولو انهزمت مادياً
أمام كثر غنى مدلل - لا يكره لأتباعه أن تمتلئ خزائهم خيراً ، وأن تقعم
نفوسهم أماناً وطمأنينة .

مثل معاصر :

قيل إن تشرشل قال للإنجليز يوماً : لا أعدكم إلا بالدماء والدموع والعرق
التصبّب .

فإذا أراد الإنجليز يوماً الاستفادة من هذه الكلمة ، فأية مناسبة تصلح
لترديدها ؟ فى أوقات السلم ؟

لا . فقد قبلت فى أيام الحرب . وليست كل حرب هى التى يصرخ فيها
بهذه الكلمة ؛ بل حيث تخاف الهزيمة ، ويراد حشد القوى ، وإثارة الهمم
وحمل النفوس على استقبال الأهوال ، فى غير جزع أو حرج .
وليست كل أمة هى التى تواجه بهذه الكلمة .

فهناك أمة يستثار أقصى ماى مواهبها من شدة وجدة ، عندما تواجه
الأخطار المميتة ، وتستيقظ فيها غرائز الكفاح المرء ، عندما تصارع بأعبائه .
وهناك أمة أخرى ، إن سورحت بالشدائد ، وذكرت لها الحقائق القاسية
سرى الرعب فى أوصالها ، وأسلمها الوهن إلى التغاؤل والانحلال .

فكلمة « تشرشل » الآنفه ، لها دأثرتها ، التى لاتصلح للعمل إلا فيها .
وانظر ماذا تكون الحال ، لو أن إنجلترا بعد عدة قرون ، تألفت فيها

طوائف — كتصوفة المسلمين — تجمل هذه الكلمة دامة لفلسفة السلام والاستقرار ، فهي تجمع العوام على الحزن والتشاؤم والبلاء ، وتؤلف منهم طوائف ، يتصلون بالدنيا من هذه النواحي السودا

كذلك فعل بعض الناس بتصوص الإسلام ، تجمد الفلاح والبقال ، ومن إليهما ، يقع على بعض كتب الدين ، وللهذه الأولى تتكون لديهم أفكار سقيمة ، ومبادئ قارعة .

وفي حشد من المواطن الحارة والشطحات الخلسة ، ثم في حشد آخر من أنغام الزمار وألوان الموسيقى ؛ تنساق هذه الفلسفة الصوفية ، وتنزوا الحياة وتوجه الجماهير ، وهزم العلم والمنطق والتفكير السديد .

وكما رأى هؤلاء فيض الترف ، ينمر الطبقات الحاكمة ، وهوى الدنيا ، يستولى على ألبابها ؛ شعروا بأنهم على الحق البين ، الحق البعيد عن الترف والشهوة والروق . . . فانزلوا عن الدنيا وهم يصفونها بأنها جيفة ، وطلابها كلاب !

ونحن نعلم أنه قد يكون هؤلاء الترفون كلاباً ، إذا فلماذا نمسكهم من النمش والبطر ؟ لماذا نترك الأسباب تواتهم على افتراء الجريمة . ؟

لو انتزعنا هذه الدنيا من أيديهم ، وتوسلنا بها لخدمة الحق والنبل ؛ لمكان خيراً لنا وأقوم .

إن ذلك هو منطق الإسلام الذي نعتقه ، والذي يجب أن ينزل التصوفون على تعاليمه .

ولو أنهم كرسوا أوقاتهم ، وجمعوا فرقهم لناواة الحلفاء الجبارين والرؤساء الظالمين ، وأزولوا الطوائف المترفة إلى مستواها العام مع جمهور الشعب ؛ لكانوا أصدق قبلا ، وأقوم سبيلا ؛ ولما جروا على الإسلام التهم بأنه يدعو إلى الفقر ، ويعمد له الطريق .

بهو... ويصح مع إياه :

الأخوة العامة - كما رأيت - هدف يسمى الإسلام لتحقيقه ، ويصنع له الهيئة التي تلائمه ، ويأبى أن يكون للفوارق المادية أثر يهدمه .

وقد روجت - لحساب الترفين - تَهَمُّ تَوْحَم أن الإسلام يحب الفقر ، ويحرص على إقارار الجماهير .

وقد علمت أن هذا الكلام يعني - في الحقيقة - أن الإسلام يحب الظلم ، ويحرص على بقاء الترف وبقاء الترفين .

وهذا كله ضَرْبٌ مِنَ الْغَوْلِ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا الْمَوْتَ !

وإنه لمعروف مَنْ مِنَ النَّاسِ يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الْاِقْتِرَاءِ .

معركة الخبر :

كان آدم في حياته الناعمة الأولى ، مكفول الضرورات من راحة وترفيه ، وقد قال الله له :

« إِنْ لَكَ إِلَّا الْجُوعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى . »

فلما هبط آدم إلى الأرض ، ضاعت منه هذه المنحة البذولة وأصبح عليه أن يجهد لتحصيل غذائه وكسائه .

فلما انتشر أبنائوه على وجه الأرض ؛ كان من أهم ما يسمون له ، تأمين هذه الضرورة ، وتوفيرها ليومهم وغدم .

وقد واجهوا في ذلك هتتا بالغا لأسباب أكثرها مصطنع .

فإن مصادر الرزق البثوث في تراب الأرض وأمواج البحر ، وذخائر الناجم وغير ذلك لم يدركها جفاف ؛ بل إنه من الممكن أن تكفل أضعاف ما على الأرض من سكان ، لو أنصف الناس وتعاونوا ، وتطهروا من النشم والافتيات والاستبداد .

أما ولهذا الشرور في نفوسهم حرق خصب ؛ فستضيئ عليهم الأرض بما رحبت ؛ وستجد في الجرى وراء الرزق وجوهاً كالحة . وأساور مقطبة ، وعبونا غائرة ، ونفوساً حطمتها الفشل ، وأبداناً أهزلها الضياع .
ذلك كله لأن معركة الخبز الخالفة ، تدور رحاها على غير نظام متبع ، أو قاعدة صريحة .

وليس لفرسانها قاليدهيرية محترمة ، عدا القتل والأسر ، والويل للمغلوب . وقد نسمع أحياناً هممة خافتة ، هي بقية من تماليم السماء في الحلال والحرام ، والرحمة والإيثار .

على أن هذه الأصوات النبيلة ، لا يسمح لها بالارتفاع ، إلا بمدح مانع الحرب — في معركة الخبز — أوزارها ، ويستقر الأمر على أغنياء حلكوا الكثير ، وقراء لا يترغفون بالهزعة إلا خضوعاً للأمر الواقع . ولا معنى لتدثين يقف على الحياد في هذا المراكب .
وقد ذكرنا في كتبنا الأخرى ، رأى الإسلام في هذا الكفاح الطويل ، وفي تأنيبه السيئة .

وزيد الآن أن نلفت النظر إلى أن الأخوة التي أمر الإسلام بها ، بين الناس طامة ، وبين المؤمنين خاصة ، لن يكون لها وجود البقية ، في الأحوال التي يختل فيها التوازن المادي ، اختلالاً قاصحاً بين بعض البشر وبعضهم الآخر . وقد ذكر القرآن الكريم أمثلة واضحة لآثار هذا الاختلال الشائن ، مع ما يصحبها من فساد ، نورد أطرافاً منها .

السُّلُوكُ الْعَقْلِي :

موضع الشخص المحتاج ، يحمي دائماً دون موضع الشخص المحتاج إليه ؛ هذا ابنه السفلى ، وذاك يده العليا ، هذا خطوته المتأخرة ، وذاك خطوته المتقدمة ؛

والمرء عندما يعرف أن قوته وقوت عياله مربوط بشخص ما ، فهو يخضع له طوعاً أو كرهاً .

بل الذى يحدث غالباً أن ينمّاع أمامه ، وتذوب نفسيته ، وتتلأثم شخصيته ، ويرى أنه تابع فحسب .

والعلاقة ، بين رقيق الأرض وربّ الأرض .

وقد تكون — كذلك — العلاقة بين عبيد الآلة وصاحب المصنع — كما نرى فى بلادنا — تدور على هذا المحور .

والشعور بالأخوة المشتركة ، بين الفلاح الأجير ، وبين صاحب الضيعة الكبير ، هو آخر ما يمكن فرضه فى وصف العلاقات بينهما .

ومهما حاولت إغزاز الأجراء ونفخ روح القوة والاعتداد فيهم ، لم تصنع شيئاً إذ أن عظمة النفس الإنسانية ، تجرح جرحاً مميتاً ، عندما تلقى مقدراتها وضرورتها .. إلى نفس أخرى !

وفى هذا الجو يولد التقليد الأعمى ، فإيمان السيد ، معناه إيمان الأتباع ، وكفره كفرهم ، ووجهته وجهتهم !

فإن تُسَلِّمِ أَسْلِمَ ، وإن تنصّرى يَحْطُ رجال بين أعينهم صلباً !

وقد سرد القرآن الكريم معاورات شتى ، بين السادة والأتباع ، تدل على مبلغ سريان هذه الروح التقليدية ، بين الأمم الممالك ، بسبب ما فيها من خلل اقتصادى :

« وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ . يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا : لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ . قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْفُوا : أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ؟ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ وَقَالَ الَّذِينَ

اسْتَضَعُوا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا : بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ؛ إِذْ تَأْمُرُونَنَا
أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْمَلَ لَهُ أَنْدَادًا .

فإذا رأينا بلداً تصطبغ أحواله الاجتماعية بهذه الصبغة ، وقامت الأمور
فيه على أن جماهير غفيرة ترزقها طائفة قليلة ؛ فإن مصير هذا البلد إلى شر
لا ريب فيه ؛ ما لم تسارع إلى تحرير الجماهير من العوز المادي ، وما يترتب
عليه من شلل عقلي .

ويومئذ يكون للحرية الفكرية مكانها الذي تنبت فيه وتزدهر ، وتوثق
ثمارها في ميادين العقيدة والاجتماع والسياسة .

أما قبل ذلك ؛ فالحرية الفكرية حديث خرافة ، يدجل بها محترفو
السياسة الحزبية ؛

وقد يقال : إن كثيراً من العبيد ترحلوا على ساداتهم ، ولم يكن للإسار
المادي شأن في تمويقهم عن اعتناق ما يرون من فكر . ولدينا « بلال »
و« صهيب » وغيرهم ، شاهد صدق على ذلك ؛

ونحن لا ننكر أن هناك نفراً قلائل ممن استعبدوا مادياً ، لم يستطع
ساداتهم استعبادهم معنوياً ؛ ولكن لا تؤسس عليهم قاعدة .

وفي كل ألف رجل قد يوجد مثل « بلال » ، فهل ترك الباقيين — مادياً
ومعنوياً — صرعى الأغلال ؟

الضعف النفسي :

وتلك آفة أخرى تتبع سابقتها ؛ فإن الإنسان الحرر مادياً وأدبياً ؛ هو
وحده الذي يصدر في أعماله ، عن مبدأ ثابت ، ويتجه في سلوكه إلى فكرة
واضحة ؛ وهو وحده الذي يخضع للثقل المليا ، ويعتمد في تصرفاته عن مواطن
الماق والزلقي والصنار .

أما الذين تغلب على طبائعهم أخلاق المبيد ، فهم يهدأون ويتحركون
مرضىة للأشخاص ، وهم يجتهدون للالتحاق بركب من ركاب السادة ،
أصحاب الثروة والسلطة ، يعملون لهم ويمشون في دائرتهم ، ويندفعون أبداً
مع تيارهم .

لا يعرف هؤلاء إخلاصاً لله أو تضحية في سبيله ، ولا تقديراً للحق
أو احتراماً لرجاله .

وإذا كان شرف النفس الإنسانية أن تمتنع هدفاً نبيلاً ثم تفتديه ...
فإن أولئك عبيد الأصنام الحية من البشر !

وإنك لو اجد أمثلة يتفاوت قبورها هنا وهناك ، في الدواوين والتغانيش ،
والأحزاب والمهيشات ، لأقوام يحسنون رفع المقابر بالحناف النابي ، ويتفتنون
في التقرب والمهوان والمرأة ، للسادة الرؤساء ! !

شاعت هذه الظاهرة في الشرق ، الشرق .. أرض الأبدان والإقطاعيات
والمهرجات والباشوات . وقلّت في الغرب ، إذ تقاربت حظوظ الناس المادية ،
فتقاربت معها حقوقهم ، وكادت تتساوى أقدارهم .

وأطان ذلك كله على ترك النفس الإنسانية تنمو على سجيبتها الحرة ،
لا تعرف سيداً لها تتجه إليه إلا الله ! !

فإذا لم توفق إلى معرفة ربها ، فهي على أية حال ، لن تقدس عبيده مهما
كانوا عظماً .

انظر إلى موقف إنجلترا من تشرشل ، وإلى موقف فرنسا من ديجمول .
إن هؤلاء الزعماء قادوا أممهم إلى نصر عظيم ، ومع ذلك أدارت الشعوب
لهم ظهورها ، واختارت من بينها غيرهم لقيادتها .

ويوجد لدينا رؤساء أقزام إلى جانب أولئك المعلقة ، أدوا إلى بلادهم
أنهم الحذات ، وهم حتى بلادهم عبيد ثقيل ، فلا خير فيهم أبداً .

ومع ذلك فلمهم من المكافأة وحولهم من الأتباع ، أو قل : لهم من الأموال ولأموالهم من الخدام ، مالا يحلم به تشرشل أو ديغول !

فالسؤال تعود مرة أخرى إلى الوضع الاقتصادي ، وضياح العدل الاجتماعي فيه . وأثر ذلك في ضعف النفوس ، وسقوط الضمائر ، والتفاف الطباع حول الرانتع الخصبية لا يسكر ؟ وقد اعتبر القرآن ذلك شركا :

« وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ . وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ » .

وهذه الأنداد ليست أصنام الحجارة فقط ؛ بل هي الأصنام الأدمية ، بدليل ما جاء بعد :

« وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا — إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ — أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ؛ إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ، وَرَأَوْا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ . وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا : لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَّبِعُ لَمِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا . كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ » .

فهل الأحوال الاجتماعية ، المنطوية على تذلل وملتق من جانب ، وتكبر وصلف من جانب آخر ، هي الأحوال التي يباركها الدين ، ويدفع عن طواغيتها .

الفصل العباسي :

وذلك ثلاثة الأتافي من صنوف البلاء ، التي لا يصح معها إزاء ولا يسلم مبدأ . فإن الأساس في قيام الحكومات ، أن تسهر على مصالح الناس ، وأن يكون رجالها خدماً للشعب ، وحرراً على حقوقه . والفهم — شرعاً ووضماً — أن الأمم تندب أ كفاً أبنائها للقيام بهذه

الأعباء الضخمة ، وتنفضهم — لقاء ذلك — أجوراً كبيرة ، فضلاً عما تحيط به أشخاصهم من تكريم وتوقير ، هم أهل له ، بكفائتهم المفترضة وأمانتهم المرتقبة ..

ذلك هو الأساس الذى لم يصدقه الواقع المرّ إلا قليلاً .
فلا الأمم كانت تختار حكامها ، ولا هؤلاء الحكام فهموا عملهم على وجهه الرضى .

ولم يزل الحكم فى كثير من بلاد الشرق انتأخراً كما قال المرئى من قديم :
قلّ المقام ، فكم أعاثر أمة أمرت بنير صلاحها أمارؤها
ظلموا الرعية واستجازوا كيدها فمدّوا مصالحها وهم أجراؤها
وقد شقت الإنسانية طريقاً مُضَرِّجَةً بالدماء ، مزحومة بالأشلاء ؛ حتى
توصلت إلى هدم الاستبداد وكسر الأغلال ، التى أذلت أعناق المباد ، فحلت
حكم الفرد ، ثم جاء شوقى بناجى فرعون من خلال القرون قائلاً :

زمان الفرد يا فرعون ولّى ودالت دولة التجبرينا
واسبحت الرعاة بكل أرض على حكم الرعية نازلينا
على أن آفاق الشرق لما نزل تكتنفها ظلمات كثية ، من بقايا القرون المظلمة .
ولكى نعرف الأسلوب الصحيح للحكم الفاضل ، والسياسة الرشيدة ؛
نسوق لك هذه القصة ، كما رواها مواطن مصرى .

قال : كنت أقیم فى بلد سويسرى صغير ، معظم أهله من صغار
الصناع والمزارعين .

كان لهؤلاء الناس نائب فى البرلمان ، وعرضت لواحد منهم حاجة أراد
أن يتحدث فيها إلى هذا النائب ، فبحث عنه ، فقيل له : إنه يجلس مع أصدقائه
كل يوم فى « بوفيه » الحطة ، ليشرب الشاى ويتسامر .

فذهب إليه ، واستأذن ؛ وجلس وأخذ يشرح مسأله ، فنظر إليه النائب متضيقاً ، وقال له : ولكن يا أخى هذه مسألة يحتاج شرحها إلى زمن . . ألا ترى أننى الآن فى لحظة راحة مع أسدقائى ؟ فقال الصانع - فى سذاجة - : أسدقائك ؟ كنت أحسب أننى من أسدقائك ؟ ؟ .

أظن أننى لم أتشرف بحضرتك إلا من دقائق - هكذا رد النائب المحترم - فقال له العامل : ألم تحطب فينا قبل أن تنتخبك ، فأكدت لنا أنك صديقنا وخدامنا ؟ معذرة إذا كنت قد صدقتك فالخطأ ليس خطأك ، ولكننا لن نخطئ مرة أخرى ، ثم انصرف العامل .

وفى اليوم التالى ظهرت صحيفة البلدة وفيها خبر هذا الحادث ، فاجتاحت البلد موجةٌ تدمر .

وأحس النائب بخطئه ، فبحث عن العامل ليمتدح إليه . . ولم يجده إلا فى مشرب صغير ، يسمر مع بعض أصحابه ، فجاء وجلس ، وبدأ يتكلم ، فابتسم العامل وقال : ولكن يا أخى هذه مسألة يحتاج شرحها إلى زمن ، ألا ترى أننى الآن فى لحظة راحة .

وأراد النائب أن يتكلم ؛ ولكن نظرات السخرية من عيون الجالسين فققت الكلمات على شفثيه ؛ وشاعت هذه القصة فى الإقليم كله ، وشعر النائب أنه لا يستطيع الاستمرار فى نيابته .

وبعد أسبوع واحد استقال من مجلس النواب .

هذا هناك حيث لا يمد الرئيس سيدها والثروة عبداً ؛ بل الكل أخوة هذا هناك حيث يسيطر الناخب الحر على النائب ؛ وحيث يسيطر النائب الحر على الحاكم ؛ فإن شاء رفعه أو وضعه .

فكان إرادة الأمة كهراء تسرى فى أجسام موصلة للتيار ، تبعها كما تشاء ، أشعة مشرقة ، أو صواعق محرقة .

أما هنا ؛ فالنائب كثيراً جداً ، ما يكون صُنْعَ يد الحاكم ؛ والناخب المحترم رجل عرفته عزبة النائب طاملاً فيها ، يأخذ من بيت سيده فئات المائدة .

والرجل النقي يضمن الأسوات إلى جانبه ، مادام يضمن النقود في جيبه . ونعود المسألة مرة أخرى إلى العملة الدفينة ، التي ذكرناها في جلاء ؛ فساد النظام الاقتصادي فساداً تضيع — في تفلنله — كافة مظاهر الإخاء .

فإن المدالة الاجتماعية وحدها ، هي الوسيلة الفذة لاستقامة الحكم وعدالة الحكم .

الأخوة نظام يقرر به نصيحة فقال :

مهما صرخت في آذان الناس بقول الله : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » ومهما فاشدتهم بقول رسوله : « كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » فلن تجد إجابة عملية شافية ؛ مادامت المعاملات المقررة ، تجري على قاعدة التفاوت السادي والأدبي ، بين طبقات الأمة الواحدة .

أما إذا استوحينا طبيعة هذه الأخوة في وضع العلاقات ، بين الملاك وأصحاب العمل ، وبين الشعب والمرشعين لحكمه ؛ فلم نسمع — بتاتا — بوقوع طشيان وهوان ، أو عبادة وسيادة ؛ فمندئذ فقط نستطيع القول بأن لبداً الأخوة وجوداً في الشرق الإسلامي .

والتدخل في معركة الحزب ، ضرورة لا محيص عنها ، إذا أردنا أن نلزم الناس حدود الحلال والحرام ، وأن نربهم على فضائل العفة والزناة والإيثار ، وأن نحمي الأرامل واليتامى والمعجزة والقمعة غوائل الأثرة والحرمان .

وأرى أن بلوغ هذه الأهداف ، يستلزم أن تقتبس من التفاصيل التي وضعها الاشتراكية الحديثة ، مثلما اقتبسنا صوراً — لا تزال مقتضبة — من

الديمقراطية الحديثة ، مادام ذلك في نطاق ما نعرف من عقائد وقواعد ،
وفي مقدمة ما نرى الإسراع بتطبيقه في هذه الميادين ، تقييد الملكيات الكبرى
وتأميم المرافق العامة .

نظائر الفرص ..

سمعت رجلاً يتحدث عن أحد الكبراء المرموقين بالتجلة والإكبار ،
قائلاً : هذا شخص ، لو وقفت به مواجبه عند حدودها ، لأسبح في عداد
الآلاف من المنورين والمجهولين .

ولكنه وثب حيث وقف غيره ، أو على الأصح ، وثبت به المخطوط
المواتية فاستطاع كسيح مثله أن يثب . فكبرته الصدف المحضة ، ثم كابرته
برفع شأنه منطلق العقل والمدالة والإنصاف .

وها أنت ذا تراه في منصبه العالي وأبيهته الرائجة ، ملتقى لمظالم فادحة ، ظلم
المصلحة العامة ، ثم ظلم ذوي الكفايات للمضومة ، ثم ظلم نفسه التي كُلفت
فوق طاقتها .

قلت : يظهر أن الفرص السانحة عند ما تزدهم لخدمة شخص ، تعطى
ممجزة السبح ! فقد كان عليه الصلاة والسلام ينفخ في الطبل المرمي بالطرق ؛
فإذا به طير يخلق في الجو ، ويمسح على عين الأعمى ؛ فإذا بصره حديد !
ويأتى إلى الجنة الهامدة ؛ فإذا بصاحبها حي يرزق .

أليس كذلك تعمل الحظوظ في الشرق ؟

إنه من قرون طويلة ؛ وهذه الحظوظ تحول التراب إلى تير ، وتخلق
من كل مأفون الرأي ، ممسوخ الفطرة ، سيداً مهيباً ، ملء السمع والبصر !
ألا ما أكثر الخرافات المقدسة في هذا الشرق المسكين !

قال لي الرجل - مستدركاً - : على رِسْلك ، أين ممجزة عيسى من

فهل هذه الحظوظ ؟ لقد كان عيسى - بإذن الله - يهب الحياة الصحيحة لمحرور منها .

أما هذه الحظوظ فأقصى ما تصنعه ، أنها تُضفي على الميت صفات الأحياء وهو ميت لا ريب فيه ؟ ونقله من القبر الواجب له ، إلى ديوان نفخ ومنصب ضخيم ، حيث ينقض ويبرم ، ويمطى ويمنع ، ويتحكم في الرقاب ، وتتمنو له الوجوه وزدلف من حوله المبيد .

ولو أدرك النافلون في الشرق - وما أكرم - حقيقة ما يستلزمهم ؛ لَمَلِمُوا أنما تستلزم الأوهام ، وأنهم عندما يطوفون بكبرائهم ؛ إنما يطوفون بموتى ، بدلت من الأكفان ملابس مزركشة وأنهم لو هزوا الكراسي التي يجلسون عليها ، لسقطت من فوقها أجساد بالية^(١) .



عندما يمحور ميزان الفرص ، وتذبذب اتجاهاته على غير قانون أو ضابط تضطرب شئون الأمة كلها ، وتشيع الفوضى في أمورها .

فكم من هفريات تدفن ، ودكاه يخبو ، ومواهب تموت .
وكم من جثث تطفو ، وأغبياء يتحكمون ، وجهال يسودون ويقودون .
وكم حفل الشر العربي بمن يشكون الزمان ويتبرمون بالأوضاع ، ويسخطون على مجرى الحوادث .

والإحساس بالداء الدفين قديم ؛ ولكن معالجته بالدواء الشاق لم تتم ؛ لأنها لم تبدأ بعد .

ولن نُقِيلَ أُم الشرق على عصر جديد من العدالة والضياء ، إلا يوم تجمل من تكافؤ الفرص ، قانوناً يطبق في أوسع دائرة تملكها طاقة البشر ؛ لا يشذ في الخضوع له ، فرد من الأفراد ، أو حالة من الأحوال .

(١) نقرأ هنا مثله ، قبل إسقاط الملك فاروق ، وإزالة أسرة محمد على . . .

مقوق لإصراء فيها :

حياة العلم والمعرفة ، وحياة الصحة والعافية ، وحياة الحرية والكرامة ، تلك كلها حقوق لا يجوز أن يحرم منها أحد ، بل يجب أن تفجر بناييعها في كل مكان ، وأن يتمكن من مواردها كل إنسان .

وشرف التقدم لخدمة المصلحة العامة ، وتولى مناصب الحكم ، كبرها وصغرها ، يجب أن يرشح له كل ذى موهبة ذكية ، وأن يتساوى أفراد الشعب جميعاً ، في الحصول على هذا الشرف ، تدفعهم صلاحياتهم وحدها دفعاً لا يستطيع محاق وقفه ، ويؤخرهم عجزهم وحده ، تأخيراً لا يردّ تقهقره شيء .
والمفارم التي تعرض لها الأمم يتحتم أن توزع على الجميع بالقسط .

فلا تسفك دماء لثمنان أخرى ، ولا تهتم بيوت لشداد بيوت ، ولا تعرض للأخطار طبقة وتحمى من هذه الأخطار طبقة .

بل الكل سواء ، أمام فرص البقاء والفناء ، والربح والخسارة ، والنجاح والسقوط .

وتكافؤ الفرص في هذه الأمور ، هو ما توحى به العدالة ، وتهدى إليه المساواة ، ويحرص عليه الدين .

ويعتبر التحلل منه تحللاً من أصول الفضائل ، وهدماً لتواعد الحكومة الصحيحة ، بل هدماً لكيان الأمة التي تعد نفسها خير أمة أخرجت للناس وما عدت كذلك إلا على أساس تقريرها للمعروف ، وتغييرها للمنكر ، وإيمانها بالله وكفرها بالطواغيت . طواغيت الاقتصاد الجائر والسياسة العمياء .
لأى وليد في الأمة ، الحق في حضائمه كريمة ، وكفالة سليمة ، وأدوار موصولة من التعليم والتربية ، تفتق ذكائه وتنمي استمداده ، وتزوده في مستقبله بما ينفعه وينفع الأمة به .

يَبْدُ أن فرص العلم والاستزادة منه ، مُضَيَّعةٌ تماماً ، في بعض البلاد ، مضطربة مقلقة في البعض الآخر .

والعلم — عاليه ودانيه — يباع بأثمان متفاوتة الغلاء .

بل إن الذين يستطيعون دفع الثمن المطلوب ، تقوم في وجوههم عوائق عسيرة التدليل .

والواجب يقضى يجعل التعليم ، إلزاماً في مراحله الابتدائية والثانوية ، وبعض الدراسات العليا ، يستوى الكل في منازله ، لا فارق بين كبير وصغير وفنى وقدير .

ولأى مريض في الأمة ، الحق في أن ترأخ علته ، وأن يشفى سقامه ، وأن يهيا له المكان المناسب ، في المصحات والمستشفيات ، وأن يلقي من العناية العزيزة ، ما يخفف بلاءه حتى يبرأ تماماً .

يَبْدُ أن فرص الشفاء والاستزادة من العافية ، لا يملكها سواد الناس فالأدوية الناجحة ، والمطبات الجراحية ، والتمريض الذي لا إهانة معه . كل ذلك باهظ التكاليف ، لا يستطيعه إلا الأقلون .

والواجب يفرض العناية الدقيقة بالصحة العامة ، ويجعل مداواة المرضى إجباراً ؛ حتى تستأصل الآفات والمآهات ، أو تخف وطأتها عن طبقات الأمة جماء . فلا يحرم من الدواء بائس ، على حين يستطيعه ترى مُكثِر .

هذا كلام يسمعه النساء من أفراد الشعب ، فيتسمون له دهشة ، يحسبونه أحلاماً تطوف بمخيلة نائم سعيد .

وما دروا أن هذه الأمانى البعيدة في مجتمعاتهم ، قد أصبحت حقائق واقعة في كثير من أقطار الأرض على اختلاف نظمها .

فإنجلترا وروسيا — مع ما بينهما من اختلاف اجتماعي وسياسي واسع الشقة — قد طبقتا — جميعاً — مبدأ تكافؤ الفرص ، في هذه النواحي الخطيرة .

كل بالأسلوب الذى يروقه ويرتضيه .

ولم يبق إلا هذا الشرق المسكين ، أضيع مع حكمه من الأيام فى مأدبة اللثام

سياسة الوظائف :

كثرت المهام التى توكل إلى إشراف الحكومة فى هذه الأعصار .
وكما ارتقت الأمم وتضخمت مصالحها ، زاد العبء الذى يقع على كواهل
الحكام زيادة باهظة .

وخصوصاً فى البلاد التى تخضع للنظام الاشتراكي ، أو تتجه إليه .

فإن هيمنة الدول تكاد تمتد إلى كل مرفق مادي أو أدبي فيها .

وهذه الحقيقة تجعلنا نلفت الأنظار بمنف ، إلى أن الحكم فن يجب أن
يتعلم ، على أنه وسيلة إلى خدمة الشعب ، لا إلى تسخيرهم ؛ وإلى إقادته لا إلى
الإفادة منه وأن الوظائف العامة — على هذا الأساس المبين — ليست سلباً
تباع فى أسواق المحاباة والثرلى ؛ بل هى مسئوليات جسيمة يبنى أن يراها —
عند إسنادها ، وعند الترقى فى مراتبها — خير الأمة لحسب ، وأن يتم ذلك
ضمن حدود محكمة من الذمة والأمانة والضمير .

وإذا ما أردنا تطبيق هذا القانون العادل ، وجب أن نعلن حرباً شمواء ،
على فنون الرشوة والشفاعة ، والوساطات المزورة ، وأن نطهر أعماء الدولة من
هذه الجرائم التى التهمت صحتها ، وجعلت الأداة الحكومية تدور كمن به مس^ة
من الجنون ، حركات تتشنج ، وتسترخى ولا طائل وراءها .

وعند ما نخلو وظيفة ما ، فليس أحد — فى طول البلاد وعرضها —
أحق بها من أحد ؛ إلا صاحب الكفاية بعله وتقلعه .

فيجب أن يصل إليه حقه وهو جالس فى بيته ، لا يتردد على الرؤساء

راجياً ، ولا يفكر في حمل بطاقة من تلك البطاقات التي تكلف حملها الكثير من دينهم وأخلاقهم .

ومبدأ تكاثر الفرص في ملء الوظائف الشاغرة ، والترقية إلى كبارها ، نعتبره الدعاية الأولى لأية نهضة يراد بمشأ في الشرق .

فإن سر الفساد العريض المتغلغل هنا وهناك ، يرجع إلى جمل المناصب الخطيرة والوظائف الصغيرة ، فرصاً ينتهها المحسوبون والمنسوبون ، كأن الأمة خلت إلا من دمائهم المريضة ١ .

وإسناد العمل إلى من لا يستحقه فساد مزدوج ، فيه تضییع للمصلحة العامة وتهديد لقدرة البلاد على السير والإنتاج .

وفيه استهانة بالأكفاء من المواطنين الصالحين ؛ تترك في نفوسهم آثاراً سيئة من الغضب والمؤجدة على دولة لا ترعاهم ولا تحترمهم .

وأصحاب الشهوات والمآرب في إبقاء تلك الأحوال ، مجرمون في حق الدين والوطن ، لا يستكثر عليهم جبل المشقة ولا سكين المقصلة .

استغلال النفوذ وانتهاز الفرص :

من الأنباء التي لها دلالتها العميقة ، ما قرأناه عن مستر ترومان رئيس الولايات المتحدة ، أنه في سبيل دعايته لنفسه كما ينجح في انتخاب الرئاسة الأخيرة ^(١) ، دعا رجال الصحافة إلى زيارة بيته ، ليروا بأعينهم ما تعابه امرأته — باعتبارها ربة بيت — في مواجهة أزمة الغلاء العامة .

أى أن الرجل وامرأته — على عظمة منصبهما — لا يزيدان في معيشتهما عن المستوى المعتاد للرجال والنساء في أمريكا ١ .

وما قرأناه كذلك من أن القصر الملكي بالبحرین ، تقدم إلى وزارة التموين

(١) كان ذلك في الانتخابات السابقة .

طالباً بمض المواد والمرافق التي يحتاجها ، فأخذ طلبه الدور الذي يستحقه على حسب الترتيب التاريخي للطلبات السابقة واللاحقة التي تقدم بها بمض أفراد الشعب .

ومع أننا نكره إنجلترا وأمريكا ، ونذكر — في حرارة — موقفهما الظالم من حقوقنا العادلة ، وعدوانهما الخسيس على بلادنا وقضايانا ، فإننا مضطرون إلى ذكر هذه الأمثلة ؛ ليشعر الأغبياء هنا ببعض أسباب القوة التي تتركز عليها هذه الأمم القوية ، سواء دافعت عن نفسها ، أم هاجت غيرها .

فإن أولئك الرؤساء الكبار ، لم يحصلوا على معشار السلطة التي حصل عليها بيننا عدة قرية ، أو موظف صغير ، في أثناء الضوايق التي حلت ببلادنا وببلادهم أخيراً .

كان قانون تكافؤ الفرص هناك ، يحول دون الاغتيات واستغلال النفوذ . أما لدينا ، فجمهور الشعب يحصل على حاجات نافهة يشقُّ الأنفس . وكل ذي نفوذ ضيق أو واسع ، يستطيع أن يجلب لنفسه وأهله ما يشاء . وقد ذكرنا في كتبنا الأخرى طائفة من السوابق الإسلامية الأولى في هذه الأمور .

غير أن جمهور المسلمين ، يحسب أن ما حدث من عدالة رائدة أيام الصحابة ، قد انفرد به عصرهم الكريم .

فطالبة الخلف بالسير على غراره ضرب من الستحيل . ومن ثمَّ فلن نستطيع بلوغ الكمال الذي بلنوه ، وتحصيل الفضائل التي حصلوها .

ولا مانع — في منطق هذا التفكير القاصر — أن يمتد بهذا الكلام
عن التخبط السياسي والاجتماعي الذي نعيش فيه .
وهذا ما اضطرنا إلى سَوِّقِ الشواهد الصارخة من حياة الأجانب ، حتى
يُخْجَل عند سماعها القعدة والمفرطون ، وحتى يعلموا أن في الحياة الدنيا سباقاً
إلى الخير ، لا يجوز أن ينكص عنه الأولون ولا الآخرون .
إن الشعوب المترنحة في الشرق ، تنظر إلى حكامها ، ثم تُذَرِّفُ الدموع
على عهد عمر وأمثاله ! .
والدمع للأمم — كما هو للأفراد — شر الأسلحة ! .
إن السياسة المعمرية طُبِّقَت الآن في بلاد شتى ؛ فهل هُجِزَ المسلمون مما
استطاعه الكافرون ؟ .

(٣)

نماذج العدالة في الإسلام

أبو ذر :

تشيع بين الناس أغلاط تاريخية كثيرة ، تبدو أمام أعينهم كأنها حقائق مقررة ، حتى إذا ما عرضت على عمك النقد الصحيح ، ووضعت تحت النظر الثاقب ؛ تبددت كالدخان النائم ، عصفت بسحابته الرياح . . .

وقد كثرت هذه الأغلاط في التاريخ العام ؛ حتى زعم بعضهم أن التاريخ مجموعة أكاذيب ، تحيك عقدها الدول المنتصرة ، والأنظمة المتغلبة ، والرجال السيطرون .

وهذا كلام مبالغ فيه ، وإن لم يخل من أثاره من صواب ، نجملنا لا نقبل من الآراء والأفكار ، إلا مارسا أصله ، وثبت هوده على طول المعجم والنقد ، والمقارنة والتحجيص .

ومن الرجال الذين طارت ظنون سوء حول سيرتهم ، وتكاثرت التخريجات الباطلة حول منهمهم : الصحابي الحليل أبو ذر رضى الله عنه . وليس على أبي ذر بأس من كلام الناس فيه .

فقد ظل على ابن أبي طالب يطمئن على منابر المسلمين قرناً من الزمان ، فما كسف هذا الافتراء شماعاً من شمسه ، ولا نقص فتيلاً من عظمة نفسه . وهيهات ؟ ! .

فأبو الحسن وأبو ذر وأمثالهما ، قد خلد القرآن رضوان الله عليهما .
« وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ
بِإِحْسَانٍ ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ . . . »

وما نعلم أن الله سحب عنهم رضوانه ، بعد أن أنطق بذلك قرآنه .
إن آراء أبي ذر في المال لاشدوذ فيها .

ومذهبه فيه هو مذهب جمهور المسلمين ، ورجلة الصحابة ، قبل نشوب
 الفتنة الكبرى ، واهتلاب الأوضاع رأساً على عقب .
 وما ينقم الناقون على أبي ذر إلا أنه كان وفياً لتعاليم الرسول صلى الله
 عليه وسلم التي غرسها في دمه ورباه عليها أصدق تربية .
 وهي تعاليم لم ينفرد أبو ذر باعتناقها وإذاعتها ؛ بل كان مقتضياً فيها آثار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته من بعده .
 وسنرى حقيقة خلافة مع ولاية عثمان والمشيرين عليه ، ونكشف الحجب
 عن وجه الحق في هذا الخلاف المنيد .

أما إن أبا ذر استقى نزعة الاشتراكية عن الرسول صلوات الله وسلامه
 عليه ؛ فيدل على ذلك ما رواه هو عن نفسه : « كنت أمشي مع النبي في
 حرّة بالمدينة ، فاستقبلنا جبل أحد . فقال : ما يسرنى أن عندى مثل أحد
 ذهباً ، تمضى عليه ثلاث ليالٍ وعندى منه دينار — إلا شيء أرسده لدين —
 إلا أن أقول في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا . . . مشيراً بيده عن يمينه
 وعن شماله وعن خلفه . ثم سار فقال : إن الأكثرين هم الأقلون يوم
 القيامة ، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا ، من يمينه وعن شماله وعن
 خلفه ، وقليل مأم . »

وفي رواية إن الأكثرين هم الأخسرون ، أو هم الأسفلون .
 وهذا هو الذى رواه أبو ذر ، روى مثله أبو هريرة وابن مسعود ، وغيرهم
 من رجالات الصحابة . جمع كثير .

وقلة الاكثراث بالأغنياء ، وجعل موازين الناس ومنازلهم تابعة لكفائاتهم
 الخلقية والعلمية وحدها ، وربط أمور المجتمع بهذه القواعد الصحيحة ؛ نزعة
 اشتراكية ، تعلمها أبو ذر من الرسول نفسه ، كما روى هو ذلك :

«قال لي الرسول يا أبا ذر ، أترى كثرة المال هو الغنى ؟ قلت نعم يا رسول الله قال : أفتري قلة المال هو الفقر ؟ قلت : نعم يا رسول الله ! قال : إنما الغنى غنى القلب ، والفقر فقر القلب » .

ثم سألتني عن رجل من قريش قال : هل تعرف فلاناً ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال : فكيف تراه ؟ قلت : إذا سألت أعطى ، وإذا حضر أدخل . قال : ثم سألتني عن رجل من أهل الصفة فقال : هل تعرف فلاناً ؟ قلت : لا والله ما أعرفه ، فما زال يحلّيه وينعته حتى عرفته .

قلت : قد عرفته يا رسول الله . فقال : كيف تراه ؟ قلت هو رجل مسكين من أهل الصفة . قال : هو خير من مبلء الأرض من الآخر . قلت : أفلا يعطى من بعض ما يعطى الآخر . قال : إذا أعطى خيراً فهو أهله ، وإذا صرف عنه فقد أعطى حسنة » .

وقد روى مثل هذا عن أبي هريرة وسهل بن سعد . والذي يفيظ أبا ذر وأمثاله من المؤمنين الأحرار ؛ أن يستمروا إلى هذا الإرشاد ؛ ثم ينظروا فيجدوا أن قراء القلوب قد تصدروا الصفوف ، ودفعهم أموالهم وحدها إلى الأمام ، وأن أغنياء القلوب قد تهتقروا ، قلة ذات يدهم فأصبحوا لا يبيعون خلف الزحام .

ومن ثمّ يصبح قياد الأمم في أيدي التافهين المهازيل ؛ لأن المال وحده وقود الحركة التي يتخطون بها الصفوف .

ومنذ عدة قرون والشرق الإسلامي صريع هذه الفلسفة المادية ، مما أمارت في جماهيره عناصر الحياة والكفاح والإقدام .

فإن يكن المال علة الملل في هذه الفوضى الجارفة ، فكيف لا يخضع توزيعه لنسب الكفايات والأمانات ، والمواهب والأعمال ؟ . يقول الشاعر :
أُنْبِثْتُ - والأيام ذات تجارب - وتبدي لك الأيام ما لست تعلم

بأن ثراء المال ينفع ربه ويتنى عليه الحمد - وهو مذم - !
وأن قليل المال للرب مفسد يحز كما حز القطيع المحرم^(١)
يرى درجات الحمد لا يستطيعها ويقعد وسط القوم لا يتكلم

وهذا تصوير على جانب كبير من الصدق للمجتمعات الرأسمالية المنحطة ،
وهل للدين عمل إلا إصلاح هذه الأوضاع ؟ .

لماذا تكون المال هذه السلوة كلها ؟ لماذا ينم بقلته المدوح ، ويستر
بكثرة الفضوح ؟ وينطق لوفرة النبي ، ويحرس لضعافته الذكي ؟
ولماذا تتكاثر فرص النجاح الأدبي أمام واجديه ، وتنثني أو تتندر
أمام قاعديه ؟ ؟ .

كيف ترك مجتمعات الإسلام لتتحد إلى هذا المصير ، التي تضطرب
فيه المقاييس ، ولا تتكافأ فيه القرص أمام أبناء الأمة جميعاً ؟ .

ومن أين للناس - كل يوم - نبي^{*} يكشف لهم النطاء عن أقدار
الناس ، فيهوى بالكبار ، ويرتفع بالصغار ؟ كما فعل الرسول عند ما علم أبا ذر
وغيره من الصحابة ، وجه الحق في معرفة الناس ؟ ولماذا يلام أبو ذر على
منطق هو رأى الإسلام الصحيح ؟ .

يقولون : إن أبا ذر كان شيعياً ، وأن له في مذهبه أجر المجتهد المخطئ .
ونحن نتساءل ، لم ينسب أبو ذر لهذا المعنى ، ولم نعلم الرجل الكبير
ونظم الإسلام معه ؛ يجعل الاشتراكية الإسلامية الواجبة ، نزعاً شيعياً عارياً !
لقد كان أبو ذر صاحباً أميناً لرسول الله ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى
بقى صاحباً أميناً لخليفته من بعده ؛ ظل وادعاً قرين العين في عهد أبي بكر وعمر ؛

(١) القطيع . المحرم : هو السوط الحشن ، التي يلبس للضروب به .

وهو يرى أضواء الإسلام تأخذ مسيرها في آفاق العالم ، وجنود الحق يهدمون معازل الأرستقراطية الكافرة ، في فارس والروم . . . ويردّون الناس إخواناً على فطرة الله التي فطر الناس عليها ؛ ولم يكن هناك ما يرب من سير الأحوال في داخل بلاد الإسلام .

فلما حاولت فئات من المتعطلين والتحليلين ، أن تخلد إلى الراحة ، وأن تنقل أخلاق الدعة والركود إلى مجتمعات الإسلام الناهض ، وأن تكون من غنائم الفتوح وإقبال الدنيا ، طبقات مترفة ، لاشغل لها إلا بالذائد والشهوات ؛ بدأ أبو ذر وغيره يزجرون ، وإن كان أبو ذر أعلى صوتاً ، وأصدق حجة ، وأعظم سابقة .

نعم بدأ أبو ذر يستنكر ؛ مع أنه في أيام عمر ، كان بادى الرضا عن الحالة العامة ، مستريح الضمير للأسلوب الذي حكم به عمر جمهور الأمة ، فهل كان عمر كأبي ذر شيعياً كما يقولون ؟

يروى أن عمر : « . . . خرج كثيراً محزوناً فلقبه أبو ذر ، فقال له : مالي أراك كثيراً حزينا ؟ فقال : ومالي لا أكون كثيراً حزينا ، وقد سمعت بشراً ابن حاصم يقول : سمعت رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يقول : « من ولي شيئاً من أمر المسلمين أتى به يوم القيامة حتى يوقف على جسر جهنم ؛ فإن كان حسناً نجماً ؛ وإن كان مسيئاً انخرق به الجسر ، فهو في جهنم سبعين خريفاً فقال أبو ذر : « أو ما سمعته من رسول الله ؟ قال لا ، قال أنشد أنى سمعت رسول الله يقول : « من ولي أحداً من المسلمين ، أتى به يوم القيامة على جسر جهنم ؛ فإن كان حسناً نجماً وإن كان مسيئاً انخرق به الجسر ، فهو في جهنم سبعين خريفاً ، وهي سوداء مظلمة » .

فأى الحديثين أوجع قلبك ؟ قال : كلاهما قد أوجع قلبي ، فمن يأخذها

بما فيها ؟ قال أبو ذر : من جدد لله أنفه وألصق خده بالأرض ؛ أما إنا لانعلم إلا خيراً ؛ وعسى إن وليتها من لا يمدل فيها ، أن لاتنجو من إثمها . . . » .

فها هو ذا أبو ذر يعلن عن رأيه في سياسة عمر تأييداً وتمضيذاً .
بل هو يرغب إلى عمر أن يتحمل أعباء الخلافة ، ولو ضاق بها ذرعاً ؛
خوفاً أن يلى الأمر من بعده من يسىء إلى نفسه وإلى المسلمين .
ولا غرو أن يكون ذلك رأى أبي ذر ؛ فإن أمير المؤمنين ، هو صاحب
الكلمة الرائدة . . . « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول
أموال الأغنياء ، فردتها على الفقراء . . . » .

وحكم عمر كان امتداداً موقفاً للخلافة الأولى ، التى سوت بين مانى
الزكاة والمرتين ، وأعلنت عليهم حرباً واحدة ، وكلا الخليفين كان يمشى فى
آثار النبوة بحزم وقوة .

ولم يكن صاحب الرسالة العظمى إلا أسوة حسنة ، للانهاض فى عامة
الشعب والعمل لهم وفيهم . . .

ولذلك يقول « ابنونى فى ضعفائكم ؛ فإنما ترشقون وتنصرون بضعفائكم » .
فالسلك الرشيد ؛ بل النهج الفريد الذى يرسمه الإسلام لسياسة الشعوب
الاقتصادية والاجتماعية ، هو كفالة كتل الشعب الكبيرة ، والاعتزاز بها ،
ومنع كل شارة من شارات الفطرسية والترفع عليها .

فهل يلام أبو ذر أن فهم من الإسلام هذه الحقيقة السافرة لكل ذى عينين ؟
ثم تولى عثمان الخلافة ، وعثمان رجل لا يرق إلى نبلة شك ، وسوابقه فى
الإسلام تشهد له بالفضل الجم ، والبذل المشكور والجهاد المقبول .

غير أن عثمان من أسرة عبد شمس ، وأفراد هذه الأسرة يعتبرون فى مؤخرة

المؤمنين ؛ وإن كانوا في الجاهلية بيت سيادة وحكم ؛ كانوا أول من حارب الإسلام ، وآخر من دخل فيه .

وقد كان رأى أبى بكر في هؤلاء وأمثالهم ، أن يسوِّوا بأهل السبق والمجرة فيما يأخذون من بيت المال ؛ حتى جاء عمر فرفض هذه التسوية ، وأعطاهم حسب منازلهم من دين الله ؛ فعادوا مرة أخرى إلى منزلتهم في مؤخرة الصفوف .

لكن حينئذ لم يستمادة مجد الجاهلية ، وما كان لهم من عز وسلطان لم يفارق دمهم لحظة .

فما إن اختير عثمان للخلافة ؛ حتى توائبوا من حوله ، والتفوا به ، وامتدت أيديهم إلى المال تأخذ منه أنصبه لم تكن تقع لها قط في صدر الخلافة .

فهم — قريباً من عثمان بالدينة أو بعيداً عنه بأطراف الدولة — لم يكن لهم شغل شاغل إلا هذا الطمع المفضوح في أموال المسلمين .

وقد أثار هذا التصرف غضب الكثيرين ، واحتاج له أبو ذر فيمن احتاجوا .

إلا أن أبا ذر له حصائمه النفسية ، التي جعلته في مطلع إسلامه يذهب إلى جمع أئمة الكفر ، يملن وسطهم اعتناقاً للدين الجديد ، لا يبالى بعواقب هذه المصارحة ، التي كلفته ضرباً مبرحاً ، ولسكات مؤذية .

لكن حسبه أن يسمع زعماء الكفر في مكة ما يكرهون ، وأن يدعمهم قلقين على مستقبلهم من رجولة أمثاله ، وعنادهم وجراءتهم . . .

هذه الحصائص النفسية ، لم تفارق أبا ذر عندما وجد الاضطراب الفاشي في سياسة المسلمين الاقتصادية ، فوقف له بالمرصاد ؛ معتقداً أن الشغب على المنكر ، أمر يطالب الله به أصحاب النعوس القوية .

فلما أصدر كعب الأحبار فتواه : « أنه لا بأس أن يأخذ الحاكم من بيت المال ما شاء ؛ لينفقه فيما يقتويه من أمور ؛ وليعطى منه من يشاء من الناس » صرخ أبو ذر ، وأمسك بمصاه ، وأعملها في صدر كعب وهو يقول : « يا ابن اليهودى ما أجراك على القول فى ديننا ! »

وهذه الفتوى باطلة ، وما أكثر الفتاوى الباطلة التى تتعلق بها الحكومات ! فإن القرآن الكريم قد حدد مصارف الزكاة إن كان المال المجموع زكاة ؛ وحدد مصارف النسيئة ؛ إن كان المال المجموع فيئاً .

ودافعوا الضرائب ؛ إنما يؤدونها لتتفق فى مصالحهم العامة ، لا فى إتراف شخص أو إبطار أسرة ؟

فأتى للحاكم — بعد هذا — أن يتصرف كيف شاء فى أموال الأمة ؟ وهذه الفتوى ليست إلا دساً يهودياً لإفساد الإسلام ، بعدما أفلح الدس اليهودى فى التخلص من « عمر » أعظم فقيه اشتراكى تولى الحكم ، فأحاله — بمقرئته — نظاماً لا ينفق فيه درهم إلا فى موضعه الحق ، من مصلحة الشعب ، فلم يجع أحد فى عهده ولم يَتمَر ، ولم يبطر أحد فى عهده ولم يَعلُخ . . .

وما أحوج الشرق الإسلامى ، إلى عصا أبى ذر مرة أخرى ، تؤدب ما حلف كعب الأحبار من « كموب » وما أحدثته هذه « الكموب » فى حسم الأمة من ندوب . . .

وشب خصام عنيف بين أبى ذر ومعاوية ، أيام ولايته فى الشام . وإنه لا أدل على عظمة أبى ذر وصدق فرادته وبُمدِ نظريته ، من شوب هذا الخصام .

فإن أعمال معاوية بن أبي سفيان — من قبل ومن بعد — كانت تمهيداً واسع النطاق لتخطيط الديمقراطية الإسلامية في ميدان السياسة ، والاشتراكية الإسلامية في ميدان الاقتصاد ، وتنصيب أسرة عبد شمس على ملك عريض كملك « دى بوربون » أو « هابسبورج » في أوروبا ، وإعادة الأمر « كسروية » و « هرقلية » كما عرف صحابة رسول الله أخيراً ، وبعد فوات الأوان .

أما أبو ذر فقد بادر فرغم عقيرته بالاستنكار ، وبدأ يؤلب الجماهير ؛ لتتال حقوقها طوعاً أو كرهاً .

فلما رأى معاوية يشيد لنفسه قصر الخضراء ، ويسخر آلاف المال في رفع قواعده ومد شرفاته ، قال أبو ذر له :

« إن كانت هذه أموال المسلمين ، فهي خيانة ؛ وإن كانت أموالك ، فهي الإسراف ! ! » .

ونحن ماذا نذكر في الأمثلة عندما نرى معاوية يفعل هذا ؟
أذكر رسول الله الذي لم يكن لبيته بواب ؟ أم نذكر « خوفو » وهو يسخر الفلاحين في بناء هرمه الأكبر ؟

وأين أمثلة الإسلام العليا ، إن كان هذا تصرف حكامه في أموال بنيهِ ؟
ومن ثمَّ وقف أبو ذر خطيباً — بعد ما ترامت إليه الشكايات من كل مكان — يقول :

لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ما هي في كتاب الله ، ولا في سنة نبيه . والله إنى لأرى حقاً يخبو وباطلاً يحيا ، وشرهاً بغير قُتى ! .

وقابل رجل أباذر ، وقال له : إن معاوية يقول : المال مال الله ، كأنه يريد أن يحتجبه دون الناس ، ويمحو اسم المسلمين عنه .

فذهب أبو ذر لمعاوية يسأله — مستفكراً — ما الذى يدهوك أن تسمى مال المسلمين مال الله ؟

فقال معاوية الداهية : ألسنا عباد الله والمال ماله ؟ فنهزه أبو ذر :
لا تقل هذا !

فأجاب معاوية — ملايناً — : ما ألتى أوجدك يا أبا ذر علينا ؟
فقال أبو ذر : إن أموال النىء من حقوق المسلمين ، وليس لك أن تحتزن
منها شيئاً ؛ ولكنك خالفت الرسول وأبا بكر وعمر ، وكنتزتها لك ولبنى
أمية . . . لقد أغنيت النىء وأفقرت الفقير .

وهذه المناقشات ، تطل من ورائها طباع الرجلين ؛ هذا على صراحته ،
واستقامته ، ودفاعه عن الحق ، وهذا على مداورته ، وسببه الخفى ؛ بلوغ مأربه
واحتياله فى شراء خصومه وكبح جماحهم ، بكافة الوسائل المتاحة له . . .

وروى أن معاوية أرسل لأبى ذر — خفية — مائة ألف درهم — لعله
أراد إسكانه بها — فأخذها أبو ذر ووزعها على الناس عن آخرها .

وبقى كلا الخصمين فى موقفه ؛ ذاك ، باسم أن المال لله ، يريد إنفاقه لغير
الله ، وهذا باسم أن المال للمسلمين ، يريد إنفاقه فى سبيل الله ؟ فما أعجب
التسميتين وأعرب النياتين .

ولقد قال معاوية لأبى ذر : إننى أدخر المال لإنفاقه فى وجوه الصالح
العامة ، فرد عليه أبو ذر : إنك لا تريد بمطايك وجه الله ؛ بل تريد أن يقال :
إنك جواد وقد قيل . . . !

ولم ير معاوية بدءاً من الاستمناة بثمان ؛ لإخراج أبى ذر من ديار
الشام كلها .

فتم له ما أراد وأفقرت الشام من صوت الإصلاح الفذ فى ربوعها .

وكان إخراج أبي ذر على صورة مزرية بمكانته ، وماضيه الناصع ،
وسمته النقية :

لقد أخرج مُتَّهَمًا يث المبادئ المتطرفة ، وتجميع الناس عليها ، أوبلغة
عصرنا هذا ، متهمًا بالشيوعية !! والذي تولى اتهامه معاوية .

وقد أبرم هذا الحكم وأيده عثمان فيه .

ويقيني أن عثمان لو اطلع النيب ، وعرف ما كان معاوية يدره
لستقبله ومستقبل أسرته ، بل لمستقبل الإسلام والمسلمين جميعاً ، ما خذل
رجلا من السابقين الأولين ، هذا الخذلان الرعب ، في موقف لامطمع
في بواعثه أو أغراضه .

فلماذا لا توصف حركات أبي ذر بالشيوعية ، ولا يرى بالتطرف إلا في هذا
المهد الأموى ؟ ؟

وأيّن كانت هذه التهم خبيثة على عهد الرسول ومن بعده ؟

بلى . . . إن كل صوت يدعو إلى الخير ويقسو على الشر ، ويعرف
مصدر الداء ويمسك بخنقه ويعمل الدنيا سياحاً حوله ؛ يعتبر صاحبه — في
عرف المفرضين — متطرفاً ، وإن كان منصفاً .

إن السابقين الأولين من أصحاب رسول الله ، ما كان يجوز إهدار حقهم
على هذا النحو .

ولقد كان عثمان رضى الله عنه أول من ذهب بحجة هذه السياسة ، التي
حرأت الصمالك على أفاضل هذه الأمة .

على أن أبا ذر لما عاد إلى المدينة ؛ لقي من الناس إقبالا حاشداً ، وحفاوة
رائمة ؛ وأخذت الجماهير تلتف به كأنها لم تره قبل اليوم .

فرأى عثمان أن ينفيه إلى « الريزة » حتى لا تشيع قائلته ، ومنع أن يودعه
أحد في طريقه إلى منفاه .

ولكن علي بن أبي طالب أبي إلا أن يؤدي حق هذا الرجل العظيم ، وآله أن ينفي أبو ذر هكذا ، كأنه من قطاع الطريق ؛ علي حين يترك قاطعو الطريق على مستقبل الأمة الإسلامية ، يلهون ويمرحون ، ويثرون ويدخرون .

نخرج علي وأولاده يودعون أبا ذر لوحه الله . وكان هذا الوداع من أسباب الجفوة بين علي وعثمان

ولن يعدم منتعلو الأعداء ، ما يسوغون به القسوة على أبي ذر ؛ بدعوى حماية الدولة وصيانة نظمها .

وهي دعاوى يرحم بها الأبرياء ، أكثر مما يرحم بها المجرمون .
فإن يكن للأولين عذر في اتهام أبي ذر ، فاعذر التأخرين ، بعدما تكشف الحوادث عن الفتنة الكبرى ، ودارت رحى الإسلام على أهله ، سنين عدداً .

تَبَيَّنْ أَعْقَابُ الْأُمُور إِذَا مَضَتْ وَتَقَبَّلْ أَشْبَاهَا عَلَيْكَ صُدُورُهَا
أَمَلُوا أَخْذَ بَرَأَى أَبِي ذَرٍّ ، فَأَقْصَى مَعَاوِيَةَ عَنِ الشَّامِ ، وَعَادَتْ الْأُمُورُ
فِي الْمَدِينَةِ سِيرَتَهَا الْأُولَى كَمَا كَانَتْ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ ، أَكَّانَ يَحْدُثُ مَا حَدَثَ
مِنْ اضْطِرَابَاتٍ وَانْقِلَابَاتٍ ؟ ؟

كَلَّا كَلَّا ! وَمَعَ ذَلِكَ ؛ لَا يَرَالُ فِي النَّاسِ مِنْ يَتَّبِعُهُمْ أَنَّهُ دَرَّ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ
وَيَعْتَبِرُ أَنْ نَفِيهِ كَانَ مَنَعًا لِلْعَسَادِ ! !

لقد استعصى أبو ذر على أمواج الفتنة ، التي ضربت برششها وحوه
الكثيرين ، وبقي أمامها منتصباً كالرؤفة السماء ، لا يهزم ولا يهين .
ومع أنه كان يزعم الحُكَماءُ الساسة ، بنقده المرَّ وصراخه الرائعة ؛ فقد

كان في حياته الخاصة سهلاً لنا ؛ نصيبه من الدنيا نصيب خادمه . . . يا كلان طعاماً واحداً ، ولبسان ثوباً واحداً .

فلما حضرة النية في المنفى ، استمير له الكفن القدي يلقى فيه ربه ، وقام بمواراة الجثة الطاهرة وفد عراقى ، كان يمر بالربذة إلى الحجاز .
فلم يُلفَ جثمان أبى ذر في علم ، ولا حمل على عربة مدفع .
حسبه أن ملائكة الرحمة بسطت لروحه الكبير أجنحتها ، لترفعه في عليين ، إلى جوار رب العالمين .

العمرانه :

لم يسعد الإسلام بحكام كثيرين من الطراز الذى يعمل للشعب ، قبل أن يعمل لنفسه ؛ والذى يحمل الدين وسيلة لخدمة الأمم وإصلاح الرعايا ، قبل أن يجعله وسيلة لتسخير الناس وابتزاز أموالهم .

وستنخطى العصور المتأخرة بما تضم من رجال وأحوال ، والمصور المتقدمة وما ضمت من آراء وأقوال ، وتختلف نبذاً يسيرة من سيرة الممرّين ولُمعاً مشرقة من تاريخ الرجلين ؛ اللذين فهما الإسلام خير فهم ، وطبقاه في حكمهما خير تطبيق ؛ ليرى المصلحون في هذه الأيام أمثلة حية ، لطرائق الاشتراكية الإسلامية السديدة ، في تنظيم المجتمع على أساسين ، من محاربة الظلم الاجتماعى ، والاستبداد الاقتصادى .

فأما عمر بن الخطاب ؛ فقد كان رجلاً شعبياً ، تخرج بدمه عواطف الحنو والإعزاز للجمهور الأمة .

وكانت سياسته الصارمة ، ترجمة صادقة ، للمبادئ التى سمت الإنسانية بدمه بضعة عشر قرناً ؛ لتصل إلى تقريرها ، في ميادين الاجتماع ، والسياسة ، والحكم ، والاقتصاد ! .

استطاع هذا الرجل المبقرى ، أن يستلهمها من آيات الوحي الإلهى ،
وروائع الحكمة النبوية .

فكانت حياته إشعاعاً من القرآن ، وامتداداً لمصر النبوة ، وميزاناً
لا يخل . . فى تقويم المبادئ ، وتهدير الخطط العامة .

وقلما تتلمس أمثلة للحرية والإخاء والمساواة ، وتكافؤ الفرص ،
وفواعد الشورى ، ومبادئ العدالة الاجتماعية ، إلا وجدت فى تاريخ عمر
الكثير منها .

لو كان عمر من رجال القرون الحديثة ، أو رجالات الغرب ؛ لاعتبر
من مؤسسى النهضة الحرة ، ومن قادة الحضارة الإنسانية ، الذين تتضاءل
عند أسمائهم ألمع الأسماء .

وهيات أن تجد فى أساطين الديمقراطية والاشتراكية ، من يدانى
ابن الخطاب فيما وضع ، من دساتير الحكم ومناهج العدالة .

ولكن رجالات الشرق المظالم ، دفنوا فى تاريخه المضطرب ، كما يدفن
الذهب فى التراب .

فإذا ما أحيينا سيرتهم ؛ أبرزنا أعمالهم فى المؤلفات ، ولم نقتد بها ، أو نبرز
طريقاً منها فى أساليب الحكم ، وتكوين الحكومات ، ولم نفكر يوماً أن
نهتدى بها فى فك أسرار الشعوب للمذبة ، وإنصاف شتى الطبقات .

وهل كانت عظمة عمر ؛ إلا فى أنه صاحب فلسفة عملية ، أخذ يحلم بها
أمثال « روسو » و « ميرابو » ؟

فكان الرجل الربانى النفذ لها ؛ وكان هؤلاء أسداء هزيمة للثورة
المضطربة الساعية على غير هدى ، إلى الحرية والإنصاف والعدالة ، والى كن
شرها وخيرها سواء .

بالإسلام من دين : « لو كان له رجال » ! . رجال يلهمون فهم عمر ،
ويحكمون به حكم عمر رضى الله عنه .

ولسنا بهذا نترجم للخليفة الراشد عمر ؛ فاما عمر بالرجل الذى يذكر تاريخه
فى سطور ؛ ولكننا — فقط — نقارن بين ما كان وبين ما هو كائن .

وما دمتا بصدد التحدث عن المال ، وتقييده ؛ فلا بد من تعرف آراء
القاروق فيه .

استغلال نفوذ الحكم :

يقول العامة عندنا : (من فاته اليرى يتمرغ فى ترابه) . والباعث على
هذه الكلمة التى سارت بينهم مثلاً ؛ أنهم يرون فى الحكم وما يتصل به
من قريب أو بعيد . منما يرضى الطمع ويشبع الشهوة ، ويرسل الثروة والجاء
والنعمة غدقاً مدراراً .

وليست عظمة الحاكم — عندنا — أنه موظف مضمون الراتب
مرفوع المرتبة .

بل إن ما يحيط بالحكم من سطوة ، وما يحف به من أهبة ، وما يضيفه
على صاحبه من تمكين ، وما يقرر له من حقوق ؛ جعل الحكم — فى كل
بلد متأخر مسكين — باباً إلى جمع الأموال التكاثرية من طرق شتى . . .

ما يجهل فيها أكثر مما يعرف ، ظاهرها منكر وما خفى أعظم ! .

هذا ما يحدث فى بلاد الإسلام ! .

أما ما نفذه عمر من حكم الإسلام الحق ؛ فهو مصادرة هذه الأموال
المجموعة فى أثناء الحكم ، وردها إلى بيت مال المسلمين .

فعل عمر هذا مع أبى سفيان وأبى هريرة ، وغيرهما :

قد وثى عُتبة بن أبي سفيان على كنفانة ، قدم معه بمال . فقال : ما هذا يا عتبة ؟ فقال : مال خرجت به معي وانجرت فيه ! قال : ولم تخرج هذا المال منك في هذا الوجه ؟ فصيَّره في بيت المال ! ! وكانت التجارة هي التكاثر التي يعتمد عليها بعض الولاة في جمع هذه الثروات .

فحرم عمر التجارة على الولاة ، حتى لا يستغل الحكم في جرِّ الأرباح الطائلة . وتوجد الآن أملاك كبيرة ، وأموال طائلة ، جمها أصحابها ، لأنهم حكموا حيناً ، فرشحوا للمودة إلى الحكم في كل حين .

فلماذا لا يقنن أثر عمر . فنصادر هذه التفتيش والقصور والأموال لحساب الدولة ، وتكون تصفية هذه المقتنيات على أساس ما يستحقه الرجل من مرتب الحكم فقط ، إن كان وزيراً أو مديراً ، وبهذا يكون الحكم طريقاً متمينة للخدمة الشعب ، لا للإثراء على حسابها ؟

إن الأغلال التي وضعها عمر في أيدي الحكام ، هي التي أناحت لجمهور الأمة ، أن يتحرر ، وأن يعيش مزبناً في الداخل والخارج . والويل لأمة تنطلق أيدي حكامها .

مرفية النصوص والصلوة العامة :

ومن التدابير المالية التي اكتنفها التوفيق من نواحيها جميعاً : رفضُ عمر أن يقسم الأرض المفتوحة ؛ برغم أن ظواهر النصوص وسوابق السنة ، كانت ضده .

فالقرآن يحكم بأن الأرض تقسم أخماساً على الغائبين . وقد قسمت أرض حير قبلاً على من أصابوها .

غير أن امر وجد في فهم الدين على هذا الوجه ما يهدد مستقبله ومستقبل حياته ؛ وما يؤدي إلى إيقاع المظالم بالأم المهزومة .

والإسلام لا يرضى أن تتكوّن من أبنائه طبقة مترفة ، تعيش قاعدة على ما غنمت من ثمار الفتوح ؛ ولا أن يتحول أبناء الأم الأخرى إلى رقيق للأرض ، يعيشون لغريم معيشة لا مستقبل لها ، ولا رجاء فيها . ومن ثمّ أمر عمر بأن تبقى الأرض لأصحابها ، ويكتفى بفرض الضريبة المعقولة « الخراج » عليها ، على أن يملى الفاتحون أسهمهم من دخلها فلا يظلمون ولا يُظلمون ! .

وعمر يعتمد في هذا الحكم ؛ على مبدأ تقييد الملكية ، الذي شرحنا أصوله الإسلامية ، وسنزيدها شرحاً في الفصل الآتي :

ويرى أنه بحسب المجاهدين دخل الأرض ، لا عينها ، فذلك أفضل للمتصرين والمهزمين .

وقد غضب الفاتحون لهذا العمل ، واتهموا عمر بالمدوان على حقوقهم ، والاستيلاء على أملاكهم !

أما عمر فقد قال للناس : « : سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم حقوقهم ، وإني أعوذ بالله أن أركب ظملاً . .

لقد أغنمنا الله أموالهم — يعني الكفار — وأرضهم ؛ فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله ، ورأيت أن أحبس الأرض على أصحابها ، وأضع عليهم الخراج ، فتكون فيثاً للمسلمين المقاتلة والقدية ، ولن يأتي من يهدم .

أرايتم هذه الثغور ؟ لا بد لها من رجال يلزمونها . أرايتم هذه المدن المظالم ؟ لا بد من شحنها بالجيوش وإدارة المعاء . . فن يملى هؤلاء إذا قسمت الأرض وأصحابها عليهم — أي الفاتحين ؟ » .

وهذا حق . . أفلو فتح المسلمون الدنيا ، قسم أربعة أخماس الأرض على

الفاحين فصار لهم ملكاً ؟ وقسم أربعة أخماس الناس عليهم فصاروا رفاً ؟
أى جهل بأهداف الإسلام الكبرى ووظيفة المسلمين الأولى ، كهذا
الجهل ، الذى يحتجب وراء حرقية النصوص ، ويريد بها متاع الحياة الدنيا ! ؟
سياسة الفاروق الواقصية :

وقد كان عمر دقيقاً بالغ الدقة فى سياسته المالية ، وكان يعتبر الإشراف على
الحركة المالية ، أساساً للإصلاح الاجتماعى والسياسى معاً .
وهذا حق ، فإن الاضطراب الاقتصادى ، يجرى وراءه حتماً ذبول الفوضى
ويوهى أمتن الأوامر بين طوائف الأمة ويؤجج نيران الفرقة والبغضاء
بين بنينا .

ولذلك أمسك عمر بإزمam الاقتصادى للبلاد ، يدير من حديد ؛ ولم يبال
أن يصادر الحرية الشخصية أحياناً لتأمين هذه الغاية . وهذا — لا شك —
إجراء موقوت بطروقه .

روى الطبرى عن الحسن البصرى ، قال : كان عمر بن الخطاب قد حاجر
على أعلام قريش من المهاجرين ، الخروج إلى البلدان إلا بإذن ، وأجل ! . .
فشكوه . . قبلنه ما يقولون فيه ، فقال :

« . . ألا وإن الإسلام قد نزل ، ألا وإن قريشاً يريدون أن يتخذوا
مال الله معونات دون عباده ! . أما وابن الخطاب حى فلا ! . . إني قائم
دون شئب الحرة آخذ بمحلاقيم قريش وحجزها ، أن ينهاقوا إلى النار !
فلما مات عمر وجاء عثمان ، لم يأخذ الناس بهذه السياسة المالية الحازمة ،
فوقع المخطور .

روى الطبرى أنه لم يمض سنة على إدارة عثمان حتى اتخذ رجال من قريش
أموالاً فى الأمصار واقطع إليهم الناس . . . ! » .

فكان هذا أول الوهن . .

وعمر الذي يمتل سادة قريش ، ويضيق الخناق على تصرفاتهم السالية لم يكن يفضل ذلك إلا لمصلحة الشعب العليا .

هذه المصلحة التي كانت تجمله يطوف ببيوت الفقراء في المدينة ، يقرع أبوابها ويسأل النساء : ألكن حاجة ؟ أريد إحداكن أن تشتري شيئاً ؟ ثم يرسل في حوائجهم يقضها من الأسواق ، ومن لم يجد عندها مالاً اشترى لها من ماله الخاص .

وكان يسير خلف البريد إذا أتى من الثغور حيث يربط المجاهدون ، أو إذا جاء من ميادين القتال ، ثم يقف بالأبواب قائلاً : أزواجكن في سبيل الله ، وأنتن في بلد رسول الله . إذا كان عندكن من يقرأ الرسائل . . وإلا فاقتربن من الأبواب حتى أقرأ لكن ! .

وهكذا استطاع عمر أن يأخذ من الروابي السماء ، ويضع في الشقوق النائرة ، فأعلى الوهاد ، ووطأ النجاد ، وأعادها طريقاً مستوية ، لا ترى فيها هوجاً ولا أمتاً .

سارت فيها مواكب الإسلام سيراً حثيثاً إلى النصر والكرامة ، فلم تجد أمامها عقبة ولا عائقاً . . . ! !

رجل زاهر في بيئته مرفقة :

أما عمر بن عبد العزيز ؛ فقد كان نسيج وحده ، في دولة لعب ملوكها بالمثل الإسلامية العليا في السياسة والاقتصاد ، فما إن تولى الحكم حتى حل عن أسلافه أعباء ثقالا ، وأعاناه الله على النهوض بها .

فجدد للناس سيرة سمية الأول عمر ، إذ اقتفى أثره وأخذ بسبيله واتصل بنفسه ؛ وكان — بحق — الخليفة الراشد الخامس ، في تاريخ الإسلام .

إن عمر بن الخطاب جاء بعد أبي بكر ، عدلاً بعد عدل ، ونوراً على نور .
كتب أبو بكر مقدمة رائعة لأساليب الحكم الصحيح ، ورسم
اتجاهاته فجاء عمر يبني على أساس سليم ، ويستكمل الفصول الطويلة في هذا
الكتاب المشرق .

أما عمر بن عبد العزيز فقد وجد أغلاً طاماً قاضحة ، يجب أن يصححها ،
ومظالم فادحة يجب أن يطرحها . .

ورد المظالم — في نظر الإسلام — أساس التوبة الصحيحة .

فليس يقبل من اللص أن يتوب ، وأموال الناس التي سرقها في بيته ،
وليس يوصف الحكم بأنه استقام على أمر الله ، ومشى على صراط القرآن ،
إلا إذا برئ براءة تامة من دماء الناس وأموالهم ، وتزهد عن الخوض المحرم
في حقوقهم ، التي كتب الله لهم .

ومن ثم وضع عمر نصب عينيه — أول ماتولى الخلافة — : أن يرد على الأمة
ما أخذ منها بالقوة الناشئة ، وهذه السنة الكريمة سبق بإقرارها على بن
أبي طالب كرم الله وجهه ، فلم ير أن مضى المدة يسقط الحقوق الناجبة — كما
يزعم القانون المدني — ولم ير أن وضع اليد على أرض منهبية ، أو أموال
مسبوكة ، يُحلبها لمن استولوا عليها كرهاً ، أو يقطع عنها صلة أصحابها الأوثين
الذين تركوها قهراً . .

روى أنه كانت لعمان قضائع أقطعها الناس — ولم يكن ذلك من رأي
عليّ — فلما تولى الخلافة قال : « والله لو وجدته — هذا المال — تروّج به
النساء ، ومُلِّك به الإماء ، لرددته ، فإني في الحسد سمة . ومن ضيق عايه مدني
فالجور عليه أضيق ! ! » .

ويقولون إن هذه السياسة الشديدة ، هي التي هزمت علياً مع خصومه !
ونحن نقول : وانهمزام هذه السياسة وخذلان أصحابها ، هو الذى أساب
المسلمين بعداً ، بهزائم هضت عروتهم وأوهت دولتهم .

أنذا انهزم الشرف فى معركة ، هانت بين الناس مبادئ الشرف ؟

وهل معنى الاستعجاج بالدين لحراسة الأملاك الباطلة ، إلا أن القصوص
يستجدون رجال الأمن ؛ ليعينوم على إخفاء الجريمة والتغطية على آثارها . ؟
فأى خيانة للدين والأمانة ، أشد من هذا الموقف المريب ؟ ؟

ردوا النظام أولو :

لكن عمر بن عبد العزيز كان نعم الحاكم الأمين ، على تعاليم الإسلام ،
وعلى حقوق الناس ، فلما سارت إليه الخلافة بعد وفاة سليمان بن عبد الملك ،
أقبل ركب الخليفة ، فرأى عمر خيلاً وبراذين وبنالاً مطهمة ، لكل دابة
سائس ، فقال : ما هذا ؟ قالوا موكب الخليفة ، يظهر فيه الخليفة أول ما يلى
الأمر . فالتفت إلى مزاحم — اسم تابهه — وقال : ضم هذه إلى بيت مال
المسلمين . وفعل ذلك بالسراقات التى نصبت له ، فضمها إلى بيت المال .

ولما بلغ منزل الخلافة ؛ قال أولاد سليمان له : هذا لك ! وهذا لنا ! فقال :
وما هذا ؟ — هذا ما لبس الخليفة من ثياب وما مس من الطيب ، فهو لولده !
وما لم يمس فهو للخليفة من بعده ! هو لك .

فقال عمر : ما هذا لى ولا لسليان ، ولا لكم ، ولكن يا مزاحم : ضم
هذا كله إلى بيت مال المسلمين . .

تلفت عمر حوله فأنى نفسه قد ورث عن أبيه ضياعاً وأموالاً ، وخشى أن
تكون مأخوذة من طرق غير مشروعة ، فأمر بردها كلها إلى بيت المال ثم

خرج إلى المسجد والناس مجتمعون فيه ، فأخبرهم بأنه بدأ بنفسه ، في إعادة الحقوق إلى أصحابها :

وجاء عتبة بن سعيد بن العاص ، وكان صديقاً له وقال : يا أمير المؤمنين : إن سليمان قد أمر لي بعشرين ألف دينار ، حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ! فتوفى على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى بإتمام الصنيع عندي وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين سليمان .

قال عمر : عشرون ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت من المسلمين ! وأدفعها إلى رجل واحد ؟ ! والله مالي إلى ذلك سبيل ؟

هذا لون من العفاف والمعدة ، والحرص على ميزانية الشعب أن تنفق في وجوه السرف والبطر .

تلح من وراءه خلق رجل ، ليس من صنف الملوك الذين سبقوه على ولاية هذه الأمة فاستباحوها لأنفسهم .

إنه من صنف آخر ، يذكر كره بدولة الخلافة الراشدة ؛ وسيرة الأئمة المهديين ولقد خطب الناس يوماً فكان من خطبته قوله :

« . . . إنكم تعدون الحارب من ظلم إمامه عاصياً ، ألا وإن أولاهما بالمصيبة الإمام الظالم . ألا وإنى أهالج أمراً ، لا يعين عليه إلا الله .

ثم قال : إنه لحبيب إلى أن أوفر أموالكم وأعراضكم ، إلا بحقها . ولا قوة إلا بالله . » .

وهذه الخطبة الموجزة تصور لنا نفسه وترسم سياسته ، وتبين أن الحكومة الصحيحة ؛ هي التي تصون على الشعب ماله وعرضه ، وتعتبر هذا وظيفتها الأولى فهل من الدين ، أن يكون رجال الحكم عبثاً على الشعب ، يفسبون ماله ، ويأكلون حقه ، فإذا خرج عليهم أحد استفتوا الدين ليعتبروه ثائراً وليقتلوه كافراً . . ؟ ذلك ما أبى عمر بن عبد العزيز القول به !!

الضرورات ثم الكماليات :

ومن أم وظائف المال ، أن يسخر في تفرج الضوائق ، وسد حاجات الناس الماسة وضروراتهم اللازمة .

وأى مصرف للمال مع وجود هذه الأبواب الحقة فهو مصرف باطل .
وحيث يوجد الجوع والعري ، فإن العمل الأول للدال ؛ هو إذهاب هذه الآفات الإنسانية .

أما أن تبقى هذه الرزايا المرحجة ، وينفق المال في الشئون الكمالية ، والمظاهر الثانوية لتفر من الأمة ، فلا . . . !

وإذا كان الإسراف في وجوه الحلال ، لا يُعدُّ كرمًا في هذا الدين ، فكيف بالتبذير الأعمى في وجوه الضلال ومنازع الشهوات ؟

ولو روقب ما ينفق في هذه النواحي الباطلة ؛ لوجد أن عشره يكفى لتمام بعض الشرورات التي لا بد منها ، لمعالجة المستوى الإنسانى المنحط عندنا .

وقد كان عمر بن عبد المزي ، يدرك هذه الحقيقة جيداً .

يلته أن يمس أولاده اتخذ خاتماً ، واشترى له فصاً بألف درهم ، فكتب إليه :

أما بدم قد بلغتني أنك اشتريت فصاً بألف درهم ، فبِعْهُ ، وأَشْبِعْ به ألف جائع ، واتَّخِذْ خاتماً من حديد ، واكتب عليه « رحم الله امرأ عرف قدر نفسه »

وهذه الخطة التي سلكها عمر . تتفق كل الاتفاق ، مع الخطة التي سلكها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل بيته .

فقد دخل على فاطمة ، وقد نزع من عنقها سلسلة من ذهب ، تريها لامرأة أخرى ، وهي تقول لها : هذه أهداها إلى أبو الحسن ، فقال الرسول

صلى الله عليه وسلم : يا فاطمة ، أيسرك أن يقول الناس : ابنة رسول الله في يدها سلسلة من نار ؟ ثم خرج فلم يقعد .

فأرسلت فاطمة بالسلسلة فباعتها ، واشترت بثمنها عبداً فأعتقه .
فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ؛ فقال : الحمد لله الذي نجى فاطمة من النار .

ومع أن تحلّى النساء بالذهب والحرير لا بأس به ؛ إلا أن ذلك لا موضع له ، وفي الأمة من يطلب الضرورات فلا يجدها .

وفي عهد عمر ، ظل الخليفة العادل يتتبع حاجات الناس حتى سدّها .
فلما حرر الناس من ذل الفقر ، بدأ يحرم من ذل العبودية .

قال يحيى بن سعيد : بعثني عمر بن عبد العزيز ، على صدقات إفريقية فافتضيتها ، وطلبت قراء نطليها لهم ، فلم نجد بها فقيراً ، ولم نجد من يأخذها منهم ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ، قال : فاشتريت بها رقاباً فأعتقتهم !!
هذا هو الإسلام ، الذي تسمد الشموب في ظله ، عند ما يقيض له القدر حكماً آمناً ؛ والويل للدين والدنيا من الولاة السفهاء .

والحقيقة أن طبيعة الإسلام المشرقة ، دخلت في صراع عنيف ، مع طبيعة المصور المظلمة ، وطبيعة الرجال الأتانيين الذين عاشوا فيها .

فإذا انتصر الدين حيناً ، سجل التاريخ له صفائف بيضاء ، بما تضمنت من عدالة ومساواة وإخاء .

وإذا انتصرت طبيعة القرون ، لم نجد إلا ظلالاً سوداً للبنى والمدوان والفساد .

وعندما كان المهد قريباً من فجر النبوة ، كان الخير واضحاً والحق ناصماً ،
ثم جاءت أيام انطلقت فيها سحب الشهوات ، وملأت الآفاق بغيوم ،
حجبت عن الناس الضحوة الكبرى .

نم . . ما أسرع ما جاء الليل ، وفي الليل تظهر الأشباح ، وتنطلق المردة ، وتولد الأساطير . . .

وكان من الأساطير التي راجت من الإسلام ؛ أن الدين الذي يدعو للأخوة العامة ، أصبح حملته يتمصبون لقبيلة من القبائل ، أو جنس من الأجناس ؛ وأن الدين الذي يقوم عل الاشتراكية العامة ، أصبح القوأم عليه فئات من الترفين والماطلين ، الذين لا يَكُنُّ لهم هذا الدين إلا البغض والاحتقار .
قال سائح أمريكي : لقد عرفت الحال عندكم ، لما شاهدت ريفكم ، ونظام بيوتكم فيه .

فقبل له : وكيف ؟ قال : قصر واحد مشيد ، وأكواخ مبشرة مهدمة ، إن لهذا دلالة الصارخة .

ومن عجب أن تكون هذه الصورة المزرية ، صورة الأناية المتفردة ، والجماعة البائسة المنكودة ؛ هي الصورة التي يراد أن تسود ، في ميدان السياسة والاجتماع والاقتصاد ؛ وأن يكون ذلك في حماية من الدين ذى المناهج الاشتراكية ، التي لا ينكرها دو عينين . . .

(٤)

الفقه الاسلامی

یسائر التطور الاقتصادي

لشبهه في الإسلام :

أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر هذه الفتوى
المطلوبة ، تلتيها هنا ، مع تعليق لعلها ، تدعو
إليه ملاسات الحالة العامة عندما .

« إن من مبادئ الدين الإسلامي ؛ احترام الملكية ؛ وأن لكل امرئ
أن يتخذ من الوسائل والسبل المشروعة لاكتساب المال وتنميته ، ما يحبه
ويستطيعه ، ويتملك بهذه السبل ما يشاء .

هذا . وقد ذهب جمهور الصحابة وغيرهم من الفقهاء المجتهدين ، إلى أنه
لا يجب في مال الأغنياء ، إلا ما أوجبه الله من الزكاة والمخرج ، والنفقات
الواجبة بسبب الزوجية أو القرابة .

وما يكون لمواضع مؤقتة وأسباب خاصة كإغاثة ملهوف ، وإطعام
جائع مضطر ، وكالكفارات ، وما يتخذ من المدة للدفاع عن الأوطان ،
وحفظ النظام ، إذا كان ما في بيت مال المسلمين ، لا يكفي لهذا .

وكسائر المصالح العامة المشروعة ، كما هو مفصل في كتب التفسير ،
وشروح السنة ، وكتب الفقه الإسلامي .

هذا هو الواجب . غير أن الإسلام يدعو كل قادر من المسلمين ، أن
يصلح بما شاء من ماله ، يصرفه في وجوه البر والخير ، مع عدم الإسراف
والتبذير في ذلك ، كما قال الله تعالى : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى
عُنُقِكَ ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ؛ فَتَقَعُدَ مَلُومًا مَعْسُورًا » .

وكما قال عز وجل — في وصف عباده الذين أثنى عليهم — :
« وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا »
وكما تدل عليه السنة في أحاديث كثيرة .

وذهب أبو ذر النخعي رضي الله عنه ، إلى أنه يجب على كل شخص ، أن يدفع ما فضل عن حاجته ، من أى مال مجموع عنده ، في سبيل الله — أى في البر والخير — وأنه يحرم ادّخار ما راد من حاجته ، ونفقة عياله : هذا هو مذهب أبي ذر ، ولا يعلم أن أحداً من الصحابة وافقه عليه . وقد تكفل كثير من علماء المسلمين برد مذهبه ، وتصويب ما ذهب إليه جمهور الصحابة والتابعين ، بما لا مجال للشك منه ، في أن أبا ذر رضي الله عنه ، غطى في هذا الرأي .

والحق أن هذا مذهب غريب من صحابي جليل كأبي ذر ؛ وذلك لبعده عن مبادئ الإسلام ، وما هو الحق الظاهر الواضح ، ولذلك استنكره الناس في زمنه ، واستغربوه منه .

قال الألوسي في تفسيره — بعد ما بين مذهبه — ما نصه : « وكثر المتراضون على أبي ذر في دعواه تلك ، وكان الناس يقرءون له آية الموارث ، ويقولون : لو وجب إ اتفاق كل المال ، لم يكن للآية وجه .

وكانوا يجتمعون عليه ، مزدحمين حيث حل ، مستغربين منه ذلك » اهـ . ومن هذا يتبين أن هذا الرأي خطأ ، وصاحبه مجتهد غلط ، مغفور له خطؤه ؛ بل مأجور على اجتهاده .

ولكنه لا يتابع فيما أخطأ فيه ، بعد أن تبين أنه خطأ لا يتفق وما يدل عليه كتاب الله ، وسنة رسوله ، وقواعد الدين الإسلامي .

ولما كان مذهبه داعياً إلى الإخلال بالنظام ، والفتنة بين الناس ؛ طلب معاوية وإلى الشام من الخليفة عثمان رضي الله عنه ، أن يستدعيه إلى المدينة .

وكان أبو ذر وثبت في الشام فاستدعاه الخليفة ، فأخذ أبو ذر يقرر مذهبه ، ويفتي به ، ويذم به بين الناس .

فطلب منه عثمان أن يقيم بجهة بعيدة عن الناس ، فأقام « بالريذة » - (مكان بين مكة والمدينة) .

قال ابن كثير في تفسيره : كان من مذهب أبي ذر رضي الله عنه ، تحريم لأدخار ما زاد على نفقة الميال . وكان يفتي بذلك ، ويحرمهم عليه ، ويأمرهم به وينلظ في خلافه .

فنهاه معاوية فلم ينته ، فغشى أن يضر بالناس في هذا ، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان ، وأن يأخذه إليه . فاستقدمه عثمان إلى المدينة وأزله بالريذة وحده ، وبها مات — رضي الله عنه — في خلافة عثمان .

وجاء في فتح الباري للحافظ ابن حجر ، ما خلاصته : « إن دفع المفسدة مقدمة على جلب المصلحة .

ولذلك أمر عثمان أبا ذر ، أن يقيم بالريذة ، مع أن في بقاءه بالمدينة مصلحة كبيرة لطالبي العلم ؛ لما في بقاءه بالمدينة من مفسدة ، تترتب على نشر مذهبه » .

قرأت هذه الفتوى ، ورأيت أن أقف لديها طويلاً ، فإن ما بها من أحكام علمية ، يحتاج إلى شرح يمنع عنه التأويل المفروض .

شرح بقى الإسلام ظنون دعاة العدل الاجتماعي ، ويطلق طواغيت المال من أرباب الضياع وأصحاب الإقطاع .

... إن هذه الفتوى سورة صادقة ، للتفكير الذي يسود الشرق

الإسلامي منذ قرون . وهو تفكير يمتصه الأزهري ، والمدارس الإسلامية الأخرى .

الإسلامية الأخرى .
وتكاد الجماعات الشعبية العاملة للإسلام ، لا تعدو حدوده ، ولا تبعد عنه ؛ إلا ربنا تعود إليه .

وهذا التفكير يعتمد على فهم معين ، لنصوص الإسلام وقواعده العامة . ولا عيب في الفهم ، ولا في إصدار الفتوى على أساسه ؛ لو أن الحالة عندنا تشبه الحالة في الولايات المتحدة مثلا ؛ حيث ردوس الأموال النامية في أطراد ، إلى جانب الجماهير المستمته بأكل الحقوق وأطب المايش . وحث لا تحيد الشيوعية موقاً مصطنعاً أماما .

ومع ذلك قلما تجد من يقبلها ، أو يُقْبِلُ عليها .

لكن الحالة في الشرق الإسلامي ، تناقض في أساسها وفي ملابساتها ،
أحوال الولايات المتحدة .

ومن هنا جاز لنا القول بأن هذه الفتوى ربما لا تحتاج إلى تعقيب ،
في وصفها الإسلام بأنه فظالم « رأسمالي » إذا ترجمت في هذه السنن إلى
أهل أمريكا .

أما إرسالها على هذا النحو إلى شعوب الشرق المستضفة ، وإلى أهل البلاد المغلوبة على أمورها وأرزاقها ؛ فإنه يحتاج إلى تمقيب طويل . وهذا ما ستقوم به إن شاء الله .

والعالم السلم يشعر بمخرج بالغ ، عندما يخط حرفاً في هذا الموضوع .

فإن كلمات « شيوعية » و « رأسمالية » و « تعاونية » ... الخ ، كلمات جديدة بما ترمز إليه من نظم واتجاهات .

وعندما نقارن بين ما جاء به الإسلام من تعاليم وبين ما استحدثته هذه المبادئ من أفكار وقوانين ، نجد أننا أمام معضلات شائكة .

فإن الإسلام — كدين — ترفض عقيدته ونظامه الشيوعية رفضاً باتاً ، لأنها فلسفة مادية الكيان ، وفكرة ملحدة العقيدة . .

ثم ينظر بعد ذلك إلى ثمراتها الاقتصادية ، ليسبق منها ما يشاء ، على حسب قربها أو بعدها من منهجه الخاص .

والإسلام كذلك ، يرفض الرأسمالية رفضاً باتاً ، لأنها آفة اجتماعية ، وظاهرة مفسدة . .

ثم ينظر إلى ثمراتها الاقتصادية نظرة فاحصة ، فيقبل منها ما يشاء ، ويدع منها ما يشاء .

غير أن الشيوعية والرأسمالية وغيرها من المذاهب تعرض نفسها كلاً لا يتجزأ .

وأصحاب هذه المذاهب يريدون فرضها على الناس بما فيها من خير وشر .

ونريد — نحن — أن نقنص من تاج الفكر الإنساني ما يمشي طبيعاً في ضوء الوحي الإلهي . وأن نخرج من بين فرث ودم كبتاً خالصاً سائناً للشاريين .

وعلى هذا النهج سنناقش مبدأ الملكية في الإسلام .

استدراك :

أما الكلام في الناحية الاقتصادية من حياة أبي ذر ، فقد مرّ بك آنفاً وجه الحق فيه ، ومنه نرى أن وصف الصاحب الجليل — كما يفهم

البعض — بالشيوعية ، ثم الاعتذار عنه بأنه اجتهد فأخطأ ؛ قول بجانب للصواب .

إن كانت الشيوعية تعنى جحد الدين ، والكفر بالله والمرسلين ؛ فليس الرجل شيوعياً . وإن كانت تعنى إنكار حتى التملك والتوارث ؛ فليس شيوعياً . وإن كانت تعنى التأثير بأفكار غريبة على الفقه الإسلامى ، زحت إلى أرض الجزيرة من فارس أو من غيرها ؛ فليس شيوعياً .

وكل ما قيل من انخداع أبى ذر بدعوة عبد الله بن سبأ ، فحس كذب . ولقد أثبت التمهيص التاريخى أن أبا ذر ، مات قبل أن يلتقى عبد الله هذا . فأنى له التأثير به ؟ .

إن الذين يصفون أبا ذر بالشيوعية ، يريدون إيهام الناس ، أن النعمة على المكثرين ، والمطف على المظلومين ، وقد طوائف الحكام من المستغلين والمترفين ؛ لا تنبجس من نبع الإسلام الحنيف — فيما يزعمون — .

ولكنها أعراض شيوعية كامنة أو سافرة ، تجعل صاحبها موضع اتهام ، ومثار لجاجة وخصام !

وقديماً ضاق شاعر بهذا البعث فى تصوير الحقائق فقال :

إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

ما ذنب أبى ذر ؟ عندما عرض بالحالة الاجتماعية المختلة ، اعتقلوه ! ولم ؟ لأنه لما كان بالشام ، طالب أن يعيش المسلمون — حكومة وشعباً — على النحو الذى كانوا عليه فى صدر الخلافة .

فكان إذا صلى الناس الجمعة ، وأخذوا فى مناقب الشيخين — أبى بكر وعمر — يقول :

« لو رأيتم ما أحدثوا بعدها ، شيدوا البناء ، وانسوا الناعم ، وركبوا الحيل ، وأكلوا الطيبات » .

وأنت خير بأن الإسلام لا يُحرّم هذا ، وإنما استفكره أبو ذرٍّ لأنه من بيت مال المسلمين .

وليس للعالم في الإسلام ، أن يستغل مال الأمة في متع وملذاته . ولا أن يجعل له خاصة من وسائل التشبع ، ومظاهر الترف ، ما يتميز به تميزاً فاضحاً على سواد الناس ، وخصوصاً في البيئة الفحشة ، والمجتمع المحروم . .

روى عن أنس أنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدّهم في أمر الله عمر ، وأشدّهم حياءً عثمان ، وأقضاهم عليّ ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأمرؤهم أبي بن كعب : ولكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة ابن الجراح .

وما أظلت الخضراء ولا أقلّت الفراء ، أسدق لهجة من أبي ذرٍّ . أشبه عيسى عليه السلام في ورعه .

فقال عمر : « أنعرفُ ذلك له ؟ قال نعم فأعرفوه له » .

أهذا هو الرجل الذي يُخشى منه إفساد المجتمع الإسلامي ؟ فن إدّا المصلحون الأمناء ؟

ولأبي ذرٍّ — هنا — موقف يبني أن يذكر .

فمنذ ما صدر إليه الأمر بالتوجه إلى المدينة ، لم يذهب إليها ليحدث شغباً ثورياً أو ضد الحكم القائم — كما هو منطق الشيوعية في إثارة حرب الطبقات — برغم أنه لما دخل المدينة ، تجمع الناس حوله كأنهم لم يروه قبل ذلك مؤيدين لا معارضين .

بل قال في منقاه . « لو أمرُّوا عليّ عبداً حبشياً ، لسمعت وأطعت » .

أفهذا المنطق البعيد عن تيار الفتنة ، ومظان الاستئلال ، هو الذي يسوّغ اتهام أبي ذرٍّ بالشيوعية ؟

مبدأ الملكية بين التقيير والاطلاق :

لا جدال في أن للإنسان حق التملك ، اعترفت بذلك رسالات السماء وقوانين الأرض جميعاً .

وحب التملك ، غريزة ، يمدّها علماء النفس من قواعد السلوك البشري ، كسائر الفرائض الأخرى المعترف بها ، من جنسية واجتماعية وبدنية .

وغرائز الإنسان لا تستأصل استئصالاً ، وإنما تمحور آثارها العملية ، في الشكل الذي يرضاه الشرع والقانون .

ومن ثمّ فقد أباح الدين للإنسان أن يملك ، لكن عن طرق معينة لا يجوز تخطئها .

وأباحت النظم الوضعية للمرء أن يملك ؛ فتلك غريزة التي لا يمكن وقفها البتة .

ثم اختلفت كيف يملك ؟ وكيف ؟

فقال الشبوعية : لا يملك إلا دخله الذي يستحقه من عمله ، أو ما يدخره من هذا الدخل المحدود ، أو ما يستهلكه في اقتناء حاجاته الشخصية ، ورفضت أنواع التملك الشخصية الأخرى .

أما الرأسمالية ، فقد تركت حرية التملك مطلقة ، ولم تضع إلا قيوداً خفيفة على طرائق الكسب ، ولم تضع حداً معيناً لثروات الكنسة ؛ ولم تعرقل تداولها بالمواريث ، كما فعلت الشبوعية .

والإسلام يترف بمبدأ الملكية ، ويعتّمه تحت الوصاية الدقيقة من تعامله المقررة ، في قواعده العامة ونصوصه الخاصة .

فهو يطلقه إن كانت المصلحة العامة تقضي بإطلاقه . ويقيده إن كان الأمر على العكس .

وفي كلتا الحالتين فالإسلام واضح في رفضه لكل تملك باطل . وهو يسأل كل مالك من أين لك هذا ؟ ليعرف ، أهو حق فيقيه له أم لا ، فيسلبه منه ؟

« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْنُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِقَاءَ كُلِّوَا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

ولو طبق مبدأ « من أين لك هذا » على الأملاك الكبيرة القائمة في ربوع الشرق ، ل أصبح أكثر أغنياء الشرق فقراء .

فأصول هذه الاموال منسوب يحرم الأكل منه ، ونحرمة الصلاة فيه كما قال الفقهاء . .

واستثمار هذه الأملاك مطعون فيه ؛ لقيامه على سرقة الجهود ، وظلم الأجراء والملكيات التي تكونت على أساسه ، نتجت - في الحقيقة - من بين ما يستحقه العمال من أجور عدلاً ، وبين ما يصل إلى أيديهم فعلاً .

ومذهب الإمام مالك ، يقدر أجر العامل بنصف الربح فكيف إذا كان ما يأخذه العمال ، لا يصل إلى عشر الربح ، بل إلى ١ / ١٠٠ ؟

على أن مبدأ الملكية الذي أباحه الإسلام ، يخضع للسلطة التي منحها الإسلام للدولة ، في تقييد المباحات حسب المصلحة كما قلنا .

فإن الإسلام أعطى الحاكم ، حق التدخل في بعض المباحات المشروعة بالخطر ، إذا كان من وراء ذلك عرض سليم .

وإلى هذا الحق كان شيخ الأزهر الأسبق المغفور له الشيخ محمد مصطفى المراعي ، يميل إلى استصدار قانون بتقييد الطلاق ، وتقييد تمدد الزوجات ، مع أن حرية التطليق والتمدد مكفولة بنص القرآن .

والضجة التي ثارت حول هذا القانون المقترح لم تثر على المبدأ الفقهي ؛

بل تارت حول الوضع الاجتماعى ، فى بلد تيسح حكومته البقاء ، فكيف تحاول تقييد الزواج مثلاً ؟

أما المبدأ نفسه فيطبق فى صمت ، ألا ترى الحكومة تحدد مساحة ما يزرع قطناً أو قحاً ، وتفرض العقوبات على من يخالف ذلك .

ولا يرى الدين فى ذلك بأساً ، ولم يد علماء الدين احتجاجاً ؛ مع أن زراعة هذه الأصناف ، مباحة كماً وكيفاً لمن يشاء ؟ إن ذلك راجع إلى المبدأ الفقهى المقرر ، الذى ييسح للدولة (إسلامياً) أن تقيّد حرية الزراعة ، وأن تقيّد حرية التملك ؛ ما دام هناك من الدواعى الاجتماعية ما يُحتم ذلك .

ويرى فريق من الناس ، أن هذه الأمور من شئون الدنيا المحضنة .

فلنا أن نتصرف فيها على النحو الذى نشاء ، دون انتظار لفتوى التى يصدرها الدين ! .

وقد وكل إلينا الدين هذا الحق ، فلامنى للتخلى عنه . ويستدلون بالحديث الكريم : « أنتم أعلم بشئون دنياكم » .

وهذه المحاولة — لإخراج السألة من الدائرة التى يحكم فيها الدين — لا قائدة منها ولا مسوغ لها .

ولعل الدافع لها هو الخوف من أن تقف أحكام الدين ، حجر عثرة فى طريق التقدم الاجتماعى ، وسير الجسارة إلى الأمام .

وهذا التخوف لا موضع له أبداً بالنسبة إلى الإسلام .

ففى قواعد هذا الدين من السعة والرونة ، ما يشق ويرى .

ولو توجه العقلاء والمصلحون إلى الإسلام . يحكمونه فيما شَجَرَ بينهم ؛

لوصلوا إلى أهدافهم فى يسر ، ولزكوا ما على الحقيقة من حجاب ، وما أخفى وجهها الوضاح من نقاب .

فإن الدين في كافة الأحوال ، ضرورة اجتماعية ، وإن كان رجاله في أغلب الأحوال ، آفة اجتماعية :

وما أفسد الأسلام إلا عصاة تأمر حقها ودام نعيمها
فصارت قناة الدين في كف ظالم إذا أعوج منها جانب لا يقيمها

وإليك طائفة من القواعد التي تأسس عليها الفقه الإسلامى ، واستخلصت من الكتاب والسنة ولم يتر حولها نزاع .

وسنعرض مبدأ الملكية على هذه القواعد لتقول فيه كلمتها الحاسمة :

(١) رفع الضرر . (٢) منع المخرج .

(٣) سد الفرائض .

(٤) دفع المفسد ، مقدم على جلب المصالح .

(٥) الضرورات تبيح المحظورات .

(٦) يرتكب أحد الضررين .

(٧) ما قارب الشيء يمتلى حكمه .

(٨) للأكثر حكم الكل .

(٩) ما أدى إلى الحرام ، فهو حرام .

(١٠) ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب .

(١١) ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن .. الخ ، الخ .

ولما افتردت قاعدة من هذه القواعد بالحكم على مبدأ الملكية وقررت

تضييق الحناق عليه ؛ لكفى .

فكيف وهى كلها تؤدي في هذه الأيام ؛ إلى محاصرة حق التملك ؛

وإحاطته بشتى القيود ؟

خذ مثلاً قاعدة « منع الضرر » فهي تمنع الدولة ، الحق في مصادرة أى تصرف ؛ يضير كتلة الشعب ؛ ويمنس سلامة الجماعة ؛ لا عن طريق تحريم الباسح فحسب ؛ بل عن طريق التصرف — بالتأويل — في بعض النصوص الواردة .

وأقرب مشاهد لنا قانون « التسمير » الذى صدر فى الستين الأخيرة ، ورحب به العلماء أيمًا ترحيب .

فهذا القانون مناف فى تشريعه ، لما جاء فى السنة من تسمير البضائع . فمن أنس رضى الله عنه : « أن الناس قالوا : يا رسول الله غلا السعر ، فسمّر لنا ؟ . فقال : إن الله هو المسمّر » ، القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله تعالى ، وليس أحد يطالبنى بمظلمة ، فى دم ولا مال » (١) .

ومع ورود هذا الحديث وغيره ، لم يقم اعتراض من أحد ، لما رأت الدولة أن تسمّر البضائع ؛ لأن الأضرار الفادحة ، من ترك الأسعار حرة ، توجب التدخل فى أمرها حتمًا .

وإطلاق الملكية أو تقييدها ، لا يزيد فى شأنه — إن لم يقل — عن إطلاق الأسعار أو تقييدها .

ورفع مستوى المعيشة ، هدف تدندن من حوله الحكومات ؛ تريد أن يُنمّ الجمهور ، بأكبر قسط مستطاع من طيبات الحياة ؛ وأن يتاح للأفراد كافة أخذ حقهم من أنعم الله التى أخرج للناس .

فهذه المحمودات المدنية المبذولة فى هذه السبل . نيسن إلا ترجمة صحيحة لقاعدة « رفع الحرج » التى اعتمدها الإسلام ، ونشر بها فى تماليمه .

وإذا كان رفع الحرج لا يتم إلا برفع أقالل الرأسمالية القائمة على إطلاق التملك والتقليك ، فمن الذى يفتى بإبقاء المسلمين فى سجنها الضيق انظوم ؟

(١) حرية التجارة التى صاها الحديث تقرر فى عهد السلم والاستقرار حسب .

وقد ذكر القرآن أن كُفَّةً طائفة من الناس ، صمام ، « السادة الكبراء » إذا ظهروا في قرية أفسدوها ، وإذا قاموا على سبيل أبهموها وأضلوا ، حتى يصيح الشاردون خلفهم يوم القيامة :

« رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا . رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ، وَآتِهِمْ لَعْنًا كَبِيرَا » .

فإذا كان ترك مبدأ الملكية طليقاً ، سيفضى حتماً إلى تكون هذه الطائفة ؛ فإن الإسلام يوجب — سداً للفريضة — ألا يترك .

وإذا كان بمض كبار الملاك سالحاً منصفاً ، يؤدي واجباته على أساس أن الملكية وظيفية اجتماعية ؛ فإن أكثرهم على العكس ؛ والحكم يتبع الكثرة لا القلة .

والمرجع في ذلك أحوال العصر ، وعبر التاريخ . نستطيع أن نعرض مبدأ الملكية ، على بقية القواعد التي ذكرناها آنفاً ، وسنرى أنها لا تسمح — أبته — ببقائه ، على الأسلوب الذي يظهر به الآن . أما حدود التقييد ، فهي الأخرى متروكة لميزان المصلحة العامة ، يرتفع بها وينخفض . . كما تريد الشعوب .

هنا نضرب :

بين التضييق على مبدأ الملكية حتى يختنق ، ويختنق معه الحرية الفردية ؛ وبين إطلاقه في دائرة تسودها الفوضى ، نرى فيها من لا يعمل شيئاً ، يملك كل شيء ، ومن يكبح سحابة النهار ، وزُلُفًا من الليل ، لا يجد إلا القوت . بين الطرفين المتنازعين ، مذهب رحب ، ومندوحة واسعة .

ولعل من أيسر الأمور على ناشد المدالة ومبتمنى الإنصاف ؛ أن يصلوا في ذلك إلى رأى حاسم ، من غير أن تفتح ثغرة ما ، للشيوعية المتربسة . لكن هناك شيئاً في الطريق ، يجب أن يكشف عنه الستار

فصن نكره الشيوعية ، خشية منها على ديننا .

أما سوانا من الإقطاعيين والاحتكاريين فيكرونها ، خشية منها على أموالهم وأوضاعهم .

ونحن نعالج غلوها بقواعد المدالة ، التي أرساها كتاب ربنا وهدى نبينا ، لا نبالي في سبيل ذلك بأوضاع ولا أموال .

أما سوانا ، فهو يدور عجبوساً في أنانيته الضيقة .

إن الرأسمالي يضيق ذرعاً بالديمقراطية ، والاشتراكية ، والإسلامية وكل فكرة في الوجود ، تمسه من قريب أو بعيد ؛ وهو مستعد لمصافحة الإلحاد في العقائد ، والإهدار للفضائل ؛ ما دام ذلك يُبقى عليه ماله ووضعه . ولو كانت الشيوعية هدماً للأدب والأعراض فقط لقبليها ؛ بل لوجد فيها متفesse المبتقى . . أما وهي هدم لما يملك ويفتنى ، فيجب أن تحارب باسم الدين .

فإذا حدث أن ناقشه الدين الحساب وسأله : كيف ملكت ؟ . وأين حق الله وحق الناس فيما أخذت ؟ فالويل كذلك للدين والعاملين له ! إنهم إذن ، شرٌّ من الشيوعيين مكاناً ، وأسوأ قبلاً . . .

فإذا سمعتم أيها الناس ، صيحة الحرب على الشيوعية ، فاعرفوا من أين صدرت ؟ . فإن كانت من معسكر المؤمنين ، فمن ورائها عدالة السماء وراحة الجماهير المضئمة .

وإلا فهي صرخة الوحل أفلتت من حنجرة الطغاة . !
والخبث لا يُذهبه الخبث ، وإنما تغسل الأنحاس والأفذار ، بسيل من الماء ، أو فيض من وحى السماء .

ولا علينا أن يقول الكبراء النافقون : هذا الصيِّب من السماء ، فيه ظلمات ورعد و برق ؛ فهو إلى جانب ذلك حيث تمرع به الحياة ، وتزهر به الأرض . . .

أفى المال من غير الرزقة ؟

من الدلائل التى سقتها آنفاً ؛ تعرف أن الإسلام يقر مبدأ تقييد الملكية ولا يرى بأساً فى استخدامه ، لملاج الاضطراب الاقتصادى ، الذى شاع فى مصر وغيرها من أقطار الشرق الإسلامى .

لكن دعة الرأسمالية ، لا يمدون نصاً يمتلقون بظاهره ؛ ثم يبنون عليه ترك الأموال طليقة ، مهما نشأ عن تضخمها من أخطار ، ومهما لاس هذا التضخم من أحوال مريبة .

أحوال تبدأ من بذرة التى تكون منها ، وتنتهى إلى « صارفه التى يقع فيها ؛ وهى أحوال من السفه ألا تعرف رأى الدين فيها .

وأول حجة لهؤلاء ؛ أن المال مادام قد خرجت منه زكاته ، فقد فرغ منه حق الله ، وطاب منه مابقى لصاحبه ، ولو كان ألوف الأقدنة وملايين الجنيهات ، ويستدلون على هذا بالآية « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » وبالحديث « كل ما أدبت زكاته فليس بكثرة » .

ولا شك أن هذا الدليل ، هو الصورة السائدة للتفكير الشرعى فى هذه الأيام . وسنرى مبلغ قرب هذا التفكير أو بعده ، من حقيقة الإسلام الخفيف . نبدل أولاً فنقول : إن إخراج الزكاة عن الإقطاعات الزراعية ، وما تكون على غرارها من الشركات المسالمة ؛ لا قيمة له .

فقد جاء فى الحديث : « من اكتسب مالا من مائم ، فوصل به رحمه ، أو تصدق به ، أو أنفقه فى سبيل الله ، جمع ذلك كله قنذ به ، فى جهنم » .

وجاء في حديث آخر « ولا يكسب عبد مالا من حرام فيتصدق به ، خيقل منه ؛ ولا ينفق منه ، فيبارك فيه ؛ ولا يتركه خلف ظهره ، إلا كان زاده إلى النار . إن الله تعالى لا يمحو السيء بالسيء . ولكن يمحو السيء بالحسن . إن الحبيث لا يمحو الحبيث » .

ومن هذه الإرشادات النبوية ، تدرك أن المال الذي يصح إخراج الزكاة عنه ، هو المال الحلال .

أما الحرم ، فلا رأى للدين فيه ، إلا أن يُرد لأصحابه ومستحقه . وقد ذكرنا أن أكثر الأملاك ، التي عنهما أثرى المسلمين في هذه الأعمار لا تعتمد في جرمومتها ، ولا في نفعاتها ، على قواعد الشرع السليم . فما غناء الزكاة في هذه الحال ؟

أنذا سرق رجل « تفتيشاً » من أموال المسلمين ، أبكفيه — لكي يستحله — أن يطعم منه بعض المساكين ؟ أو اذا بنى رجل قصرأ من دماء العيال والأجراء استطاع أن يأمن جانب الدين ، باستئجار بعض « الفقهاء » يقرءون في جوانبه ، ما تيسر من آيات الذكر الحكيم ؟

إن هذا في الحقيقة ليس إلا مثلاً للرجل الذي تصطنع الرأسمالية ، في استنفال الأديان ، وتزوير الفتوى باسمها ؟ !

هذه مقدمة لها خطرهما . . في قاشنا للحجج ، التي يتمسك بها دعاة الرأسمالية ، لإطلاق اللكيات .

أما الموضوع نفسه ، فليس صحيحاً ما يقولون من أن الزكاة ، هي كل حق لله في المال ؛ فإن هناك حقاً — بل حقوقاً أخرى — في المال ، عدا أنصبة الزكاة المروفة ، في النقود والزررع ، والمادن والحيوانات .

والأصل في هذا ، أن الإسلام يبنى محاربة الفقر ، واستئصال أسبابه ،

ويرسد لهذا الترض ما يطلبه من أموال ؛ ويتحصل ما يفرضه من نفقات قلت أو كثرت .

وقد روى علي^١ عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم ، بقدر الذي يسع قراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاءوا وعُردوا ، إلا بما يصنع أغنيائهم . ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ، ويعذبهم عذاباً أليماً » ١ .

أنصبة الزكاة من أدنى :

وقد رأينا في موضع آخر ، أن أنصبة الزكاة ، ليست إلا حداً أدنى لما يجب إخراجه .

وقد روى البخارى هذا الحديث ، فتطلف لك بعضه ، لتدرك منه هذه الحقيقة المقررة في الإسلام :

« ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها ، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار . ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها — ومن حقها حلبها يوم وردها — إلا إذا كان يوم القيامة ، بطح لها بقاع قرقر^(١) أو فرماكات ، لا يفقد منها فصيلاً واحداً ، تطوؤه بأخفافها ، وتمضه بآفواها ! » .

فهذا الحديث ، يجعل توزيع ألبان الإبل على المحتاجين ، من حقها : الذي يحاسب المرء عليه شرعاً ، هذا الحساب الغليظ .

على حين أن النصاب المقرر في كتب الفقه ، عن زكاة الإبل في الخمس شاة ، وفي العشرين شاتان . . إلخ . . كل عام فقط !

والترهيب الذي تضمنه هذا الحديث يخرج أمر التصديق بالألبان عن معنى التطوع الذي يقوم به ذوو الروءات والمكابر .

(١) أى أرض مستوية .

و هو ما يفتى به قوم ليسوا من الراسخين في العلم ، على أساس أن كل ما زاد عن النصاب المقدر ؛ فهو تطوع .

وما جاء في هذا الحديث ، إنما يمشى في ضوء الآية الكريمة :

« لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ، وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالسَّائِلِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ ، وَالسَّائِلِينَ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَآتَى الزَّكَاةَ . . . » .

وهذه الآية تنص على أن في المال حقوقاً أخرى غير الزكاة .

وقد جاءت هذه الحقوق في الآية الكريمة ، متقدمة على الزكاة نفسها .

وسياق الآية من الصدر إلى الختام ، يشير إلى أنها تعرض لأعمال الإسلام الأساسية ، الأعمال المعبرة ركناً في هذا الدين .

إذ أنها في سدد مناقشة أهل الكتاب ، تشرح حقيقة البر الصحيح ، وآثار اليقين الحق ، عند الأبرار الموقنين .

ولذلك حتمت بهذا التذييل : « . . . أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ » .

على أنك ستري من المسلمين ، في فترات نكوصهم عن أعباء الجهاد ؛ من يعتبر الصبر في البأساء والضراء . وحين البأس ، تطوعاً ؛ وبذلك يوضع أساس الانهزام السياسي لهذه الأمة .

ومن يرى إبقاء الأموال لليتامى والمساكين ، تطوعاً كذلك .

فيضع أساس الاضطراب الاجتماعي ، الذي جعل هذه البلاد مضرِب الأُمثال ، في تحلل العرى ، وتقطع الصلات !

إن الإسلام حكم حكماً فريداً في بابه ، في بعض الأحوال العارضة للناس
ولسكنك أنتم منها نزعة الإسلام ، في توسيع نطاق الحقوق الواجبة في
الأموال توسيعاً يثير البهشة .

ففي أمور الضيافة مثلاً ، يبيح الإسلام للضيف أن يأخذ حقه قسراً ،
إن لم يقدم له كرمًا . ١

وفي ذلك يقول الرسول : «أيما ضيف نزل يقوم ، فأصبح الضيف محروماً ،
فله أن يأخذ بقدر قراه ، ولا حرج عليه » .

بل إن الناس مكلفون بإغاثة الضيف ، على أخذ حقه بالقوة ، من مضيفه
البخلاء ؛ كما جاء في حديث آخر :

«أيما رجل أضاف قوماً ، فأصبح الضيف محروماً ، فإن نصره حق على كل
مسلم ، حتى يأخذ بقوى ليلته من زرعه وماله » .

فانظر إلى أي حد يوسع الإسلام ، حقوق المجتمع في أموال الأغنياء !

على ضوء الفقه :

واستنباط حكم ما من أحكام الإسلام ، ليس سييله أن نمثر على نص من
النصوص ، فتطير به ونبنى عليه القصور . كلا .

فلا بد لتحرير حكم ما ، أن نرجع إلى جميع النصوص التي وردت في
موضوعه ، وأن نفهم روح الإسلام العامة ، التي يصدر عنها قوانينه ، وأن
ندرك أسرار التشريع وحكمه ، التي ينط التشريع يبقاها .

ثم لنا — بمدئذ — أن نقارن وأن نرجع عند تمارض الأدلة ، ما ينقدح
في أذهاننا ترجيحه .

وعلى هذا النهج ، سار أئمة الفقه الإسلامي الأولون فنجسوا أيما نجاح ،
في إخضاع الماملات الكثيرة ، لأصول الإسلام وفروعه .

لقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يرفع يديه قبل
الركوع ويمده ، وصح ذلك عن طريق اثنين وعشرين صحابياً .
ومع ذلك لم ير الأحناف ولا المالكية ، استحباب ذلك لأدلة أخرى
ترجحت لديهم .

ولم ير العلماء في هذا الاختلاف مثار قدح في تفكير ، ولا احتقاراً لرأى .
أفتدري لو أن هؤلاء الاثنين والعشرين صحابياً ، رَوَوْا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ؛ أن لا بأس بإطلاق الملكيات دون حد تقف عنده ؛ ثم وجدنا
من دلائل الإسلام الأخرى ، المتمثلة على كلام الله وسنة رسوله ، ما يحملنا
تقيد الملكيات ونضع لها حداً ، أفيسكون ذلك فقهاً غير إسلامي ، ورأياً
غير ديني ؟

الهم لا . . لو خلصت القلوب وصحت العقول .
ولقد ذكر القرآن الكريم أن المؤلفات قلوبهم مصروف من مصارف الزكاة .
ثم جاء من الصحابة والأئمة من رأى ، أن هذا السهم موقوف بحكمة
معينة ، ومنع هؤلاء المؤلفات حظه من الزكاة .
فهل كان ذلك خروجاً على تعاليم القرآن ؟ لا .
ولكنه البصر الدقيق بحكمة التشريع وأهدافه العظمى .
وهو ما نريد أن يفهمه الباحثون في منهج هذا الدين العظيم ، وينزلوا
على حكمه .

ومسألة تقيد الملكيات ، لا تهم ناصاً ، ولا تعطل قعدة .
بل هي — في الحقيقة — عَوْنٌ فَمَالٌ لتنفيذ النصوص التي جاء بها
الإسلام ، وتدعيم للقواعد التي بنى عليها قومه العريق .
وأفة المسلمين — في أحيان كثيرة — أنهم يتصورون الأمور
تصوراً ساذجاً .

فالصورة الأولى للإحسان — بل لملها الصورة القرية — أن تدخل يد في جيب فتخرج مبلغاً ما ، وتضعه في يد ممتدة تنتظر المطاء ! وهذا الفهم السائد للإحسان ، لم يذهب ققرأ ، ولم يحارب عيلة ؛ بل جعل الإحسان في بلادنا فوضى مؤسفة .

وهذا الأسلوب من الإحسان ينتظر أن يقع الفقر ؛ ثم هو بعدئذ يعالجه . أى أنه يترك البؤس يخط مجراه في الحياة عميقاً بعيداً ، ثم تتجه الجهود بعد ذلك إلى ردمه .

ومثل ذلك ، أن غلاً شواطئ النيل بقواقع البلهارسيا وديدانها ، ونسوق الأقدام الحافية سوقاً إلى دوسها والعمل في مباتها .

وبعد ذلك ، ترصد الألوف المؤلفة ، لمحاربة الأمراض المتوطنة ! !

لقد قالوا : إن الوقاية خير من العلاج ، فهل الإسلام هو الذى يمنع الأمم أن تقي نفسها خراوة الفقر وعض أنياب السمومة ؟

هل الإسلام هو الذى يصرف الأمم ، عن ابتكار الأنظمة والقيود الاقتصادية ، التى تقتل الفقر قبل أن يولد ، وتشد جنينه قبل أن يبرز إلى الحياة ثم يتحول — على مرّ القبالى — مارجاً من نار ؟ إن الإسلام لا يمنع الأمم أن تصون مصالحها .

ورحم الله أئمة الإسلام الأولين وخلفاء الراشدين . فقد فعلوا في الأعصار الأولى ، ما لم يره المسلمون في أعصارهم الأخيرة ، من حكاهم السادرين .

وهذا الكلام كله ، إنما يدور محوره ، على أساس أن جمهور المسلمين يعيش في بلاد مطمئنة ، تسالم غيرها ويسالها غيرها .

ولا موضع في تاريخها للحرب ، ولا مكان في رسالتها للجهاد .

في هذه الأحوال ، يحاول للبعض أن يسأل : هل في المال حق بعد الزكاة أم لا ؟ .

لكن ، هل صحيح ، أن المسلمين يمشون في هذا السلام المأمول ؟ وأن بلادهم آمنة ، فليس يلوح في أفقها نذير حروب لا آخر لها ؟ أم أنهم عزل في هذه الحياة المتقلبة على فم بركان ؟

الهم لا سلام ولا استقرار ، فتلك مزاعم الحقى .

وعند التلويح بالحرب وخطر الحرب ، ترتفع عن الأملك — كبراهها وصغرها — أيدي أصحابها ، وتتولى الدولة إحقاق آخر ملهم لديها ولدى الشعب ، في الدفاع المقدس عن البلاد .

والإسلام في هذه الأحوال ، يفرض تقديم النفس لتجرح أو تقتل ، ويفرض تقديم الأموال ، لتتقص أو تستأصل :

« وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

وهذه الفترة الكثيرة من فترات التاريخ الإسلامى ، تباع للدولة المسلمة ، أن تصنع بالنفوس والأموال ما تشاء . وأن تستنفد في هذا النرض ، جميع ثروات الأغنياء .

أغنيائونا في سبيل الربوة :

لعل تشريماً — لو صدر خالصاً — لن يكون أبرك نتائج ، وأعمق آثاراً من تقييد التملك والتحكم في أسبابه ، على مقتضيات المصلحة العامة . . .

وما أحسب الإسلام يصيب لمبادئه نصراً ، أو يكسب لأتباعه خيراً ، أو يعهد لرسائله مستقبلاً ، أو يمحى عن حقيقته شبهاً ، إلا بسن هذا القانون ، وتطبيقه في أوسع دائرة ، وسحب آثاره على الماضى والحاضر والمستقبل جميعاً .

يومئذ وفي ظل شريعة الله تتقارب طوائف الأمة ، وتمحي الفروق المريبة بين بنينا ، وتتحقق الأخوة الصادقة التي يدعو إليها الإسلام ، وتسقط المعصيات الثرية المتسلطة على الريف والمدن ، وتولد الأجيال الجديدة . . . وهي لا تعرف تمايزاً إلا بالعمل ولا تفاضلاً إلا بالتقوى .

ويومئذ يرى الإسلام ، أن التمتين إليه ، يحملون واجباتهم على سواء ، ويأكلون ثمرات جهودهم غير منقوصة ، ويتقاسمون النعيم والمغرم على أسلوب ، لا وكس فيه ولا شطط ، ويدينون بالسيادة لرب السموات والأرض وحده . بعد أن سقطت ربوبية أصحاب الإقطاع ، وجابرة القناطير القنطرة من الذهب والفضة .

« أَرَبَابٌ مُتَّفَرِّقُونَ خَيْرٌ ؟ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ؟ » .

وإنما ينجح الاسلام إلى هذا السلك ، لطبيعة البلاد التي استقر فيها ، وأحوال الملاك الذين يسكنونها . فهو مسلك خاص فإن أغنياء المسلمين — مع الأسف العميق — إذا قورنوا بأغنياء البلاد الأخرى ، يتبرون أخس أغنياء العالم .

ولقد رأينا مسلك أغنياء اليهود ، تجاه قضاياهم القومية والاجتماعية والانسانية ، فوجدناهم رجالاً يرعون شعوبهم ، وينصفون أتباعهم ، وينهضون بالأعمال الثقال ، التي تلقى عليهم .

أما أغنيائنا ، فهم أشد الناس إسرافاً في ملذاتهم الشخصية ، وأشدهم ضناً على شئون الوطن والمجتمع .

وكان واعزاً خفياً يوحى إليهم أنهم جموا ثرواتهم من باطل فينبى أن تنفق في مصارف السحت والفجور وحدها .

ولذلك قلما تظفر بها نواحي البر ووجهات الخير ، على طول الانتظار ، وحرقة الظمأ ! .

نزلة :

إن الصلة بين صديقين تتعرض لقطيعة بآنة ، لو زلت بأحدهما مصيبة ،
ثم لم يقم الآخر بواجبه تلقاءها .

وهؤلاء الأغنياء الذين أثروا من جيوب الشعب وانتفخوا على مستتبته ،
يشاهدون النوائب الطامة تنزل به ، وألوان البأساء والضراء تنساقط عليه ،
فلا تريد لهم هذه الأحزان المترادفة ، إلا كرازة يد ، وقسوة قلب .

وكما هبطت عليه كارثة ، رأيت هؤلاء في أبراجهم السامقة ،
يعطون شفاهم ويهزون أكتافهم ، كأن الأمر لا يمتهم في قليل
أو كثير . . .

فأى مودة تبقى في قلوب الشعب ، لأولئك الذين سرقوه أولاً . . .
وقتلوه أخيراً ؟ !

عندما كانت أوبئة الحى تهز القرى هزاً عنيفاً ، كما تهز الرياح الهوج
أشجار الخريف . وعندما كان الفتيان الساهمون والفتيات المجاف ، يتساقطون
كالأوراق الجافة ، بحث الوطن عن أصحاب الخزائن المليئة ليؤدوا واجبهم ، فلم
يسمع لهم ركراً . .

ومر وباء « الجاسييا » ، وتبعه وباء الحى الراجمة ، وتبعهما وباء
« الكوليرا » . وبلغ من خسارة الدوافع ، التى كان أصحاب الأقلام
يحركون بها مشاعر هؤلاء الناس ، أن قالوا لهم : إذا لم تساهموا فى عاربة هذه
الأمراض الفتاكة ، انتقلت عدواها إليكم ، فهيا فأنفقوا لتدفعوا عن أنفسكم :

« وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ » !

ومع ذلك ، فقد ظل أغنياؤنا على موقفهم ، لا نفع من قلوبهم رحمة .
على حين يجود أغنياء أوروبا وأمريكا بأضخم الثروات ، ويقفونها فى سماحة
رائمة على اللاجىء والمستشفيات ، ومماهد انهم ودور الجماعات .

حتى أن الحكومات هناك ، لا تجعل العناية بهذه النواحي الهامة عملاً رسمياً ؛ إذ أن أرباحية الواسرين تمهده من بدايته ، وجعلته عملاً شعبياً ناجحاً . وعندما تحركت جيوش الصهيونية ، تبنى الاستيلاء على الأرض المقدسة ، كانت أموال اليهود تتدفق من خلفها سيولاً ، ليس لديها جزر .

فأشكا المحاربون من أجل حرية إسرائيل عوزاً ، ولا تسولوا في كفاحهم الجائر درهماً ؛ إذ كانت حاجتهم مكفولة ، ومطالبهم مبذولة .

أما المجاهدون الأحرار ، فقد انبشوا من صميم الطبقات الفقيرة ، وجمعت لهم الإمانات قروشا نافعة ، من المال والفلاحين ، أو من التجار والموظفين . ولولا أن الحكومات تدارك الأمر ، ورصدت من ميزانيتها شيئاً يسيراً ، إذ أن لا تكشف هذا الجهاد المرير ، عن فضيحة مخزية وسوء بادية ، ليس لها من علة إلا بخل أغنيائنا ، ونكوصهم على أعقابهم ، كلما قيل : بذل أو جهاد . هؤلاء هم الذين أقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على خسرانهم « هم الأخسرون ورب الكعبة » فلما سئل من هم ؟ قال الأكثرون أموالاً . . . إلا من قال هكذا وهكذا . . . من بين يديه ومن خلفه ، وعن يمينه وعن شماله — وقليل ما هم — .

لقد كانوا قليلاً ، أولئك الذين يسمرون أموالهم في كل ناحية من نواحي الخير كما يطلب الحديث — أما الآن فلا نجد منهم أحداً .

بل إننا نقرأ الحديث الآخر « يا أيها الشح ، فإنما هلك من كان قبلكم بالشح ، أمرهم بالتعطية فقطعوا ، وأمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا » . .

نقرأ هذا الحديث النبوي عن مصير المالكين وأوصافهم ، فلا نجد فيه إلا صورة ناطقة ، بلامح أغنيائنا وأحوالهم ، حذوك النمل بالنمل .

أفبعد هذا ، يمدري في تقييد المنكيات مسلم فقيه . . ؟ ؟

نتائج :

وقد أسلفنا القول أنه - حول المليكيات المطلقة - تكون مصيبات جاهلية متفطرة ، تلفت حول مُلّاكِهَا : لا كما تلفت خيوط الحرير حول دودة القز ، أو كما تلفت طوائف النحل حول خلايا المسل . . لا . . لا . .

بل كما تتجمع الزناير ذات الحماة اللاسعة في أعشاشها المؤذية ، فلا ينجو الناس منها إلا إذا حرقوها بالنار ، أو لاذوا من وجهها بالفرار . .

هذه المصيبات الممتدة بأملا كها تحتكر الحكم والجاه ، في أقطار الشرق الإسلامي المضطهد في الداخل والخارج ، بأقانين الظالم الاجتماعية والسياسية .

لقد تقل النظام الديمقراطي أخيراً إلينا ، لكنه لم يلبث أن فسد فساداً عريضاً ، وأصبح حظ البلاد منه صورة ميتة ، لا روح فيها ولا غناء .

والعلة الأصلية في ذلك ، هي هذه المصيبات التي سطت على الجماهير المتغاذلة الوائبة ، وأجبرتها على أن تختار ممثلها في البرلمان ، من رجال الطبقات العليا وحدهم . .

ومن ثمّ تسابقت الأحزاب ، على ضم هذه المصيبات إلى جانبها ، لتضمن نجاح مرشحها في أي انتخاب .

والانتخابات في مصر وفي أشباهها من البلاد تدور - مهما كانت حرة - على هذه الاعتبارات القاسية .

فصاحب الأرض يستولى على أصوات أجراءه ، وتنهزم أمامه أعظم كفاية .

ورب المال يستطيع بما يبدل للجاهلين ، ويمد للمتطلعين ، أن يكتسح أمامه أفضل الرجال علماً وأدباً . .

الديمقراطية الحقة :

ولا شك في أن نجاح النظام الديمقراطي ، يتطلب تمهيداً واسع النطاق ، لرفع مستوى الأفراد مادياً وعقلياً ، حتى يمكن حقاً أن يحكم الشعب بالشعب . والسبيل الواحدة لإدراك هذه الغاية ، سلب العصبيات الطاغية أسباب طغيانها ، وتجريدها من السلاح القذالذي تخضع به غيرها .. أى تعقيد الملكية . ونحن موقنون : أن الشعب يوم يعرف أنه المستول الأول والأخير عن نوابه وحكامه ، وأنه صاحب الحق في تولية من شاء وتنحية من يشاء وأنه صاحب الفضل في منح هذا ، وصاحب السلطة في منع ذاك .. يوم يعرف ذلك جيداً ، فإنه سيستمسك بنظامه الديمقراطية ، ويسفك دونها دمه عن طواعية .

إما أن تختار الأحزاب أى الحكومات نوابها وشيوخها ، ويكون هؤلاء من عصبيات إقليمية مدعمة ، لها على من حولها دالة وسلطان — فعلى التى تحكم الشعب ، لا التى يحكمها الشعب — فعلى ذلك أن نظامنا الديمقراطى صُورى فحسب .

إن القِيمَ الإنسانية في بلادنا ، تحتاج إلى من يرُدُّ لها احترامها ؛ حتى لا نرى المواهب الكريمة تدفن وتذوب ؛ لأنها نبتت في بيئات فقيرة ؛ وحتى لا نرى أفراماً يتحولون — بين عشية وضحاها — عمالقة كباراً ؛ . لماذا ... لأنهم انحدروا من أسر مُتَنَبِّلَة ، واسعة الثراء .

نظام واجب :

وناذ لا تكون الحياة كالمسكر النشط ؛ تتفاوت رتب رجاله بما أوتوا من كفايات وفنون ؛ ولا يبقى أحد في رتبته إلا ريثما يترشح لأعلى منها ؟ .

ولا تكون رتبة حقاً لصاحبها إلا إذا كان كفوئاً لها فإذا بدر منه ما لا يليق به ، أنزل عنها إلى مادونها .

وإذا جدَّ الجد وصرخ النفير ، اشترك أفراد الجيش كافة في القتال ، قسقط جثة الضابط إلى جانب جثة الجندي ، ويواريهما جميعاً ترى واحد !!

إن كفة الفضائل شالت في كثير من مجتمعات الشرق ؛ واستبد الخلق بأفكار الناس ، في نظرهم إلى وسائل الرق والهبوط .

فسرت القوضى في ميادين السلام ، وعزت النتائج السليمة في ظل إقطاعات ضخمة .

كل شيء حاولها مائع رجراج ؛ لا قرار فيه إلا للماديات المحضة وما يتولد منها ، وما يرجع إليها .

ولقد تخففت أحوال الشرق الإسلامي ، عن أحداث مغزية ؛ كشف عنها الصراع الذي دار أخيراً بين العرب واليهود .

فإن الاستعداد الحربي القوي الذي ظهر به اليهود ، كانت تسنده من خلفه حياة اشتراكية منظملة دقيقة ، فلا يفقد الولد أباه حتى تكفل حياة اليتيم كفالة تصون مستقبله عن التشرذم وحتى تكفل حياة الأيم كفالة تصون مستقبلها عن البعث .

أما يتأى المجاهدين وأراملهم — فوا أسفاه — ما أشقى وحدتهم ، وأقسى ليالهم .

أهنا ما يأمر به الإسلام ؟

ان هذا الدين حين أوجب الجهاد واستنفر الرجال الشجعان ، ليدفعوا عن دينهم ووطنهم ؛ لم يدع الأمور تسير في أزمتها هذا السير الأحمق الظلوم .

فمن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث الى بني الحيان : ليخرج من كل رجلين رجل ، ثم قال للقاعد : أبكم خلف الخارج في أهله ، فله مثل أجره » .

وقال في التوصية بالإتفاق على المقاتلين وأبنائهم : « مَنْ جَهَّزَ غَازِيَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ؛ وَمَنْ خَلَفَ غَازِيَا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ ، وَأَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ » .

والإتفاق المتقطع التافه ، القائم على تَسْوُلِ الإِطَاعَاتِ لَاقِيَمَةٍ لَهُ .
فَأَيُّ تَفْكِيرٍ يَهْضُمُ هَذِهِ التَطْبِيقَاتِ النَّبِيَّةَ لِأَوَامِرِ الْإِسْلَامِ الْحَنِيفِ ؟
وماذا على الدولة المسلمة لو سمحت نظام البطاقات ، فشمل كل فرد ،
ووصل إلى بيت كل مسلم حظه من المال ، الذي يصون عرضه ويحفظ كرامته ؟
فإذا استشهد المجاهد ، كان آمناً على أهله وولده ؟

إن هذه الصدقات المتقطعة قليلة الجدوى .
ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يبحث على المعطاء الضخم الدائم :
« أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ ، تَعْدُو بِسِ (قَدَح) وَتَرْوَحُ بِسِ ؟
إِنْ أَجَرَهَا لِعَظِيمٍ » .

وإعطاء ناقة تغذى بيتاً بلبنها في صحراء الجزيرة ، أمر له خطره ، ولايدانيه
في وادينا هذا ، إلا إقطاع البيت المحتاج ، فداناً أو أكثر ، أو إجراء
راتب سخى له ! .

وهكذا يضع الإسلام الأساس المقول ، للعدل الاجتماعي الشامل ! .
وئس تقييد الملكية التشريعية ، له ما بعده .

فإن الترمض الأسمى من وراء هذه التقنيات الاقتصادية ؛ مَحَوُّ الْفَوَارِقِ
الكَاذِبَةِ ؛ وَانصاف الطوائف اللاعبة ؛ واستنقاذ أُرْمَةِ الْبِلَادِ مِنَ الْأَيْدِي الَّتِي
عَالَ عِبْنُهَا بِهَا ؛ ومواجهة أفتياء المسلمين بالحقيقة التي تهامت بها الأفواه ،
وأكدتها تجارب الماضي القريب والبعيد .

وهذه الحقيقة تقوم على أنهم لم يعرفوا حق الله ، ولا حق الناس فيما أوتوا من نعم ، وما ملكوا من أموال :

سبراً أباً الصقر فكم طائر خراً صريماً بعد تحليق !

زوجت نسي لم تكن كفاها فصانها الله بتطليق !

لا قدسست نعمي تتربلتها كم حجة فيها لزنديق

ولئن كانت الأموال في أيدي السفهاء مثار زندقة قديماً ، لقد صارت الآن مثار إلحاد دولي منظم مسلح .

فهل للمسلمين أن يتلافوا هذا المال ؟ .

إن هذا الاسلام لا تستقيم أموره ، مع هذه الظالم المقررة بين أهله .

وحرى بنا أن نعيد النظر في شئوننا ، على ضوء ما استفدنا من عظات ، واضعين نصب أعيننا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله استخلص هذا الدين لنفسه ، فلا يصلح لدينكم إلا السخاء ، وحسن الخلق ؛ ألا فزبنوا دينكم بهما » .

الفترة التي يجب أنه عمل :

بين الرأسمالية والشيوعية عداوة بادية ؛ وبين الدين وكلتا الزعتين الاجتماعيتين خصومة قاسية .

فالبرنامج الشيوعي ، يقوم على محاربة الرأسمالية ومنازلة الدين .

والبرنامج الرأسمالي ، يقوم على مجافاة الدين ومعاداة الشيوعية .

وقد تصطلح الرأسمالية مع بعض التعاليم السماوية ، وتظهر العطف على الدين

يُمِيش تحت إبطها !!

وقد تصطلح الشيوعية مع الراسم الدينية ، وتبسط يدها لها ؛ لتأمن

كيد رجالها !!

والحقيقة أن للأديان عامة ، وللإسلام خاصة ، توجيهاً اجتماعياً دقيقاً لا ريب فيه ، لم تهانده الرأسمالية ، ولم تواله الشيوعية للآن . .
وزيد أن نعالج هذه الصلات في أفق صريح ؛ لنستكشف أطوارها ،
ثم نصالح بين الدين وبين ما يوائم قواعده وأهدافه ، من نتائج الفكر الإنساني
وتراث الحضارات الحديثة أبناً كانت .

إن أتمهى ثمرات الدين الصحيح ، وأكرم هداياه للمجتمعات ، وأنبأ
ما يفرسه في دماء الناس ، ويدير عليه معاملاتهم ؛ هو الإيمان برب واحد
لا شريك له ، وعبيد مشتركين في هذه الحياة . . يعيشون لأداء الرسالة التي
خلقوا من أجلها .

ومعنى هذه الحقيقة ؛ أنه ما دام الخلق والأمر ، والخفض والرفع ، والضرب
والرفع ، لله وحده ، فلا عبودية إلا له .

ومن ثم تنقرر الحرية الإنسانية ، فلا يجوز أن يستعبد بشرٌ لبشرٍ .
وأنه ما دام الناس جميعاً ، قد حملوا عبئاً واحداً ، واشتركوا في رسالة
واحدة ، وتناهم أب واحد ، وضمهم في النهاية مصير واحد ؛ فهم إخوة .
ومن ثم تنقرر الأخوة الإنسانية .

ثم إنه ما دام البشر ، يتفقون — طوعاً أو كرهاً في هذين الوصفين ،
فيجب أن يتساووا في حمل تبعاتهما ، فلا يسمح لأحد بتناول ، ولا بين اثنين
بتظالم ومن ثم تنقرر المساواة الإنسانية . .

وإذن من الدين الصحيح ، وعليه وحده ، تقوم الحرية والإخاء والمساواة .
وقد فهم الشر من عهد نوح ومن قبل الطوفان ؛ أن الدين لا ينفك عن
هذه الخاتمة جملة .

ومن من آمن على هذا الأساس وكفر من كفر على هذا الأساس .

واسطر إلى الكافرين في « - نوح - ناد يقولون :

« قَالُوا أَوُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ؟ قَالَ وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ؟ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ . وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ » .

فقد رفض نوح أن يطرد المؤمنين ؛ الذين وصفهم الراسماليون بأنهم الأرذلون !!

وهذا الذي حدث قبل الطوفان ؛ تكرر مثله تماماً بعد عشرات القرون ، إذ مضى الراسماليون في مكة ؛ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ يطلبون منه طرد الفقراء من مجلسه ؛ إذا أراد أن يؤمنوا هم به ؛ وكاد الرسول يسمع لهم لولا أن نزل القرآن الكريم يقول :

« وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ . فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ . وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ، لِيَقُولُوا : أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا ؟ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ؟ » .

لقد كان الرسولان الكريمان ؛ نوح ؛ وعهد عليهما السلام يدعوهم إلى دين الله . ويرُبيان الأمم ؛ على أن هذا الدين صِلَةٌ بين الله وعباده .

وأن من حق هذه الصلة أن تشيع في كل مجتمع عناصر العدالة والسعادة بين بنيه ، أي لا بد من سيادة الحرية والإخاء والمساواة فيه .



وقد عز هذا التوجيه على الراسماليين ، وتواديوا قبيل لبد قبيل الثورة عليه . حتى ان القرآن يتساءل ، مستكراً شيوع هذا منطق الطاغى بينهم :

« كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا : سَاحِرٌ
أَوْ مَجْنُونٌ . أَنْتُمْ قَوْمٌ طَافُونَ ، فَكُلَّ عَنْهُمْ فَأَنْتَ بِمَلُومٍ » .

وقد بقي هذا النزاع على حدته ، واضطرت الرأسمالية للخضوع له في عهد
الأنبياء ، وأتباعهم من الحواريين والصحابه المخلصين . .

ثم بدأت الأمور تتحول عن مجراها ، فترحلت البيانات — على أيدي
رجالها — عن مبادئها التالية . . . وزلت الرأسمالية قليلا ، عن بعض صلفها
وغرورها ، فعولت من ذلك ضرب من التدبير المدخول ، لم تتقدم به الإنسانية
خطوة ، ولم تسعد به الشعوب لحظة .

ولقد جاء الإسلام فنى على من سبقه ، هذا التشويه لرسالات الله ،
وحذر أتباعه أن يميلوا عن الصراط المستقيم .

ثم جدد الإسلام شباب المبادئ الفاضلة والمثل العليا ، التي بشر بها
النبيون قديماً ، وأقام حكماً يرتكز في الداخل ، ويدعو في الخارج . . إلى
التدين الصحيح ، التدبير الذي يتخذ طوائف المستضعفين ، ويرغم أنوف
التكبريين ، ويحررهم يسوى ويؤاخى ، بين الناس أجمعين .

وقد استيقظت المسيحية أخيراً ، وحاولت أن تصلح مسلكها في ميدان
الحياة العملية ، ولكن يظهر أنها جاءت بعد ما فاتها القطار .

فبالرغم من التصريحات الاشتراكية الثيرة ، التي يذيعها رئيس أساقفة
{ كنتربرى } — حتى لقب بالقسيس الأحمر — فإن العالم لم يبد منه أنه عادت
إليه ثقته في الكنيسة وتعاليمها .

ومل ذلك راجع إلى التاريخ الممزن الطويل ، الذي سجلته الإنسانية
للمصائدات العلمية والسياسية والاقتصادية .

تلك التي أوقعها رجال المسيحية بمخصومهم ، من قادة النهضة الحرة ..
فضلا عن أن المسيحية إذا قيسَت بالإسلام في تعاليمه الاقتصادية ؛ شالت
كفتها ، وبدت كأنما ليس بها إلا الفراغ ...

ولهذا يصعب عليها جدا أن تمسك بالزمام في هذه الأمور ! !

إن بالإسلام — قرآنًا وسنة — من الخلمات التوفارة ، ما يمكننا من
صياغة أدق آله اشتراكية ، تضبط النافر والتجدد من شئون الناس .
كما أن بهذا الدين من خصوبة المادة ، ما ينمى رياضاً زاهرة ، من
الروحانية الفرواحة والفضائل النضرة ؛ لا يد منها لدم كل نظام وحماية
أى مجتمع . . . ! !

انظر الى القرآن تنزل به سورة تسمى سورة « الماعون » تقرأ فاتحتها ،
فإذا بها تعدُّ كفرًا : زَجَرَ الْيَتِيمَ ، ومجاعة المسكين ؛ وتقرأ خاتمتها ، فإذا بها
تجمل نفاقًا ، أن يضن صاحب شيء بإخارته ، لمن يستميره محتاجًا إليه .

ويكون من أوائل ما نزل به الوحي ، وفي طليعة ما يستمع الناس إليه
من مبادئ الرسالة الجديدة ، ويستقلون به على وجهتها في الحياة :

« قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ : أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ،
فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ ، وَاسْتَغْفِرُوا . وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ . . . »

وقد ذكر القرآن أغراضه في ذلك جملة .

ثم جاءت السنة بتفاصيل دقيقة ، تبين أحكام الإسلام في الحياة الرأسمالية
الناعمة ، وما يحف بها من زينة ومتاع .

فكانت نصائح النبوة في هذا المضمار حمة شمواء ، لم يعرف التاريخ

أصدق منها ، في زجر الناس عن معيشة الرخاوة والافتيات ، ودفهم — بقوة — إلى معيشة العمل والاختيشان ! .



إن هذه الطبقات المأيلة ، تنسبع من كل شيء على حساب غيرها ، وتفتن في تلوين أغذيتها على ما تهوى ، وعلى ما يمينها واسع رؤاها .
فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم : « إن أكثر الناس شبعاً في الدنيا ، أكثرهم جوعاً يوم القيامة » .

وحدث أن رأى النبي صلى الله عليه وسلم واحداً من هؤلاء التخمين ، فلم يفته تنبيهه إلى أن هذا الذي يأكله فوق طاقته . إنما هو منصوب من حاجات الآخرين . .

فمن جمدة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى رجلاً عظيم البطن فقال بإسبمه — أشار إلى بطنه بإسبمه — « لو كان هذا في غير هذا المكان . لكان خيراً لك » .

وقد ترى « الأعيان » في القرى والمدن ، يحتكرون الأطايب لأنفسهم ، ويرون ذلك شارة لازمة لتدعيم عزتهم ، وتكريم مكانتهم ، لأن الموائد الضخمة لضخام الناس ، والموائد الهزيلة لمأزليهم في الوضع الاجتماعي .

فيجيء الرسول العظيم فيكسر هذا الميزان ويقول : « ليؤنين يوم القيامة ، بالمعظم الطويل الأكل الشروب ، فلا يزن عند الله جناح بعوضة » .

وكان من تطبيق عمر للاشتراكية الإسلامية ، إن كان يذهب إلى مجزرة المدينة ، فمن رآه يشتري لحماً يومين متتابعين ، علاه بدرته ، ويقول له : هلا طويت بطنك لجارك وابن عمك !

وقد لاحظ عمر أن جابر بن عبد الله ، أسرف يوماً في شراء اللحم ، فلم يتركه حتى نُبّه . .

وما ذلك عن تحريم لما أحل الله .
ولكن عمر في كلته السابقة ، يريد حفظ التوازن الاجتماعي ، ولو أدى
ذلك إلى مراقبة أنفهِ التصرفات .
وهذا أسدق قه لدين الله ، وأعظم صيانة لأحوال الناس .

وتبع الإسلام أولئك المترفين في قصورهم ، فيم يطمعون ؟
يجب أن يأكلوا ويشربوا في الأواني المعتادة للجاهير ، من نحاس
أو زجاج أو غيرها .
أما أن يستعملوا أواني الذهب والفضة فلا . . . !
« إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة ، إنما يُجْرَجِر
في بطنه نار جهنم » .

وبم يفرشون أسرتهم ويكسون أجسامهم ؟ بالحرير ؟ لا . . .
يجب أن يؤثثوا بيوتهم ويستروا أبدانهم بالأقشة الشعبية .
فقد روى « لا يستمتع بالحرير من يرجو أيام الله » .
وعن حذيفة قال : « نهى رسول الله عن لبس الحرير والديباج وأن
يجلس عليه » . .

وقد أحل الدين للنساء أن يلبسن الحرير ، ولكنه حذرهن الفتنة به . . !
وأخطر ما في هذه القصور ، لياليها الحمراء ، ومتعها السادرة ، وشهواتها
الجامعة ؛ إنها تكسب الكثير جداً وتعمل القليل جداً .
فهي توجه نشاطها المدخر إلى العريضة والنزق ، وتغلاُ أيامها الفارغة
بالعبث والمجون .

ومن فديم . كان أسلوب هذه القصور الداعرة ، يستنزل على من فيها
صواعق السماء .

وقد حذر الرسول الأعظم سراً هذه الأمة . أن يهيجوا في معيشتهم هذا النهج الخبيث ، وأن يندفعوا مع الغرائز الحيوانية الطائشة ، التي تلب عبيدها كلاباً وخنازير !!

أفترام أسفوا إلى هذا النذير . واتفقوا من هذا التحذير !! كلا !
فمن أبي أمانة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يبيت قوم من هذه الأمة ، على طعم وشرب ولهو ولعب ، فيصبحون وقد مسخروا قردة وخنازير ، وليصينهم خسف وقذف ، حتى يصبح الناس فيقولون : خسف الليلة ببنى فلان ، وخسف الليلة بدار فلان ؛ وترسلن عليهم حجارة من السماء كما أرسلت على قوم لوط على قبائل فيها وعلى دور . . . بشرهم الخمر ولبسهم الحرير ، واتخاذهم القينات وأكلهم الربا ، وقطيعة الرحم » .
ولئن كانت ملائكة العذاب قديماً ؛ قد تولت تأديب الأمم المجرمة ، إن زبانية الجو وشياطين التدمير ، والمهرة في فنون الحرب الحديثة ؛ سيتولون عن الملائكة هذه المهمة .

وهكذا كلما ارتد الناس في مفايشهم إلى حيوانات ، ذهب بعضهم ضحية بعض الحروب والفارات .

فإن يكن هذا موقف الاسلام من الرأسمالية الطاغية ، فما الذي يرب الطبقات العاملة منه ؟

ولماذا تلاحت الضخائن بين الشيوعية والاسلام ؟ فأصبحت الشيوعية في كثير من البلاد حلم الكادحين ؟

وأصبح الاسلام وغيره من الأديان رمز الرجعية ؛ التي تظن الجماهير في سيادتها سيادة الطوائف الماطلة ، وإذلال الطبقات العاملة ؟
هذه هي العقدة التي يجب أن تحل .

واستحكام الضيق في هذه العقدة ، يرجع إلى أمور كثيرة .
منها أن التفكير الشيوعي ، شديد التعصب لما عنده ، شديد الثورة على
ما عنده غيره ، قليل الاستماع إلى آراء مخالفيه .
إنه تفكير الموتور لا أصابه ، فهو يريد أن يثار ممن يقابله ، ويحسب أن
الجميع أعداء له ألداء .

ومنها أن الإسلام - باعتباره ديناً - يحمل السمعة التي نالتها المسيحية
قبله ، وهي سمعة لا تشرف الأديان في مسلكها نحو الفطرة الانسانية
وحقوقها المقررة . .

والاسلام مظلوم في ذلك أشنع ظلم .
وتم أمر آخر يمحز في نفوسنا - نحن المسلمين - : أن الحضارة
الانسانية لما تقدمت ، وبدأت تتكشف عن مذاهبها السياسة والاقتصادية
المروفة ، كانت الفرعونية الحماكة ، والقارونية الكاذبة ، تنقسم الشرق
الاسلامي شرقسمة .

فتآمرت مع المالبسات الأخرى ، على اظهار الاسلام في شكل هو منه برى . .
لكن ، هل معنى ذلك أن يطمس الحق ، وأن تسقط مكائته ؟
ان عشر الجهود التي تبذل في ترويح الشيوعية أو في مكافحتها ، لو بذلت
في تفهم الاسلام وتطبيقه ، لكان ذلك أدنى إلى الصواب ، وأقرب إلى النجاح .
بيد أن الاسلام لن يعجب الرأسمالية الشرقية الحاضرة .
وسترى في موضع آخر مصداق هذا الكلام .

الرأسمالية الشرقية لا نسحق احتراماً :

ليست الخصومة بين الشيوعية والرأسمالية كما شرحنا آنفاً ، على المقائيد
الروحية والمثل العليا ؛ بل هي خصومة مادية جافة ، معروف ميدانها وهدفها .

والحرب التي دارت أو ستدور بينهما ، ليست من النوع الذي قال القرآن فيه : « هَذَا بَيْنَ خَصْمَيْنِ اِخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ » .

إنما هما خصمان اختصموا في بطونهم ! !

هنا يريد أن يزحم بطنه بصنوف الطعام ، ولا عليه أن جاع غيره . وذاك يريد العيش سواسية ، شبع مشترك أو جوع مشترك .

أما صلة الفريقين بالله فَصِلَةٌ كفر من ناحية ، ونفاق من ناحية أخرى .

والكفر والنفاق في ميزان الحقيقة سواء !

ولم يَدُرْ العراك بين الشيوعية العالمية والرأسمالية العالمية ، على تقرير الفضائل الانسانية المجردة ، وتقديس المثل العليا في الوجود .

فكم من حق تآمر الفريقان على إضاعته ، ومن مطمع تسارعا جيماً الى اقتناسه ، ومن أعراض تساويا في ذبحها ، وإباحية اتفاقا على إضاعتها وفرضها !

وأنى لها الهدى ، وقد حُرِّمَتْ من أغزر التابع للهدى في هذه الأمور الخطيرة ؟ حرماً من الدين وتوجيهه ! ان الدين وإيمانه ومثليه ، في عزلة قصية عن تلك القضايا الهامة .

ويقضى الأمر حين تنيب تيم ولا يستأرون وهم شهود إن هذه المركبة الطاحنة على الرغيف وملحقاته تستحق النظر الطويل . وإذا كان الدين قد أبدعها قلة أكثر من به . فلن يهمل حكمه عاجلاً أو آجلاً ، ولا يجوز أن يطول أمد ذلك الإهمال على أية حال .

إن أول ما يأخذه الإسلام على الرأسمالية — باعتبارها نظاماً جُربَ وشهد العالم تطبيقه وآثاره — أن الذي يربح منه طبقة معدودة جداً ، وأن هذه الطبقة 'تراجمة' ، تُقبل على الدنيا إقبالاً عارماً ، موصول اللذة بمحدود اللذة ، تأكل الترت أكلاناً ، ونحب المال حباً جماً .

وهذا الملك تولد عنه خطران بالفان ، فالإقبال على الدنيا ، ومواتها
الفرص الواسعة للإفادة منها كره هؤلاء القوم في الدين ، وجعلهم يتجهمون
لديها ، ويتبرمون بتوجيهاته .

وهذا سر وقوف الرأسماليين القديس في وجه الرسل الأولين ، وقفة
سافرة الطغيان ، فصل القرآن مظاهرها ، في كثير من سورة .
وكما ينصرفون عن الدين هم أنفسهم ، يصرفون غيرهم عنه كذلك .
فإن عيون الجبايع عند ما تتطلع إليهم ؛ لا ترد إلا وهي مليئة بالحقد الأعمى ،
والغيظ المكثوم .

ولأمر ما ، كفرت الشيوعية بكل شيء ؛ فقد تمخضت عنها بينات ،
سلبها الحرمان كل شيء فلم يترك لديها إلا تفكير الثوار للدمرين .
ثم إن الإسلام يعنق بالرأسمالية ؛ لأنها لم تضع نظاماً جاداً لمحاربة الفقر ؛
بل لم تؤسس حكماً على فكرة إراحة الناس منه .

مع أن الحكم في نظر الإسلام ، يجب أن يكون وسيلة فعالة لمحاربة
الضوائق العامة والخاصة .

وهي الحاكم أن يسن من التشريعات والأنظمة ، ما يصل بالريعية إلى
هذه النتيجة المحتومة .

فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من ولاه الله شيئاً من أمور
المسلمين ، فاحتجب دون خلتهم وحاجتهم وفقيرهم ، احتجب الله دون خَلته
وحاجته وفقره يوم القيامة » .

وفي رواية أخرى : « ما من إمام يطلق بابه ، دون ذوى الحاجة والخلّة
والسكنة ، إلا أغلق الله أبواب السماء ، دون حاجته وخلته ومسكنه » .
وروي معاذ هذا المعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه قال :

« من ولي من أمر الناس شيئاً ، فاحتجب عن أولى الضعف والحااجة ، احتجب الله عنه يوم القيامة » .

والنظام الرأسمالى يهوى بالضعفاء والمحتاجين فى مكان سحيق ، ولا يتعرف إليهم إلا أدوات إنتاج ، محترقون فى النار التى تطفى للسادة ، ما لذ وطاب ، ثم تتحول — بوقودها الآدى — إلى عالم من . . من التراب !

وقد كان الحاكم المسلم الرشيد عمر بن الخطاب رضى الله عنه شديد الحذر على جمهور المسلمين من هذه المصاير المخرقة .

ولما كتب إلى أحد أمراء الجيوش الخطاب الآتى ، يرسم له طريق معاملة المسلمين .

عن أبى عثمان النهدى قال : كتب إلينا عمر بن الخطاب ، ونحن بأذربيجان ، مع عتبة بن فرقد فقال : « يا عتبة : إنه ليس من كدك ، ولا كد أهلك ، ولا كد أملك ! فأشيع المسلمين فى رحالم ، مما تشبع منه فى رحلك ، وإياك والتنعم ا وزى أهل الشرك ، ولبوس الحرير » . وهذا الخطاب سارم فى أوامره ؛ لأن الفاروق صادق الإبانة عن روح الإسلام ، صائب النظرة إلى أحوال الرؤساء مع العامة .

فهو يريد أن يلزمهم حدود الله طوعاً أو كرهاً ، ولا يريد أن يولد فى عهده نظام الطبقات .

هذا بعض ما يربب الإسلام الصحيح من الرأسمالية الطاغية ، التى عرفتها — ولم تعرف غيرها — بلاد الاسلام المنكوبة ، والتى يراد تخفيف بعض أوضاعها بتشريع متواضع ، كتقييد الملكيات الكبيرة . أفهذا كثير ؟؟ .

ما أشبه الليلة بالبارحة ! ما أشبه حركة تقييد الملكيات اليوم بحركة تحرير الرقيق فى القرن السابق .

كلتا الحركتين طاعة محقة لأوامر الاسلام ، وزول حق عند تماليه الحق
ومع ذلك فأصدقاء هذه الحركات ، يل قاذبها ، ليسوا من رجال الدين .
وتفصيل ذلك ، أن المصور الوسطى حفلت بحركة اختطاف واسعة النطاق ،
أشرفت على تنظيمها عصابات مسلحة ، كانت تختطف الرجال السود من
الناطق الحارة ، والفتيات البيض من مناطق الشمال .

وهؤلاء النساء من الرجال والنساء ، أحرار أحرار ، لا يمارى في إثبات
حق الحرية لهم ، من له مسكة من عقل .

ومع هذا سخر في الخدمة كثير من المبدان السود ، كما سخر في التهمة
كثير من هؤلاء الجوارى الجيلات ، وقامت أسواق النخاسة تحت سمع وبصر
حكام الدنيا بالجبروت ، وحكام الدين بالفتوى ، فلم يتحرك للانكار عليها أحد .
ولو سألت أحد المختصين بإصدار الفتوى : هل يبيح الإسلام هذا الرق ؟
لنظر في كتبه لحظة ، ثم خرج لك بفتوى لها عرض وطول ، يثبت لك
فيها بالآيات والسنة ؛ أن القرآن أمر بوجود المبيد والإماء وأن الرسول وصحابه
استرقوا عدداً لا يحصى من الكفار ؛ وأن أئمة الفقه فرقوا آلاف المسائل
على أبواب شتى ، تدور حول مشروعية الاسترقاق . . الخ .

وبهذه الفتوى يختطف الأحرار ويستذلون ، وتؤسس للنخاسة مناسر
ومتاجر في الشرق الاسلامى .

وهى فتوى يخرج الواقع لها لسانه ! ويصب الدين عليها وعلى صاحبها
صواعقه .

فبين ما تضمنت من مسائل العلم ، وبين ما سئلت عنه من واقع الحياة ،
بُعدُ المشرقين ، وكذلك يبيد التاريخ نفسه .

فالجمهور اللاغب من طول العمل وضآلة الأجر ، المحروم من حقوق الحياة
ونعمة الاسترواح ، ينظر إلى نفسه وإلى غيره ، فيرى أملاً كلاً لا حدً لضخامتها ،

جئت من سمعت ثم بقيت بين الناس سناداً لأجبت والطاقوت .
 فإذا طالب أحد بتقييد ملكيات ، حق أصحابها فيها أو هي من بيت
 المنكوبت قيل له : إن الاسلام يمنع تقييد الملكيات ، كما قيل في القرن السابق :
 إن الإسلام يمنع اطلاق الرقيق !
 فأى إساءة للاسلام أبلغ من هذه الإساءة ؟ وأى سد عن دين الله أشد
 من هذا الصد ؟

إن تقييد هذه الأملاك التي نهبت ، كتحرير هؤلاء الرجال الذين سرقوا
 كلامها وضع للأمور في نصابها .
 وقد أثبتنا — قبل — أن الإسلام لا يرى بأساً أبداً في تقييد التملك ،
 حتى لو كان المالك يتحرى في كسبه ، أن تكون ثروته درهماً درهماً ، حلالاً
 من حلال .

وفيا سقنا من الدلائل في الفصول السابقة ، ما يجمع كل جبار عنيد ،
 وما يخرس كل متفقه بليد .

إن الرأسمالية الشرقية تخشى من الشيوعية — إذا دخلت — أن تحارب
 الأمطل والتمطلين ، وأن تناصر العمل والمال ، وأن تصدر المروق ، وأن
 تنصف المظلوم ، بالطرق الدامية التي تسلكها في إشعال ثورتها وتحقيق غايتها ،
 فهل هذه الرأسمالية تأمن الاسلام ، وترجو في ظله ، أن تبقى آنامها من
 غير نكير ؟

الحقيقة أن هذه الرأسمالية ، إذا كانت تخمد الشيوعية على نفسها مرة ،
 فيجب أن تخمد الإسلام على نفسها مائة مرة !
 فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله !

ومن يصون الحقوق ويعحق المظالم . ويمسح المار ، ويقاقل الفجار ، إذا لم
 يكن الدين المدين من رب العالين !

صحيح أن الشيوعية لا تحترم العقيدة الدينية ، ونحن نحارب الإلحاد أبناً
كان جانبه ، .

ولن نسمح لنحلة من النحل الشاردة ، أن تسطو على الوحي السماوى
وتخدش مكانته .

ولكن ماذا يلقى الدين من الحفاوة والإكرام عند أحزاب اليمين ،
وقد فقدوا عند أحزاب اليسرة ؟ .

يا لضيمة الدين عند الفريقين !!

كل ما هنالك أن بعض الرجال الخبيثاء ، يحسن أن يمثل سمات الخشوع
والتقوى لحاجة في نفسه ، ولا تقوى هناك ولا خشوع ..

ولعل من المضحكات البكيات ، أن نرى صحفاً معروفة بالمجون المزمين ،
صحفاً من النوع الذى يضع على وجهه « أجر » دائماً ، والذى لا عمل له
إلا تحريك الشهوات الدفينة ، وإثارة أخس المشاعر فى دماء الشباب ، ودفع
مواكب الحياة مجنونة لا ضابط لها من دين أو خلق .

هذه الصحف التى تنق طبولها لأنصار الرجعية فى هذه البلاد دقاً عنيفاً .
تجدها تخاصم الشيوعية ؛ لأنها ضد الدين !! ولجأة ترى محررى « آخر
ساعة » و « أخبار اليوم » وقد لبسوا عمامم التقوى ، وأعلنوا الحرب على
الشيوعية الملحدة !!

هذه طريقة فى الحرب لا تهزم الشيوعية ، ولا تنصر الدين .
والطريقة المثلى هى علاج الأزمات التوطئة ، بتعاليم الاشتراكية
الإسلامية الناجمة .

وإلا فيقول الناس : إن الدين يمشى مع فوافل الظالمين ، فنخسر الدنيا
والدين معاً ، وصدق القائل :

زَقِّعْ دُنْيَانَا ، بِتَمْزِيقِ دِينِنَا فَلَا دِينَآ يَبْقَى ، وَلَا مَا نَرِيعُ

وصحيح أن الشيوعية لا تحترم الديمقراطية السياسية ، وأنها تقيم نظاما يكبت الآراء ، ويطارد المحصوم ، ويستهن بأعظم ما وصلت إليه الإنسانية من « حرية الرى » .

ونحن نحترم الحريات العامة ، ونغنت كل أثاره للاستبداد السياسى ، أو الضنط الاجتماعى .

ولكننا نيكى على هذه الحريات من استمتع بها ، وثم بمجوحة الحياة فى رحابها . ولقد عادى الأمريكان الشيوعية عن اقتناع مجرد ، ورضاً ظاهراً ، بأسلوب الميثى الذين يسرون عليه ؛ فلا يجوز أن يفرض عليهم ما لا يقبلون .

إن حرية الرأى هناك مقدسة ، وإن موازين الرجال هناك مضبوطة . أما لدينا — فوا أسفاه — لا يوزن الرجال بالرأى ، ولا تعرف للرأى كرامة ، ولا نعرف من الديمقراطية إلا اسماً لا مسمى له ، وإلا شبحاً لا روح فيه ..

وقد سقت لك نبأ المصيبات المألية ، التى تنصرف فى الاشغابات ، وتتناون مع الحكومات !!

ماذا علينا لو جعلنا مظاهر العدل الاجتماعى ، ترتكز على دعائم الوعى السماوى ، فنقدم للإنسانية نظاماً يصحح سلتها برها ، ويصحح ما بين الناس من صلات ؟

إن الأخوة التى ينادى الإسلام بها تجعل الأمة جماء أسرة واحدة ، تربط بين بينها أواصر قوية ، من دم العقيدة المشتركة ، وأهباء الواجبات الموزعة على الكبار والصغار .

وهذه الأخوة ؛ لا تسمح أبداً بوجود سادة متجبرين وأتباع مستذلين ؛ ولا تسمح أبداً بأى خلل اقتصادى ، يودى إلى هذه الحالة المنكرة .

وكلمة « الأخ » حسين هيكل مثلاً ، أو « الأخ » مصطفى النحاس ،
يجب - إسلامياً - أن تكون أسدق في دلالتها على الديمقراطية المطلقة ،
من كلمة « الرفيق » ستالين أو « الرفيق » مولوتوف في الاتحاد السوفيتي .
أو كلمة « مستر » تشرشل و « ومستر » لايدن ، في الجزائر البريطانية
ذات النظام الشعبي المريق .
ذلك إن كنا نريد حقاً ، أن نجعل من الأخوة الإسلامية برنامجاً
واسع النطاق ، لمحو الفساد الاجتماعي ، والفوارق الاقتصادية الجائرة
التي تسنده .

مجمولة :

أذاع روتر هذا الخبر بثبته هنا ، ونسوقه إلى جمهور المسلمين ؛ ليقارن بين
 أخلاق زعمائنا ، وأخلاق زعماء الأمم الأخرى ، ثم يرى أي الفريقين خير
 مقاماً وخير مكاناً ؟

(نيوجرسي في - دهش عمال أحد مصانع أدوات الراديو هنا ؛
 إذ علموا أن زميلهم الجديد « جوناثان سريغوس » البالغ من العمر ٥٠ عاماً ،
 كان رئيس وزراء لتوانيا سنة ١٩٣٩ م . وقد وصل إلى أمريكا في الشهر
 الماضي . ويشغل مبدئياً في هذا المصنع ، بأجر قدره ثلاثون دولاراً
 في الأسبوع ! ورئيس الوزراء السابق مهندس ميكانيكي وقد تحدث عن
 تجاربه في ظل الاحتلالين الروسي والألماني لبلاده قائلاً : لقد شهدت أياماً
 مظلمة جداً .) .

طالعت هذا النبأ ، فازدت يقيناً بمظلمة المستوى الأدبي الذي وصل
 إليه هؤلاء القوم ، ورفعة المنزلة التي وضعوا فيها العمل والمال ، ودقة الموازين
 التي يحكمون بها على الناس .

فالرجل وكفايته قرينان ، يملوان معاً ، أو يهبطان معاً !
والرجل الكفء كالأسد المهيّب ، لا يعدم مكانه الكريم حينما حل .
ولو بدل من أشجار الغابة قضبان السجن ، فلن يشحول كلبا
على أية حال .

والعمل في أية مهنة ، شرف يقصر عن مناله أحد رجلين :
إما رجل لا يحسن أن يصنع شيئاً فهو عاطل عاجز لا قيمة له ولا خير
فيه ، مهما أحبط بمظاهر الأبهة والتكريم !
وإما رجل يحسن أن يصنع شيئاً ، ولكن أدركته عقلية كبراء
الشرق ، تلك العقلية القنطرة المريضة ، التي تظن العمل ضمة لا تليق ،
ولا تقبل من العمل إلا ما كان صورياً ناعماً ، ولا تطعم من الكسب
إلا ما كان نهباً محرماً .

هذا لدينا وحدنا ! في الشرق الاسلامي الناهض .
أما هذا الوزير الذي قاد بلاده يوماً ، فإنه لا يأنف أن يشتغل عاملاً في مصنع ،
عاملاً بين زملاء عديدين !

لا عضو مجلس إدارة بين الرؤساء المديريين ، ولا مساهم مجلوباً بين كبار
المساهمين ، كما هي الحال عندنا ، إذا أريد تشغيل الوزراء السابقين ! .
إن « ليتوانيا » ليست دولة كبيرة كأمریکا وانجلترا ، ولكنها دولة كبيرة
كأكثر دول الجامعة العربية ، بل هي أوسع رقعة وأغزر سكاناً وأرقى درجة ،
من بعض دول الجامعة .

ومع ذلك ، فيستحيل أن يخطر ببال أحد وزرائنا ، أن يشتغل
عاملاً في مصنع ؛ لأنهم يكفرون بكرامة العمل ، ويرمقون كتل العمال
بالنظر الشرر .

ويظنون من الفرص الطيبة التي أتاحها القدر لهم ، أنهم لا يأكلون من عمل أيديهم .

بل يظنون دعائم مجدهم في أن يأكلوا من فضول ثرواتهم ، وأن يستريحوا في ظلال قصورهم .

وبهذا الفهم الأحمق ، لحقائق الأمور ومبادئ الأخلاق ومقاييس الرجولة ، يريد هؤلاء الزعماء أن يتقدموا الصفوف ويقودوا الشعوب . . . وقد قادوها ضللاً . ولكن ، إلى الهزيمة والمار .

لقد قرأت هذا الخبر ، فذكرت تاريخ الأسلاف الأجداد من أصحاب رسول الله ؛ وذكرت كيف أسقطت الأنساب الرفيعة ، وكيف عصمت الزاعم الفارغة ، وكيف طرح من فضائل الرجال كل شيء من حسب وجه .

وبقي فضل الكفاية الرائعة والأمانة الفارعة ، فضل الرجولة المتألفة بمعدنها الحر ، وعصرها الكريم ، وإن عريت عن المال والجاه ، والحسب والنسب ... عن هائد بن عمرو ، أن أباسفيان أتى في نفر على « سلمان » وصهيب « وبلال » — وهؤلاء من فقراء المسلمين وعامةهم — فقالوا لما رأوه : ماأخنت سيوف الله مأخذها من عنق عدو الله .

فقال أبو بكر : أتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم ؟
وأنى النبي فأخبره ، فقال النبي له : لعلك أغضبتهم ، لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك !!

فأتاهم أبو بكر فقال : ياإخوانه أغضبتكم ؟ قالوا : لا . ينفر الله بك ياأخى .

ذلك أن الرسول وإن عفا عن سيد قريش . فلن ينسى أن سيد قريش هذا ، قد سبقه في ميدان الفضل والكرامة ، من كانوا أمس هيئدأله ، فهو يرفض أن ينضبهم من أجله !

مأحرانا بإدراك هذه المبادئ جلة وتفصيلا .

لقد نسيناها فنسينا أسباب النصر والتقدم .

إن الأسر الكبرى التي تحيط بأسمائها هالات المجد والرفعة ، إنما أسسها رجال ، بنوا أشخاصهم على الكدح والفتوب .

جاء من بعدهم من يننى الراحة على صيغهم ، ومن ينشد الزمامة لأنه تحدّر منهم ، وربما أف من القيام بعمل ما كان أبأوه الضخام بأنفون أن يضعوا أيديهم وأقدامهم فيه ليقنأوا منه !! ؟؟

أرى هؤلاء الأنوام الذين يصفون أنفسهم بأنهم أشراف ؛ لأن بينهم وبين شجرة النبوة مسافة يمشى الراكب فيها أربعة عشر قرنا حتى يصل إلى أصلها ، إن صح أنهم انبثقوا منه !!

إليك لو كلفت أحدهم بعمل يعيش منه ، كما اشتغل — قبلا — على ابن أبي طالب لاعتقد أنك تكبره الله ورسوله وتحقر آل بيته ! أما على نفسه ، الرجل العظيم حقا ، فاسمع بعض نبئه :

عن فاطمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاها يوما فقال : أين ابنائى ؟ — يعنى حسنا وحسينا — قالت : أصبحنا وليس فى بيتنا شيء يذوقه ذائق ، فقال على : أذهب بهما ، فإنى أخاف أن ييكيا عندك ؛ وليس لديك شيء .

فذهب إلى فلان اليهودى فتوجه إليه النبي ، فوجدهما يلعبان فى شربة ، وبين أيديهما فضل تمر !

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألا ترجع ابني قبل أن يشتد الحر ؟ فقال على : أصبحنا برسول الله وليس فى بيتنا شيء ، فهلا جلست حتى أجمع لفاطمة ففضل تمرات !!

فجلس الرسول صلى الله عليه وسلم حتى اجتمع لقاطمة ففضل تمر ، وضموه
في خرقة . ثم مادوا جميعاً .

ويقول على كرم الله وجهه — في وصف عمله هذا — : لم يكن في بيتي
شيء آكله ، ولو كان في بيت النبي شيء لبغضني ! فانطلقت إلى يهودى في بستان
له ، ببعض نواحي المدينة ، وأطلمت عليه من ثغرة في جداره ، فقال : مالك
يا أعرابي ؟ هل لك في دلو بتمر ؟ قلت : نعم افتح لي البستان . فدخلت .
فجملت أنزع الدلو ويعطيني تمر ، حتى ملأت كفي . . .

هذا الرجل الكبير ، أتصدّق أن من ذريته من يريد أن يحيا عاطلاً ،
وأن يقتات على أمة محمد صلى الله عليه وسلم بنسب إليه ، صحيح أو لصيق ؟
يا شعوب الشرق : انصبوا الرجال إلى أعمالهم ، فمن لا عمل له ، فاحرقوا
نسبه ، واقطعوا سببه !

يا شعوب الشرق لا تخنموا للأوهام ، ولا يبهركم ما يعلأ الأيدي العاطلة
من حطام .

إن اليد العاملة هي العليا ، واليد العاطلة هي السفلى .
فلا تقيسوا ميزان الحقائق ؛ وإلا انقلبتم بكم موازين الدنيا ، وتسكرت
لكم أرجاء المالمين .

يا شعوب الشرق : سوّوا صفوفكم من جديد ، واجعلوا المالمين هم
السادة والمطلين هم العبيد ؛ فغرام أن يحيا العاطل ؛ بئله أن يسود . ا

(٥)

المتحدث الرسمي باسم الاسلام...

حرية الرأي^(١) :

في أوج الحضارة الإسلامية كانت حرية الرأي مكفولة إلى حد بعيد ، وكان البحث عن الحقيقة وتعرّف وجه الصواب ، ميسوراً لكل من واثته الوسائل الصحيحة .

وحيث لم يوجد في مسألة علمية ، نص يملو على الشبهة ، ويثبت أمام التأويل ، فإن الجال رحيب أمام عقول الرجال .

أجل ، حيث تتكاثر الأدلة ، وتتلون أساليب الفهم — في حدود قواعد اللغة — وتختلف الأنظار ، ويختلف وزن المصلحة العامة ، ويتسع الأفق ، أو يضيق أمام مبتنى الحق ، الساعى لكشف النقاب عنه ؛ ففي الأمر مندوحة ، ولا حرج على المسلم أن يعتنق أى مذهب ، ويجنح إلى أى رأى . .

ومن أقوال أبي حنيفة في هذا المعنى ، وهو في طلبية المجتهدين فضلاً وعلماً « هذا الذى نحن فيه رأى لا نجبر عليه أحداً ، ولا نقول : يجب على أحد قبوله ، فمن كان عنده أحسن منه فليأت به » ١ ١

وقال أيضاً : « ما جاء عن رسول الله فعل الرأس والمين ، وما جاء عن الصحابة اخترنا ، وما كان من غير ذلك فهم رجال ونحن رجال » .

وكذلك قال مالك « كل امرئ يؤخذ منه . ويرد عليه ، إلا صاحب هذا المقام » معنى رسول الله .

ولم يكن هناك موضع لتعصب ذميم ، أو جود بليد .

فإن هذه الآفات العقلية ، لا تصيب إلا قصار الباع ، ولا تمرى إلا كل ممموز في فضله ، مطمون في عقله .

(١) كتب هذا الباب وقت أن كان الفيخ حسين غلوف مفتياً للدار المصرية .

بل إن المجتهد الحر ، ما كان يزيد على أن يقول : رأيي صواب يحتمل الخطأ
ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب .

وقد أَرْضَى الجميع ، أن الاسلام احتقن بحرية البحث ، ولم يقصر رحمة
الله على من أصاب الحق في بحثه ، بل جعل للمجتهد المخطئ أجراً .
وإن يكن نصف أجر المصيب .

فهذا أفضل ما يقدمه دين ، لبعض العلماء على التحري والتدقيق
والمصابرة ، واستنفاد آخر ما لديهم من ذكاء وجهد .

ثم هم بعد ، على منازلهم من فضل الله ، بقدر ما وقفوا إلى إصابة الحقيقة .
أو القرب منها ! .

على هذا الأساس سنناقش حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
الشيخ محمد حسين غلوف ، فيما ساق أخيراً من آراء ، حول نظام الملكيات
في الإسلام .

ولعل القارئ قد لاحظ أننا في مقالاتنا^(١) السبع السابقة ؛ قد رددنا على
كثير من المبادئ الفقهية ، التي أريد فرضها على الإسلام .

وأبناً — بشق النصوص والقواعد — أن الاسلام لا مانع لديه من تقييد
الملكيات ، وأن أية حكومة تجدد في ذلك مصلحة الشعب فالاسلام ظهير لها ،
فيما تضع على الأملاك من قيود وحدود .

بل إننا أبناً أن الاسلام يحكم بمصادرة كثير من الأملاك ، التي تحوم
حول تملكها التهم ، ولا يعرف لها مصدر مشروع من كسب حلال .

ولن نمود إلى تكرار ما أسلفنا شرحه ، ولكننا نضيف زيادة موجزة
إلى ما سبق ، بعد ما اطلعنا على كراسة صغيرة ، لفضيلة المفتي ضمنها أشياء
لم نرُ بُدّاً من الوقوف عندها معقبين .

(١) أغلب فصول الكتاب لغير مقالات متفصلة حسب الأحداث التي واجهت البلاد

الدفاع عن الرأى :

إذا قال قائل ، إن للإسلام نظاماً مستقلاً برزت للحياة ، وطبقت منذ بضعة عشر قرناً . قبل أن تولد المذاهب الاجتماعية الحديثة .

ومن ثمّ فلا يجوز وصف الإسلام بأنّه ديمقراطى ، الذى تلحقه بالبادىء المستعذنة أخيراً .

فإن لهذا القائل وجهة نظره التى لا اعتراض عليها ، وعليه أن يذكر بوضوح ما شرع الإسلام للناس ، فى ميدان السياسة وفى ميدان الاقتصاد . وله أن يتعرج من وصف الإسلام بأنه دين ديمقراطى فى الحكم ، أو اشتراكى فى المجتمع .

فقد يخشى من هذه الصفات الطارئة أن تحوّل من مجراء الطبيعى ، أو تحكم عليه بأوضاع لا عمل لالتزامها .

ولعل هذه الملاحظة ، هى التى جعلت فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ، يرفض وصف الإسلام بأنه دين اشتراكى .

وليس معنى عدم وصف الإسلام بأنه اشتراكى ، أنه رأسمالى ؛ أو معنى عدم وصفه بأنه ديمقراطى ، أنه ديكتاتورى :

بل المقصود أن للإسلام أوضاعه الخاصة ، التى تملو على هذه المذاهب جميعاً وهذا حق .

وإنما وصفنا نحن الإسلام بأنه ديمقراطى ؛ لأن هذا الوصف فى نظرنا ، أقرب ما يكون لتحقيق الشورى فى الإسلام .

ووصفناه بأنه اشتراكى ؛ لأن هذا الوصف أقرب ما يكون لتحقيق العدالة الاجتماعية فى الإسلام .

والاختلاف في التسمية لا ضير فيه ، إنما الضير في أن نوم الناس ، بأن الاسلام دين رأسمالى ، وأنه يحافظ على الأوضاع الاقتصادية الظالة ، ويأمر بسفك الدم في الدفاع عنها .

وهذا ما قد يفهمه من يقرأ الرسالة ، التي كتبها فضيلة المفتى في هذا الموضوع ، والتي ختمها بهذا الكلام .

« لقد أسرف الكتاتيون في الطعن على الرأسمالية ، بحجارة لتلك الدعايات الهادمة ، وصوروها قناس بأبشع الصور ... »

فالدفاع عن الرأسمالية لا معنى له البتة في سدد الدفاع عن الإسلام .
ثم إن تصور الحياة الاقتصادية ، بأنها إما رأسمالية وإما شيوعية ، خطأ على .

فإن هناك مناهج اشتراكية أخرى كاشتراكية الدولة مثلاً ، التي يشجع إليها الإنجليز في بلادهم — وعداؤهم للشيوعية معروف —

وهناك نظم تعاونية ليس الآن مجال تفصيلها .

والهم أن أشد المذاهب الاقتصادية مجاعة لروح الدين هو المذهب الرأسمالى . وقد بدا أصحابه يتحولون سراعاً عنه ، ويحيطونه بشقى اللطفات ، التي تخفف من وطأته الثقيلة على غيرهم من الفقراء .

فبأى وجه يدافع ممثلو الإسلام عن هذا النظام ؟

وهل نحارب باطل الشيوعية بباطل ، لا يقل خزيًا عنه .

وفى أى حياة نسوق هذا الدفاع ؟

في حياة عرفت من الرأسمالية أبشع ألوانها ، وتلقت أقسى ضرباتها ، وسقط الشعب فيها صريعاً للتالوث الممحر المعروف ، تالوث الفقر ، والجهل والمرض ؟

فتوى من البرج العاصي :

الواقع أن الآراء النظرية قد تتضمن شيئاً من الصحة ، أو محتمل أن تكون صحيحة ، عند من يقرأها وهو مقطوع الصلة بمن تعرضت لهم هذه الآراء بالخير أو بالشر .

والفقيه الصحيح لا يرسل القول على عواهنه ؛ بل لابد له من أمرين :
تحصيل القضية التي تعرض عليه ، تحصيماً يستشف جوهرها ويستكشف خبيثها .

ثم الاجتهاد في تطبيق النصوص الواردة عليها ، وأردها إلى القواعد العامة لتحكم فيها ، إن لم تكن هناك نصوص حاسمة .

والكراسة التي بين يدي ، تعرضت للملكيات الزراعية في مصر فقالت :
« احترم الإسلام حق الملكية ؛ فأباح لكل فرد أن يملك بالأسباب المشروعة ، ما يشاء من المنقولات والمقارنات ؛ وأباح له استثمارها والاتقاع بها ، في نطاق الحدود التي رسمها ؛ وخوله حق الدفاع عنهما كاللنفاع عن النفس والعرض » .

أما أن الإسلام اجترم حق الملكية فصحيح ، وصحيح أيضاً أنه يمنع الحاكم حق تقييد الملكيات .

بل يوجب عليه هذا التقييد أحياناً ، مادامت الدواعي تفرض ذلك .

لكن أي الملكيات هو الذي يحترم ؟

إنه إذا كان تملك العين بسبب مشروع ، واستثمارها بطريق مشروع .
فهل يوجد من علماء الدين أو علماء الدنيا ، من ينظر في تاريخ التملك الزراعي بمصر ، ووسائل الاستثمار الحاضر ، ثم يجزؤ على القول بأنها موافقة لروح الإسلام أو لنصوصه . ؟

وقد ترك المفتى الكلام فى هذا الموضوع ، واكتفى بأن يوصى الملاك بالدفاع عن حقوقهم فيما يملكون ويستثمرون .
مع أن أحداً لا يجهل أن أربعة أخماس الملاك الكبار ، يأكلون من سحت .

فليست الأرض أرضهم ، ولا غلتها ينبغي أن تبقى لهم .
وهذا وزير الشئون الاجتماعية يصرح فى حديث له ، أن الفلاح المصرى لا يصيب من المحصولات التى تنتجها الأرض عشر الناتج مع أن هذه الأرض ارتوت من عرقه ، ومع أن ثمارها لم تنضج إلا على احتراق أعصابه .
ومع أن صاحبها الذى يلتم تسعة أعشار المحصول ، ليس له بهذه الأرض من صلة ، إلا أنه ورثها عن جدّ وضع يده عليها غصباً ، بعد ما رفع عنها يد صاحبها الأصيل ، الذى ربما يكون مات من الحرمان والضياع !!

فهل هذه الملكيات هى التى يمنع فضيلة المفتى تقييدها ، ويوصى بقتل الصائل عليها ؟ وهل هذا حكم الله ورسوله ، فى الأوضاع التى تسود بلادنا ؟
ومن الغريب أن فضيلة المفتى يقر التفاوت بين الملاك ، مستشهداً بهذه الآية : « وَلِكُلِّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ، وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ »
كأن الغنى فى مصر يرجع إلى كثرة العمل ، والفقر يرجع إلى طول القمود .
وليت الأمر يكون كذلك ؛ إذن لشقيت طوائف سميدة ، وسعدت طبقات منكودة ؛ إذن لسعد الفلاحون والعمال ، وهلك القاعدون من أرباب الأموال .

إن هذه الآية التى ساقها القدر على لسان فضيلة المفتى ، تؤيد النزعة الاشتراكية . التى تجمل درجات الناس فى المجتمع على قدر ما عملوا .
فهى فى الحقيقة تؤدى إلى عكس ما يريد أن يؤيده من النظام الرأسمالى القائم .

وليس من الحكمة على كل حال ، أن تترك صاحب الحق المنتصب مجموع ويمر ، وصاحب الحق المكتسب يلهو ويلعب .

ثم قول للمساكين المظلومين هذه الآية :
« وَلَا تَمْتَنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِمَنْزِلِكُمْ عَلَى بَعْضٍ ... » .
إذ لا سياق لها هنا البتة . . .

إن الآيات القرآنية لا ريب فيها ، والأحكام الفقهية لا غبار عليها ، ولو أنا نكتبها لسكان الريح ما كان علينا بأس .

ولكن الفتوى يقرأها سكان الشرق الأوسط ، الذين طالبت إنجلترا بتحسين أحوالهم الاقتصادية ، مخافة أن تجرد الشيوعية بينهم مرتعاً خصيباً .
فهل يقف رجال الدنيا مع مبادئ الإنصاف ، ويتمهل رجال الدين ؟
وإذا قلنا : إن الإسلام يرفض تأميم المرافق العامة ، ويمنع تقييد الملكية ، ويكره وضع قيود كبت وكبت على المال ؛ فأى إصلاح يقدمه أهل الدين للناس بمد هذا الموقف .

إن ذلك يذكرنا بموقف البخيل الذي قال لضيفه : سليم ما تكسر ، ومكسور ما تأكل . وتفضل إلى النداء !!

فإذا يأكل الضيف المسكين بمد هذا الشرط ، إلا أن يأكل بمضه ؟ !
وماذا تأكل الشعوب بمد تمنيات الخير المجردة ، التي يقدمها الفتى إلا أن تأكل بعضها ؟

ورحم الله أمير المؤمنين عمر يوم قال : ولا تمنعوا الناس حقوقهم فتكفروهم .
نعم ؛ فإن أكثر ما أصاب الإنسانية من كفر ، يرجع إلى دفن الحقوق تحت دكام من الظالم ، وعدم قيام الدين بحركة إيجابية جريئة ، تتفق مع أصوله العريقة وفقهه الصحيح ، وتنفذ الناس باسم الله العلي الكبير .

آراء شخصية :

يعلم فضيلة المفتي ونعلم ، أن الاحتكار حرام .
غير أنه يذهب إلى أن الحالة الاقتصادية في مصر لا احتكار فيها .
ومن ثمّ فلا حرمة على الأثرياء ، ولا حرج على أملاكهم الضخمة !!
ويقول في الدفاع عن الطبقات الكبرى .
« . . وليس هناك طبقة تحول بقوتها بين الناس وأسباب الفنى والثراء ،
وتعتمد بمحولها من التملك والشراء ؛ وليس هناك احتكار من أحد للثروة ،
بللمنى المفهوم من الاحتكار » .
ولما كان هذا الكلام ، ليس من قبيل الإفتاء العلمى الذى يعتمد على نص
أو قاعدة ؛ فقد اعتبرناه رأياً شخصياً لحسب .
أما نحن ؛ فنرى - بعد الرجوع إلى مصلحة الإحصاء ، فى مسألة
الأرض المزروعة .
وبعد مراجعة عقود الشركات ، فى الإنتاج المدنى والأشغال التجارية
والصناعية .

وبعد استعراض المرافق العامة ، ومعرفة الأيدى التى تديرها .
وبعد المقارنة بين حالة الشعب المصرى ومتوسط دخل الفرد فيه ، وبين
حالة الشعوب الماثلة له ومتوسط دخل الفرد فيها .
وبعد استقراء التاريخ الاقتصادى لمصر الحديثة فى القرن الأخير .
فقد رأينا أن الثروة القومية فى مصر ، مصابة بأخبت احتكار يمكن
أن تنسكب به أمة .
وأنة ليس أمراً طبيعياً أبداً ، أن تعيش جمهرة الشعب فى مستوى منقطع ،

عرفت أم العالم بالتواتر حقيقته وعبرتنا به ، لولا أننا نسارع الآن إلى التخفيف من شروده .

إن هذه الفوضى الاقتصادية التي أفرزت المصلحين كافة ، ليست كما يقول فضيلة المفتي ، ترجع إلى « نواميس طبيعية وسنن اجتماعية » ، قضت بتفاوت الناس في القوى والمدارك والعمل والإنتاج . ولهذا التفاوت آثاره الطبيعية في الكسب والتملك . . . وليس وجود طبقة عاجزة عن التملك بطريق الشراء ، ما يسوغ حسابان القادرين عليه محتكرين !

كأن الذين امتلكوا ملايين الأفدنة في طول البلاد وعرضها ، أخذوها بطريق الشراء المقترح ، الشراء الذي يمجز عنه الآن بعض الناس !

في في ماء وهل ينـ طلق من في فيه ماء ! ؟
إن فضيلة المفتي أكرم عندما ، من أن يدافع عن قوم هو يعرف أن أرضهم لم تخرج زكاة منذ ملكوها .

فلو أخذ منهم ما تجمد عليهم لبيعت أرضهم لحساب الفقراء .

ولم هذا الرفق كله بأناس ، لم يعرف عنهم في الحرام إلا تبذير السفهاء ، ولم يعرف عنهم في الحقوق إلا بخل الأثماء ، ولم يعرف لأموالهم نسب إلا نسب القطاء ؟

وفضيلة المفتي يعلم أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، عاقب من امتنع عن إيتاء الزكاة مرة واحدة بمصادرة نصف ماله .

فكيف الحال مع أغنيائنا ، الذين امتنعوا عن أداء الزكاة ، فلم يدفعوها إلى فقير قط ؟

أليسوا جديرين بأن تصادر أملاكهم كلها ؟

أو ليس تكريم بهذا الحكم ، أولى من تحريضهم على قتل الصائل على المال ؟

أم أن فضيلة الفتى يرى السكوت على هذه الحال ، ويؤثر أن يكتب للبؤساء المحرومين ، كلاماً يخفف به شوكتهم تحت عنوان « الفقر المحبوب » ١١
إن هذا ما لا نرضاه تصويراً لموقف الإسلام الحق ، من هذه المصائب الحادثة بالشعوب . . .

إيجاز النص :

جاء في السنة نهى من اختزان لحوم الضحايا ؛ وجاء كذلك حكم بإباحة اختزانها .

وفسر الرسول الحكم الأول بأن الناس كانت بهم أزمة وحاجة ، فحرم ادخار اللحم ، في أوقات يحتاج الناس فيها للضرورات المأجلة .
حتى إذا زالت هذه الملابس ، أيسح الادخار لمن يشاء .

وكلا الحكمين موقوف بملابساته ، يحرم الادخار أيام الأزمات ويحل في غيرها ؛ وذلك معنى النسخ في هذه المسألة .

وجاء في السنة نهى من تأجير الأرض لزراعتها .

وثبت ذلك عن الرسول صلوات الله عليه وسلامه : « من كانت له أرض — واسعة — فليزرعها ، أو يمنحها أخاه ، ولا يؤجرها إياه ، ولا يكرها » .
ثم جاء كذلك في السنة ، ما يفيد إباحة تأجير الأرض بشئ معلوم ، أو بنصيب من ثمراتها .

ونحن نقول في كلا الحكمين الواردين ، ما قيل في لحوم الأضاحي سواء بسواء . . . كان بالناس جهد ، فكره الرسول العظيم أن يخضع كبار الملاك

لنزع الأثر ؛ وأن يميلوا إلى مضاعفة أرباحهم على حساب استغلال المحتاجين ولو كان هذا الاستغلال عن طريق لا شيء فيها ظاهراً .

ومن ثمَّ حرم المراجعة والمؤاجرة .

فلما زال ما بالناس من جهد ، وتكاثرت على المسلمين موارد الفناء ، وتدفقت أسباب النفي ؛ لم يمد لتحريم موضع قنسخ ، وأيسح للناس هذا النوع من المعاملة .

وكلا الحكيمين مرهون بملاساته ، كما في حالة الأضاحى التى ذكرناها آنفاً . ونحن لا نزع أن إجماع العلماء ، منعقد على هذا التأويل الحسن ، أو أن هذا هو التعليل الفرد ، الذى فسروا به اختلاف النصوص .

ولكنه تفسير — على كل حال — ، أصدق وأقوى مما قيل قديماً .

ونقل للناس في هذه الأيام ، على أنه هو وحده الفقه :

ولو راجع المحقق النصف جملة الآثار التى رويت في هذا الموضوع ، لما وجد مناسباً من هذا رأى الذى ذهبنا إليه .

وعلى هذا ، فإن العلاقات بين الملاك والمستأجرين ، تخضع في تكييفها للحالة الاقتصادية العامة .

وتستطيع أية حكومة — باسم الإسلام — أن تتحكم في قيمة الإيجار رضاً وخفصاً ؛ أو أن تجعله إيجاراً اسمياً إلى حين ، فيزرع المالك طاقته ، وتصرف الحكومة في الفاضل عنها ، فتتمكن الفلاحين من زراعته لحسابهم برسم محدود ، يحفظ للمالك الأصيل حقه في ملكه ثابتاً لا شبهة فيه — وإلى أن تنكشف عن الناس الضوائق ، تمود الإباحة المطلقة للإيجار والمزراعة .

وهذا الذى شرعه الدين الحنيف لاستغلال الأرض ، اقتربت منه النظم

المدنية قليلا في استغلال الساكن ؛ فأعطت الحكومات نفسها ، حق تقييد
الإيجارات لبيوت السكنى .

وكلا التقيدين يخرج من نبع واحد ، هو رعاية المصلحة للطبقات المحدودة
الدخل ، والجمهور النفير من الفقراء والساكنين ! فلماذا نحاول بالفتوى ،
تجريد الإسلام من هذه الفضيلة ؟ ؟

سماحة الإسلام لا كرامة الرأسمالية :

قال الإمام الجليل ابن حزم : « فرض على الأغنياء من كل بلد ،
أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تهم الزكوات بهم
ولا فيء سائر أموال المسلمين ؛ فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ،
ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمكن يكتفون من الطر والصيف
والشمس وعيون المارة ! ! » .

ثم ذكر ابن حزم من الدلائل على ذلك ، ما بسطنا كثيرا منه في كتاباتنا
السابقة ، وكان فيما رواه قوله :

صح عن أبي عبيدة بن الجراح ، وثلاثمائة من الصحابة ؛ أن زادهم فيى ،
فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أروادهم في مزودين ، وجعل يقاتلهم إياها
على السواء ! !

فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة لا يخالف لهم منهم .

هذا . وقد سخر ابن حزم ممن يقول : نسخت الزكاة كل حق في المال ،
ولم يجعل لأبيهم ولا لروايتهم قيمة .

ويروى أن المسلم المحتاج يقاتل لسد حاجته . ولا يباح له أكل البيعة ،
ما دام هناك فضل طعام عند مسلم أو ذمى .

قال : « فإن قُتِل ؛ فعلى قاتله القود والتصاص . وإن قتل المانع ؛ فإلى

لجنة الله ؛ لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية : « فَإِنْ بَنَتْ إِخْدَاهُمَا عَلَى
الْأُخْرَى ، فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْنِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ » .
ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق .

فهذه هي روح الاسلام ، فأين — من هذا الكلام المشرق بأدلته —
ما يقال اليوم لأغنياء المسلمين ، وهم يمشون في أشد الشعوب حاجة ، ويكسبون
من أظلم الأبواب ردية ، ويقعدون عن الواجبات المطلوبة ، ثم يقال لهم —
والحالة هذه — : « دافعوا عن أموالكم » ، من قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فهو شهيد .
إن هذا المسلك ، وضع للنصوص في غير مواضعها ، ودخول للبيوت
لا من أبوابها ولا من نوافذها ، بل من فجوات تصنع في جدرانها .
يجب أن يكون هدفنا الفد : أن نخدم الإسلام وحده .

فليس من الإنصاف للدين ، ولا من الاحترام للحق ، أن نحارب
الرأسمالية لنخدم الشيوعية ، أو نحارب الشيوعية لنخدم الرأسمالية .
بل يجب أن قسم عداوتنا قسمة عادلة ، في خصومة الشيوعية الكافرة
والرأسمالية الفاجرة معاً .

ولذلك سنحارب — بقوة ؛ وعزم — مَنْ يناصرون الشيوعية ،
ومن يحاربونها ليدعموا المظالم الرأسمالية .

ولن تأخذنا هواة في مناظرة الجميع على سواء .
وقد اختلطت على العامة أسماء المذاهب الاقتصادية ، ولكن العامة إن
عذروا ، فلا عذر للخاصة .

فالشيوعية شيء غير الاشتراكية وغير الرأسمالية .
بل إن عداة الروس الحر للاشتراكية ، أشد وأقوى من عدايتهم للرأسمالية ؛
فهذه تحمل عناصر فتأها .

أما الاشتراكية فتنافس خطر ، أمام ما في الشيوعية من تطرف وإلحاد .

المحرم والحرام :

إذا أحلّ الإنسان الحلال ، وحرم الحرام ، واتي الشبهات ؛ فقد استكمل إيمانه ، واستبرأ لدينه وعرضه ، وأحكم الحصار على دسائس شهوته وجحاح طبيعته أما إذا فعل ما يهوى ، وترك ما يثقله ، وتمدى حدود المباح ، وانتكح حرمت الله ؛ فهو حيوان ذميم ، أو شيطان رجيم .

وقلمًا يبق معدن الدين في قلب استحوذ عليه الهوى ، واستقل بتصرفه الشيطان ؛ كالإناء الواحد ، إذا دخل فيه الماء ، خرج منه الهواء .
والقلب الإنساني ، لا يجتمع فيه باعثن متنافران ، ولا يصدر عنه مسلكان متضاربان .

والإسلام يدير شئونه التشريعية كلها ، على الحلال والحرام ، ووجب أن تقوم الحياة ، على رعاية هذه الأصول الدقيقة .

وإن كانت الطبقات الأكلة ، في الشرق الإسلامي ؛ هي وحدها التي التي تستمع في المساجد ، للوعظ العام في الحلال والحرام ؛ فإذا أطاعت ما سمعت نفذته في دائرة القروش والمليارات .

أما الطبقات الآكلة ؛ فلا تبالي ما تفعل وما تترك .

ولعلها تستغرب أن يسألها الدين ، عن كل حجر في تلك القصور المشيدة وعن كل قيراط من هذه الأرضين الزاهرة . أمن حلال هو أم من حرام ؟؟ .
والحق أن هذا التساؤل من صميم الدين .

ولا يمدُّ المجتمع نقيًا نظيفًا ، إلا إذا فسر تصرفاته المالية كلها ، تفسيراً لا خفاء فيه ولا مواربة !

بل إن هذا أقل ما يتصور في دين يرفض العبادة من شخص بأكل الحرام ، ويقول : « أَيْمًا لِحْمٍ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ ؛ فَالنَّارُ أَوْلَىٰ بِهِ » !!

مريب وهوادة فيها على كل كسب مريب :

لم يستثن الإسلام بشراً من ضرورة الخضوع لأحكام الحلال والحرام ،
وتحرى الأرزاق الطيبة في إقامة المايش .

الخاصة من الأنبياء ، والعامّة من المؤمنين ؛ موقوفون جميعاً عند هذه
الحدود التي رسم الله لعباده .

« ان الله طيبٌ ؛ لا يقبلُ الا طيباً » ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به
الرسلين فقال :

« يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا » . وقال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ » .

وذكر النبي صلوات الله عليه وسلامه ، الرجل — من طلاب المال بأية
وسيلة — بطيل السفر أشعث أغبر ، يمد يديه الى السماء : يا رب ، يا رب !
ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذّي بالحرام ؛ فأني
يُستجاب لذلك ؟

ان جامعي الثروات من النصب والسرقة والرشوة واستغلال النفوذ ،
قوم محرومون من عناية السماء ، وان كانت لهم في الأرض وجاهات .
وكثير منهم قد يغطي هذه السيرة الدنيئة ؛ بركعات يؤديها وكلمات
طيبة يرددها .

وهيات ؛ فإن الإسلام يسأل المسلم إذا وقف بين يدي ربه مصلياً ؛
عن الأرض التي وقف عليها ، وعن الأكل الذي يملأ معدته ، وعن اللباس
الذي يكسو بدنه .

أكل أولئك — أولاً — من حلال أم من حرام ؟ .

فإن كان سحت ، لم تقبل له صلاة ..

وفي ذلك يقول الرسول الكريم :

« والذي نفس محمد بيده ، إن البعد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يقبل منه عمل أربعين يوماً » .

ويروى عنه كذلك : « أنه من أصاب مالا من حرام ، فلبس منه جلباباً لم تقبل صلاته ، حتى ينحى ذلك الجلباب عنه . إن الله أكرم وأجل من أن يقبل عمل رجل أو صلاته ، وعليه جلباب من حرام » .

فكيف إذا أحاطت سوائه ألفان مَوْشاة ، نسجت خيوطها من أرزاقه الكادحين ، وحقوق المحرومين ؟ .

وكيف إذا لم يملأ جوفه من حرام غصب ؛ بل اكتنز وأدّخر ، ما يكفي للملء بطنه ألف ألف مرة ؟

إن استغناء الإسلام في هذا ، ليس بالشيء الذي يتطلب البحث فيه المجلدات ، واستقراء الصحيح والضعيف ، من الأخبار والروايات .



لقد طالبت بعض الهيئات السياسية والدينية « كرابطة المستقلين » وحزب « مصر الفتاة » وجماعة « الإخوان المسلمين » بتقييد الملكيات ، واقتترحت للثروة الزراعية حداً أعلى من الأقدنة ، على أن يؤخذ ما زاد ، بشمن تدفعه الدولة على آجال ببسدة المدى ، ، ثم يوزع على العمال وصغار الملاك .

ونحن ندع للراشدين من ساسة الأمة ، رسم الحدود العليا والدنيا للأملاك كما ندع لهم تقدير الثمن الذي يروونه لما زاد فيها .

وغاية مانلت النظر إليه أن للإسلام حكمه الحاسم في الأساليب التي كونت بها إقطاعيات كثيرة . وقد بدت في الأفق تبشير رائمة ، تنبئ بأن الدولة ستحاسب كثيراً من الوزراء والموظفين على أموالهم ؛ كيف جمعوها ؟

وقيل : إن الأثر الرجمي لهذا القانون ، سيمتد عشر سنين إلى الوراء
فإن كان القانون المدني قد قرر مطاردة الجريمة والمجرمين ، في حدود ضيقة
من الأعوام والأشخاص ! فلا يجوز أن ننسى أن القانون الإلهي في حسابه
الشامل ، يمد الأعوام قروناً ، ولا يأخذ مجزئاً ويترك آخر .
ولن يُعجزنا التنفيذ العملي لهذا التشريع العادل الرحيم . . . إن
أردنا التنفيذ !!

مصادرة تامة . . لحساب الفقراء :

وتثبت هنا رأى الإمام الغزالي في الكسب الحرام — إذا تناقله الورثة —
وكيف يتلخص منه شرعاً ؟ قال رضى الله عنه :
« مسألة . من ورث مالا ، لم يدر أن مورثه من أين اكتسبه . . . أمن
حلال أم من حرام — ولم يكن ثمة علامة — فهو حلال باتفاق العلماء . .
وإن علم أن فيه حراماً ، وشك في قدره أخرج مقدار الحرام بالتحري . .
وإن علم أن بعض ماله كان من الظلم ؛ فيلزمه إخراج ذلك القدر بالاجتهاد .
وقال بعض العلماء لا يلزمه والإثم على المورث . . .
وكيف يكون موت الرجل مبيحاً للحرام الثيق المختلط ؟ . ومن أين
يؤخذ هذا ؟ .

« فإذا أخرج الحرام فله ثلاث أحوال :

إما أن يكون له مالك معين ؛ فيجب الصرف إليه ، أو إلى وارثه .
وإن كان غائباً ينتظر حضوره .

وإن كان للمال زيادة منقمة ؛ تجمع فوائده إلى وقت حضوره .

« وإما أن يكون للمالك غير معين ، وقع اليأس من الوقوف على عينه .
فهذا لا يمكن إلا - نيه للمالك .

وربما لا يمكن الرد لكثرة الملاك — كتلول الغنيمة بعد تفرق الفزاة —
فهذا ينبغي أن يتصدق به .

« وأما المال — الموروث ظلماً — من النىء ومصالح المسلمين ؛ فيصرف
إلى القناطر والمساجد . . . الخ التى يشترك فيها المسلمون ؛ ليكون نفعه
بينهم عاماً .

وينبى أن يتولى ذلك القاضى ، فيسلم إليه المال .
فإن قيل : كيف يجوز التصدق بما هو حرام — والصدقة لا تصح
إلا من كسب طيب — ؟

فنقول : نعم ، وإنما اخترنا خلافه ؛ لأن الرسول أمر بالتصدق بالشاة
المصلية التى قدمت له ، لما علم أنها من حرام .

ولأن الحسن سئل عن توبة النال ، فقال : يتصدق بما أخذ .
« ثم إن هذا المال بين أن يبقى مع صاحبه الزعوم ، وبين أن يصرف
في وجوه الخير ؛ إذ قد وقع اليأس من ماله الحق .

وبالضرورة يعلم أن صرفه الى خير أولى » . انتهى كلامه ملخصاً .
ويلاحظ على هذه الفتوى أنها ناسبت عصرها .

أما اليوم ، فالدولة مسئولة عن رفع اليد الظالمة ، وورصد المال كله لمصالح
الامة جماء .

فالورثة فرع التملك ، والسرقه لا تنقل ملكا .

ترى هل نشهد اليوم الذى تمود فيه العدالة ؟ وينزل الناس جميعاً —
حكماً وعكومين — على حكم الدين ؟

فلا يضيق على أحد حق ، ولا يقتصب أحد حق غيره . ثم يترك له على مر الأيام ؟

عالم فذ . . . وفتوى رائعة :

حَكِّمُوا أَنْ لَعْنًا عَدَا عَلَى بَيْتٍ لِيَسْرِقَهُ ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَتَحَيَّنُ الْفُرْصَ لِانْتِهَابِ مَا يَسْتَطِيعُهُ ، سَمِعَ أَصْوَاتًا مُقْبِلَةً عَلَيْهِ ، تَكَادُ تَقْضِضُ خَبِيثَتَهُ .

وَإِذَا اللَّصُّ الدَّاهِيَةُ ، يَصْطَلِعُ لَهْجَةً رَبِّ الْبَيْتِ ، وَيَصْبِيحُ فِي صَوْتِ حَنْزَرٍ : مَنْ هُنَاكَ ؟ !

وهذا الذي يتندر به الظرقاء من حوادث اللصوص ، مثلته أصدق تمثيل الرأسمالية الجشعة ، التي سرقت حقوق الفقراء ، وقصبت أموال الشعوب ، وطمست معالم الدين .

فلما تيقظ أصحاب الحق وحراس الحقيقة ، وأحسوا بديبها وهي تفعل فعلتها ، ساحت بهم — قبل أن يصبحوا بها — وقالت قولة ذلك اللص الأريب : من هناك ؟ !

بل إنها أوغلت أبعد من ذلك في تمثيل روايتها ، فذهبت إلى قضاة الإسلام تقول لهم : حُدُّوا شَفَرَتَكُمْ ، واستمدوا لإقامة حد الله ، وقطع يد السارق الذي ضبط متلبساً بجريمته . . . ! !

ومن الغريب أن بعض علماء الإسلام . وقع في الفخ المازل ، وانطلقت عليه الحيلة الماكرة ، وحسب السارق مسروقاً .

فأخذ يعطف عليه ، ويقول له ما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد .

ثم حسب المسروق سارقاً ، فذهب يلعبه ويتوعده وينال منه . .

سكن الراسخين في العلم من رجال الإسلام ، أصدق قهراً ، وأحد

نظراً ، وأبصر بأحكام الإسلام ، وأقدر على تطبيقها ؛ من أن ينخدعوا بباطل أو يجوز عليهم تلبيس الساكرين .

ومن هؤلاء العلماء الأجلة ، الشيخ الامام محي الدين النووي رضى الله عنه وإليك الواقعة التي أفتى فيها ، فأصاب الحق القدي تزلت به آيات الله ، من فوق سبع سموات .

لما خرج الظاهر ببيرس إلى قتال التتار بالشام ، أخذ فتاوى العلماء ، بأنه يجوز له أخذ مال الرعية ، لينتصر به على قتال العدو ، فكتب له فقهاء الشام بذلك .

فقال : هل بقي أحد ؟ قليل : نعم ، بقي الشيخ محي الدين النووي ، خطبته فحضر فقال له : اكتب خطك وإمضاءك مع الفقهاء . . فامتنع ! ا فقال : ما سبب امتناعك ؟ فقال الشيخ محي الدين : أنا أعرف أنك كنت في الرق للأمر « بندقدار » وليس لك مال ، ثم من الله عليك ، وجعلك مملوكاً ، وسمعت أن عندك ألف مملوك ، كل مملوك له حياسته من الذهب ، وعندك مائتا جارية لكل جارية حق من الحلى .

فإن أنفقت ذلك كله ، وبقيت ممالكك بالبندود الصوف ، بدلا من الحوائص . . — بالملابس المجردة بدلا من الأوشحة الموشاة — وبقيت الجوارى بشبابهن دون الحلى . أفنتيك بأخذ المال من الرعية .

فمنصب الظاهر من كلامه ، وقال له : اخرج من بلدي دمشق .

فقال : السمع والطاعة وخرج إلى « نوى » .

فقال الفقهاء : إن هذا من كبار علمائنا وصلاحائنا ، ومن يقتدى به ، فأعده إلى دمشق . فأذن الظاهر برجوعه .

ولكن الفتى الكبير رفض العودة قائلاً : لا أدخلها والظاهر بها .. فمات

الظاهر بعد شهر .

هذه الفتوى الدقيقة في فهمها لروح الإسلام ونصوصه ، الجريئة في طريقة إعلانها وأسلوب توجيهها ، تعد نغراً لعلماء الإسلام لاريب فيه .
كما تعد كشفاً حاسماً للزعة الاشتراكية ، التي ينطوى عليها ديننا ، والتي يستهدفها الاقتصاد المالى فى العصر الحديث .

مع أن القصة السالفة جرت — كما ترى — فى القرون الوسطى .
ذلك حاكم عظيم انتصب لمحاربة الممجية الجارفة ، التى أشاعها التتار فى الأرض ، والتى أساب الإسلام — نفسه — منها بلاء كبير وشر مستطير .

طوى لواء النبوة المباسية الكبرى فى بغداد ، ثم هو يوشك أن يطوى أعلام الإسلام الرفوعة فى بقية عواصمه ، دمشق ، والقاهرة ، وغيرها .
ويريد هذا الحاكم — باسم الإسلام — وفى سبيل هذه الغاية النبيلة ؛ أن يستولى على مايشاء من أموال ؛ وأن يصادر مايريد من ثروات .
فيتصدى له عالم باسم الإسلام ولوجه الله ، ويقول : على رسلك ، لانتلبس الحق بالباطل .

نحُ مظاهر الترف من حولك ، حتى إذا استنفدت مايمتتع به الأغنياء من الكماليات الفاخرة ، هُدَّتْ على جمهور الشعب ، فصادرت ما عنده من ضرورات لازمة .

ويوم تفعل ذلك ، بعطيك الشعب قوته قير العين ، كما أعطاك دمه رضى النفس .

أما الاقتيات على أموال الفقراء القليلة ، وترك الناعمين والمترفين يأكلون كما تأكل الأنعام ، فذلك مالا يرضى به الإسلام ! .
إن الثغور حمن تطبيق ، قبل أن تكون حفظ نصوص .

وما أُثبت من البيانات إلا حافظ غير حاذق ، حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء .

وهذا الصنف من الملاء الأعداء ، أمثال « محي الدين النورى » ، يقطع كل لسان يزعم أن الدين غدرٌ للشعوب — كما يزعم الشيوعيون — . ويقطع — كذلك — الطريق على كل محاولة دينية ، لاستئلال الشعوب باسم الدين ، وتسخيرها فى مطاعم الحكام المتبدين .

على أننا لا ننفى وجود طوائف من رجال الدين ، ألصقت بالدين ، تهما شتى ، وعرضته لهوانٍ ما كان ينبغى له .

منهم من تكلم — باسم الدين — كلاماً مغلوطاً ؛ لأنه آخر ما وصل إليه تفكيره القاصر .

ومنهم من عرفوا الحق وخافوا عواقب الجهر به ، أو أخفوه بشئ من عرض الدنيا ، وبهجة الحياة

وقد حمل القرآن الكريم على هذا الصنف من الملاء حملة شعواء .

« إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ ، وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ، وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ » .

وسر هذه القسوة فى عقاب هؤلاء الناكثين عن إبلاغ رسالات الله ؛ أنهم جرّوا على الدين مطاحن ، غام منها مستقبله .

وكان حرصهم على منافعهم الخاصة ، سبباً فى كفر جواهر غفيرة برسالات السماء كلها .

يقول « دالن » فى كتابه « روسيا السوفيتية » :

« من الأسئلة التي لا بد أن تخطر على بال الباحث في روسيا : كيف حال الدين فيها ؟

والجواب الذي لأمرة فيه ، أن موقف روسيا من الدين ، هو موقف متقلب بين الرض والقبول ، وبين الإذن والنعم .

ولم يبلغ قبول روسيا للدين ولا الإذن له ، أن يكون حد العطف أبداً .
« أما السبب ، فنجدده في تاريخ ما قبل الثورة .

فالكنيسة المسيحية في روسيا لم تكن مسيحية .

كان فيها الجهل ، وكان فيها العنف ، وكان فيها الخبث والظلم ، وكانت عدو الجديد ، وعقبة التقدم ونصيرة الرجعية .

وكانت — إلى ذلك — أداة سياسية في يد القيصر وأهوانه ، يدبرونها في مكائفة طلاب التحرر .

من أجل هذا وقف رجال الثورة من الكنيسة الروسية ، وبالتبع من الدين ، موقفهم من قيصر .

فكفروا بالدين ، كما كفروا بقيصر ! وعادوا الدين كما عادوا قيصر .

فلم يكن (ماركس) ذا الدين ، ولم يكن (تروتسكي) ولا (لينين) .

ولو أنهم أمّنوا جانب الدين وقساوسته من بعد الثورة ، مأبهاوا له ، ولا احتفلوا به .

ولكنهم كانوا ينجشون أن تتحول الكنائس إلى أوكار ، تعيش فيها مبادئ الرجعية » .

وهكذا كانت ثمرات عكوف القساوسة على إجابة أهواء القيصر ، وفراغ أقدسهم من الإيمان المارم ، الذي أطلق التّووي بما قرأت له آنفاً ، خدمة للدين ، وخدمة للشعب .

كانت .. أن كفر مئات الملايين بالدين وبنذوه وراء ظهورهم ، وأصبحت
الاديان جميعاً — لالسيحية وحدها — تعاني أزمة قاسية .
فإن الكفر كالوباء الخبيث ، عدوى لا تقف عند حد .
ولا شك أن الإسلام يظلم إذا قيس بشيره .
وطبقات المثقفين الذين لا يكثر ثون كثيراً لحقائق الأديان ، ينمطون
الإسلام حقّه ، إذا حسبوا تعاليم الإسلام حكراً على حفة من رجال الكهنوت
يتحكمون في فهمها ، ويضمونها في خدمة الماكن .
بيد أن موجة الإلحاد لم تلبث حدها أن انكسرت ، وأعقب
مدها جزر .

فإن النفوس لم تطبع على الزيف والكفران ؛ بل على العكس .
لقد فطرت على محبة الله والحنين إلى معرفته . والنزول على أوامره .
والذي حدث في روسيا نفسها — على ضآلة حقيقته — يشير إلى ذلك .
فقد قال « دالن » في مؤلفه السابق : ثم جاءت الحرب ، فكان لابد من
تغيير السياسة نحو الدين .

إن الناس على الحياة ، وعلى الصحة ، وعلى الأمل في العمر الطويل ؛ قد
تمتلك الكفران ، وتمتلك فراغ القلب من إيمان .
أما والموت على الأبواب فلن تشجع على اقتحامه قلوب خربة .
وأحصت الحكومة كم من السكان ظلّ يتعلق بدين !
فوجدت أن المدن لا يزال ثلثها من المؤمنين ، وأن الإيمان في القرى شمل
الثلثين ، فكان لابد للحكومة أن تنحني .
ويظهر أن الدافع المباشر للعودة إلى الدين — إذا سمحت — اعتباره
ضرورة أخروية !

وهذا شيء — في نظري — لا يفيد الدين ولا يشرفه .

إذ ما معنى ألا نعرف الدين ، إلا وأقدامنا على أبواب الموت ؟ .
 إن الدين ضرورة اجتماعية ، والاعتراف بذلك لابد منه .
 والناس يريدون أن يؤمنوا ، ويريدون — إلى جانب — ذلك أن يتألوا
 في ظل الدين حظوظهم من المدالة الاجتماعية الواجبة .
 أما تخييرهم بين قبول الظلم من يد الدين ، أو قبول العدل من يد الإلحاد .
 فهذا أبقح ما يواجه الإنسانية من قسمة جائزة ؛ بل هو إكراه للناس على
 الكفر بالدنيا والآخرة .
 وهل وضع هذا التقسيم إلا كل متاعٍ للخير مُعتدٍ أقيم ؟ !
 وأغبراً :

يسرنا أن تثبت في كتابنا هذا بحثاً قديماً ، نشرته مجلة الأزهر ، للأستاذ
 الكبير الشيخ « محمد عرفة » عضو جماعة كبار العلماء . . .
 والبحث المذكور هو تدعيم فقهي موفق ، لفكرة التي انتصرنا لها
 من قديم ، والتي لس القارىء دقاعتها الحارة عنها .
 وقد أعلن الكاتب الجليل رأيه هذا ، بعد أن نجح الجيش المصري في
 طرد الملك فاروق من البلاد ، وشرع يقسم أملاكه وأملاك أشباهه من أصحاب
 الثروات الزراعية الكبرى .
 وقد كان هذا البحث الملقى ، بعيد الأثر في دوائر المتاجرين
 بالفقعة الإسلامية .

أولئك الذين خرسوا ، والمظالم الفادحة تحزُّ في الأعناق ، وتركوا الملوك
 السُّرقة ، والملوك المتخوضين في مال الله بغير حق يفعلون ما يحلو لهم
 بغير نكير . .

فلما انفجرت الثورة ، وبدأ توزيع الأملاك ، أخذوا يتهايمسون فيما بينهم
إن هذا بعيد عن الإسلام !

كأن الأوضاع الأولى قامت ، وبها ذرة مما يوافق الإسلام .

تحرير الملكية في الإسلام :

« لقد تغيرت أوضاع ، وتبدلت نظم ، وسُنّت قوانين في هذا العهد الجديد .

ومن القوانين التي سُنّت ، قانون تحديد الملكية الزراعية .

والناس يتساءلون عن رأى الفقه الإسلامى فيه .

وهل في ذلك شيء ، سَلَفَ عن الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين ؟

ونحن سنبين أن الإسلام يمنع التفاوت الكثير في تملك الأرض ويحرص

على ألا تتجمع الأرض في جانب من الأمة ؛ يكون فيه النقي والعزة والقوة ،

وتحرمها الجواب الأخرى ؛ فيكون فيها الفقر والمجز والضعف .

وما وقع في مصر إلى الآن من الملكيات الكبيرة ، حتى صار رجل

واحد يملك آلاف الأفدنة ، وعنده من عبيد الأرض مثل هذا العدد ، يزعمونها

ويؤدون له غلاتها ؛ لم يكن بإذن الإسلام ، وعلى الرغم من تعاليمه وقع .

سوء توزيع الأرضين مما يمتقته الإسلام ، وهو يبق الأمة إياه بل أن يقع

لأن الوقاية خير من العلاج ، وبما لجه إذا وقع لأنه يحسم استمرار الفساد .

وعد عالج الإسلام قديماً ، بمثل ما عالجته الدولة اليوم ، فالتاريخ

يعيد نفسه .

قد يستغرب السامع هذا القنى أقوله ؛ من أن الإسلام نزع بعض الأرضين

من أيدي مالكيها ، بعد أن رآها تتجمع في جانب من الأمة ، وتُصَفِّرُ منها

جوانب أخرى .

ومن أنه منع ذلك قبل أن يقع ؛ ولكن الفرية ستزول عند ما نورد من الآثار ما يدل على ذلك .

روى عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص ، رضى الله عنهما . يوم افتتح العراق : « أما بعد فقد بلننى كتابك ، أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائهم ، وما أفاء الله عليهم ، فانظر ما أجلبوا به عليك في السكر من كراع أو مال ؛ فاقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الأرضين والأنهار لهما ، ليكون ذلك في أعطيات المسلمين ، فإننا لو قسمناها بين من حضر ، لم يكن لمن بعدهم شيء ^(١) » .

علم من قواعد الإسلام ومن عمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن ما غنمه المسلمون من مال وأرض ، يقسم أربعة أخماسه على المجاهدين ؛ وقد قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أخماس أرض خيبر على المجاهدين .

فلما فتح المسلمون العراق بقيادة سعد بن أبي وقاص ، سأل المقاتلون سعداً نصيبهم في الأرض وطلبوا أربعة أخماسها فتمه عمر ، وقال :

أما ما غنموه من منقول فاقسمه بينهم ، وأما الأرض والأنهار فلا قسمها ، واتركها بأيدي عمالها ليزرعوها ، ويؤدوا خراجا يقسم على المسلمين .

وعلى عمر ذلك ؛ بأنه لو قسمها بين من حضر ، لم يكن لمن بعدهم شيء ، فجعلها باقية على حالها ، يملكها المسلمون جميعاً .

وقسم خراجها بين المسلمين ، مخافة أن يحوزها المقاتلون ، فلا يبقى شيء لمن يأتي بعدهم من المسلمين .

(١) ص ٥٩ كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، و ص ٢٤ كتاب الحراج لأبي يوسف ، و ص ٢٧ و ٤٨ كتاب الحراج ليعلي بن آدم القرشي .

وزيد بن أبي حبيب روى هذا النص هو عالم مصر وإمامها . قال فيه الألبان بن سعد : « يزيد عالمنا وسيدنا » توفي سنة ١٢٨ هـ .

فأنت تراه قد منع من تكديس الأرض في جانب من المسلمين ، وإخلاء الجانب الآخر منها قبل أن يقع .

وورد هذا المعنى في حديث آخر عن إبراهيم التيمي ، قال :
لما افتتح المسلمون السواد ، قالوا لعمر : قسمه بيننا فإننا افتتحناه عنوة ،
قال : قأبي .

وقال : غلمان جاء بعدكم من المسلمين ، وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا
بينكم في المياه .

قال : فأقر أهل السواد في أرضهم ، وضرب على رؤوسهم الجزية وعلى
أراضيهم « الطسق » أي الخراج ، ولم يقسم بينهم ^(١) .
ولم يكن ذلك بأرض السواد بالمراق غصب ، بل وقع مثله في أرض
مصر نفسها .

« حدث سفيان بن وهب الخولاني . قال : لما افتتحت مصر بنير عهد ،
قام الزبير . فقال : يا عمرو بن العاص اقسما ، فقال عمرو : لا أقسمها .
فقال الزبير : لتقسمنني كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير .
فقال عمرو : لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إلى عمر ،
فكتب إليه عمر : أن دعهما حتى ينزوا منها حبل الحيلة » .

قال أبو عبيد القاسم بن سلام ، الذي روى هذا الحديث ، في كتابه الأموال :
أراه أراد أن تكون فيئاً موقوفاً للمسلمين ، ما تناسلوا يرثه قرن عن قرن ،
فتكون قوة لهم على عدوم ^(٢) .

فهذه روايات متضافرة على معنى واحد ، وهو أن عمر منع القاتلة ،
ما كانوا يرونه حقاً لهم بمقتضى الكتاب وعمل الرسول ، من قسمة أربعة

(١) ص ٧ • كتاب الأموال لأبي عبيد .

(٢) ص ٨ • المصدر نفسه .

أخاسها عليهم ؛ لثلاث محوزها الحاضرون ، ولا يبق منها شيء لمن يأتي بعدهم .
ولم يتفرد بذلك عمر ؛ بل روى مثله عن عليّ ومعاذ بن جبل .

« روى عن عبد الله بن قيس الحمداني ، قال : قدم عمر الجابية ، فأراد
قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكونن ما تكره ، إنك
إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون ، فيصير ذلك إلى
الرجل الواحد أو المرأة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً
وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم ^(١) .
وأشار بمثل ذلك عليّ ، حين استشاره عمر .

فهؤلاء النفر من جلة الصحابة : عمر ، وعليّ ، ومعاذ بن جبل ،
اتفقوا على منع المقاتلة عن قسمة الأرض بينهم ، رعاية لمصلحة بقية المسلمين ؛
لثلاث محوزها المقاتلة ولا يبق شيء لمن يجيء بعدهم .

وفد وافقهم الصحابة ، وجرى العمل عليه في أيام عمر والخلفاء من بعده .
فقد منسوا التفاوت الشديد في امتلاك الأرض ، قبل أن يقع .
وأما أنه عاجله بعد أن وقع ، فقد ورد عن قيس بن أبي حازم قال :
كانت بجيلة (وهي قبيلة من المسلمين) رُبّع الناس يوم القادسية ، فجعل لهم
عمر رُبّع السواد ، فأخذوه سنتين أو ثلاثاً .

فوفد حمار بن ياسر إلى عمر ومعه جرير بن عبد الله البجلي ، فقال عمر
لجرير : يا جرير ، لولا أني قاسم مستول ، لكنتم على ما جبل لكم ،
وأرى الناس قد كثروا ، فأرى أن ترده عليهم .
فقبل جرير ذلك ، فأجازه عمر بثمانين ديناراً ^(٢) .

(١) ص ٥٩ للمصدر نفسه .

(٢) ص ٦١ كتاب الأموال ، و ٣١ الحراج لأبي يوسف .

وورد أن امرأة من بيجلة يقال لها أم كرز ، قالت لعمري : يا أمير المؤمنين إن أبي هلك ، وسهمه ثابت في السواد ، وإني لم أسلم .

فقال لها : يا أم كرز ، إن قومك قد صنعوا ما قد علمت — أي من تسليم الأرض — قالت : إن كانوا قد صنعوا ما صنعوا فإنني لست أسلم حتى تحملني على ناقة ذلول ، عليها قطيفة حمراء ، وتملأ كفي ذهباً .

ففعل عمر ذلك ، فكانت الدنانير نحواً من ثمانين ديناراً^(١) .

وحادثة قبيلة بيجلة ، تشبه ذلك القانون الذي أصدرته النولة ، بتحديد الملكية الزراعية ، فهما يجتمعان ، في أنهما أخذتا الأرض ممن كانت تحت أيديهم بموضع يؤدي لهم ، نظراً لمصلحة المجتمع .

فقد قال عمر : لولا أني قاسم مسئول لكتنم على ما جعل لكم ؛ وأرى الناس قد كثروا فأرى أن ترده عليهم ، مع شيء من الفوارق : منها أن عمر نزع الأرض كلها . والقانون ما زاد على مائتي فدان ، وأبقى له مائتين ، وهذا الفرق لا يؤثر ؛ لأنه إذا جاز أن نزع الأرض كلها ممن هي بيده ، فلأن يجوز أن ينزع بعضها ويبقى بعضها من باب أولى . ومنها أن عمر جعلها وفقاً على المسلمين ، يزرعها من يزرعها على خراج يؤديه ، يصرف على المسلمين .

أما القانون فقد ملكها لغيرهم من الفقراء .

ومنها أن عمر فعل ذلك والمهد قريب ، والتراحم والإيثار بين المسلمين ، وهذا يجعل مهمته سهلة .

أما القانون فيفعل ذلك وقد بمد العهد ، وفني عليه الكبير ونشأ عليه

الصغير ، وقد تغيرت نظرة المسلمين بعضهم لبعض ، فصارت نظرة استغلال ، لا نظرة أخوة وتعاون ، وهذا ما يجعل المهمة شاقة .

ولعل في هذا التدرج الذى جعل تنفيذه على خمس سنوات ما يخفف من وقته .

ولعله إذا فهم الإقطاعيون أن هذه الكظة كانت تضر بهم ولا تنفعهم ، وكانت تحرم كثيراً من إخوانهم ما خلقه الله لهم ، خف وقته وزال الله . تأملوا في هذه الوقائع التى تتعلق بالأرض ، تتبينوا البادئ الإسلامية من خلالها ، تلك البادئ التى غرست في نفوس المسلمين الأولين ، وظهرت منهم أعمالاً حكيمة وقضايا عادلة .

يرى الإسلام أن المجتمع الإسلامى ككتلة واحدة ، وليس من العدل أن يختص بمض الأسرة بالأرض ، ويحرم الباقون . وقد فهم ذلك عمر ، بل إنه لم ينظر لمن حضر فقط ، بل نظر للحاضر ولمن تله الأرحام .

انظر إليه حين يقول : فما لن يأتى بعد ؟

كره أن يحوز الأرض المقاتلة الذين بذلوا دماءهم وأموالهم في الجهاد ، حتى دانت لهم الأرض ، فيولد من يولد ، ويدخل في الإسلام من يدخل ، فيجد الأرض قد حازها من حازها ، ولا يجد ما يملكه .

ماذا يكون حكم عمر ، حين يجد قوماً لم يجلبوا عليها بخيل ولا ركاب إنما ملكوها إقطاعاً غير شرعى ، أو ورثوها عن ملكها كذلك ، وحازوها ومنعوها عن بقية المسلمين ، وقد أساءوا التصرف فيها ، فلم يراعوا حق الله ، ولا حق الفقراء في هذه الأموال .

وقد بقى أن يقال : كيف يخالف عمر عمل رسول الله في « خيبر » من قسمة الأرض أخماساً ، وجعل الخمس لله وللرسول والفقراء ، وأربعة أخماسها

في القتالة ، ويذهب إلى حرمانهم ، وجعلها ملكا للأمة ، يزرعها من يزرعها على خراج يؤدى ، ينفق منه على المسلمين ؟ قلنا ذلك في وجوه :
منها أن عمر ربما علم أن ما فعله الرسول ، كان على التخصير لا على طريق الإلزام .

ومنها أن عمر تأول آية الفىء على ما ذهب إليه ، وهى قوله :

« مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ؛ كَيْلًا بِكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، وَيَتَمَنُّونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ . أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، يُمِيطُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي سُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَنْ يُوقِ شَعْنُ نَفْسِهِ ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ، يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ » .

وقد قال — حين ذكر الأموال وأصنافها ، والآيات الدالة عليها — :
استوعبت هذه الآية الناس .

ولعل عمر ذهب إلى المصلحة المرسلة ، ورفع الضرر ، وقد علل بذلك فيما رويناه عنه .

ورحم الله عمر بن الخطاب ، فقد كان يعرف الأغراض العظمى للإسلام ،

ويحافظ عليها ، وقد كان يعلم أن الشريعة عدل وإنصاف ، فحيث وجد العدل والإنصاف ، فثمَّ شرع الله .

وربما رأى في النص والحادثة ، تقييداً بالزمان والمصلحة وما لابسها من حوادث ، وكان براعى المصلحة ، ورفع الضرر عن الأمة .

ولا أعلم ضرراً أبلى من التفاوت الكثير في الملكية الزراعية .

وبحسبنا أن ننظر إلى آثاره السيئة عندنا ، فقد جمل في الأمة طبقتين :

طبقة أصحاب الأرض المالكين ، وفيهم الثنى والقوة ، وفيهم ما ينتج منه الثنى من الترف والكبر والأثر والبطر والاستعلاء وغمط الناس .

وطبقة الفلاحين ، وهم السكّرة الكثرة من الأمة ، وفيهم الفقر والحاجة .

وتتبعه آثاره من الجهل والمرض والذلة ، والضعة والمهانة والاستخذاء ، وخلق العبيد ، من الجبن والخور والصنار .

ومثل هؤلاء لا يأبون الضيم ، ولا يحمون القذار ، ولا يدفعون المار .

وإنما تولت فيهم هذه الرذائل وما يتبعها ؛ لأنهم يرون أن رزقهم وحياتهم ، وعزيم وذلم ، بيد صاحب الأرض .

إن شاء أبقام وإن شاء أخرجهم ، فرى بهم إلى الطرقات ، حيث الجوع والمرى والموت ؛ فيذلون له ويخضعون .

وهذه النفوس المريضة لا ينفع فيها علاج ، لأنه كلما رفع الربوب والملاء من نفوسهم ؛ وراضوم على العزة ، طغى على ذلك كله ما هم فيه من حالة اجتماعية فاسدة ؛ ومن وَّضِع ، يجعلهم محتاجين لمخلوق مثلهم .

وماذا تنفع العظلات والعبير ، إذا كانت تبنى ، والواقع يهدم ، وإذا كانت تدعو إلى العزة ، وواقع الحياة يدعو للذلة ؟ !

أما الآن ، فإننا نأمل أن يصلح الله بتحديد الملكية الحالة الاجتماعية ،
وأن يحقق الله به كثيراً من المدل في الجماعة ، وأن يرفع مستوى المعيشة
لكثير من الفلاحين ، فيتمتعوا بعد جهل ، ويصنعوا بعد مرض ، ويأمنوا
بعد خوف ، وأن يشعروا بالمزة والقوة والحرية ، وأن تربي فيهم أخلاق
الأحرار من النضب للحق ، والإباء للظلم ، والكراهية للاستعباد .
فإذا استنصروا نصروا ، وإذا استنفروا نفروا ، وإذا أنام عدو مُنبرئ
طاروا إليه زراقات ووحداً « اه .

(٦)

دروس من السماء

قصة أمه :

إنها أمة واهنة القوى ، ساقطة المستوى ، كهذه الأم البعثرة في ربوع الشرق ، الباقية على خريطة العالم القديم ، كأنها أطلال دارسة ، لحضارات طال عليها الأمد ، واضطع بها الزمن ، وأدبرت عنها الحياة .

فهي — في شيخوختها المائرة — تذكر ماضيها فترجو ؛ ويلحقها حاضرها فحكىوا .

إنها بين اليأس والأمل ، وبين الحياة والموت ، وبين رغبتها في العيش الكريم ، وتعثرها في الأخذ بأسبابه .

تواجه الدنيا بأمانيتها ، ويواجهها القدر بدروسه ، وتنزل إلى ميدان الحياة برقائقها المجردة ، فيفاجئها الميدان بمقباه المترضة ، ومتاهاته الهيرة . .

وقد وصلت — أخيراً — إلى ماتيني ، ولكن مثل ما يصل الفتى النمر إلى تحقيق أحلامه ، بعد سنوات طويلات ترك تجايعها على جبينه .

وبعد أحداث قاهرات تدع ندوها في فؤاده ، وكفاح موصول المראה والتجهم والمصاربة ، لم يزل به حتى يغير منه كل شيء .

فكان الذي وصل إلى آخر الطريق ، شخص آخر ، غير الذي بدأمرأله ، ووقف على أوائله لا يعرف ما يكون ، ولا يدري ما يجب له .

هذه الأم تموت هنما :

الأمة التي تقبل الخنوع وتمطى الدنية من نفسها ، لن تحرم من مكان تمش فيه ، فإن سادة العالم لن يرفضوا الاستكثار من الخدم والأتباع . ولا ضير على الواحد منهم ، إن سخر مستعمرة واسعة الرقعة ، ليعيش ما فيها من حيوان ، وما فيها من إنسان ، سواسية في العمل له والفناء فيه .

يَبْدُ أن الشعوب الخادمة لغيرها ، ليست إلا شعوباً ماتت فيها المواهب الإنسانية العليا ، وارتكست فيها اللسكات الذكية البقطة .
 فهي توصف بالحياة ، كما يصف السادة بالحياة كلاب الصيد التي تلهث بين أيديهم ، أو أبقار الحرث التي تعمل في حقولهم ! .
 أما هم — من الناحية الإنسانية المحضة — فأموات .
 وكل أمة تنسكل عن حل أعباء الحياة الحرة الأبية ، وتنكص من الإقدام في ساحات الجهاد والتضحية ، وتخشى عواقب المخاطرة والجرأة ؛ فلا بد أن تصدر عليها عكمة التاريخ ، حكمها بالإعدام .
 وهكذا بدأ القرآن يقص أبناء هذه الأمة التي فرّت من تكاليف الحياة فأدركها الموت ! :

« أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ، — حَذَرَ الْمَوْتِ ! — فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ : مُوتُوا » .

فحقت عليهم كلمة العذاب ، وماتوا في الديار التي هجروا عن الدفاع عنها ، كما تموت — الآن — شعوب كثيرة في المستعمرات ، وفي الأم المستقلة أسماً ، والمرتبطة مع قاهرها بمهادنات ! .

فلما أراد الله أن يعلم هذه الأمة كيف تمجها ، أشعرها أن دون نيل الحياة الكريمة . بذل النفس والنفيس ، ودفع الضرائب المفروضة على الدم والمال فقال لهم : « فَأَتُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . . » .

ثم قال لهم : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ . . . »
 وهيئات أن تستطيع الأمم الخوارة ، دفع ذلك الثمن الغالي !
 وكيف تدفعه من نفوس هي بها — في الحق — شحيحة !
 ومن أموال هي بها — في الخير — ضئيلة ؟

وبدأ القرآن بفصل حوادث هذه القصة الرائعة . فقال :

« أَلَمْ تَرَ إِلَى الْقَلَاءِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ
لَهُمْ أَهْبَتْ لَنَا مَلَكًا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَ : هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ
عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ؟ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَقَدْ
أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا ؟ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ، تَوَلَّوْا
إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ، وَاتَّخَذُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الظَّالِمِينَ . »

لَمْ تَمُوتِ الْأُمَمُ :

ومن هذه الآية ، تعرف مجموعة من أحوال الشعوب المستضعفة ، فهي
تعرف المجد والحرية والاستقلال ، ولكن كتابة تملأ الصحف ، وهتافاً يرحم
الحو ، ومظاهرات تسيل بها الميادين ، وأكفاً يسيبها التصفيق .

فإذا جدَّ الجد وكشف الأمر عن ساق ، وتلفت الوطن ، يطلب الحماة
الذين يفسلون عنه المار ، لم يجد أحداً من هذه الجموع العاشدة ؛ الجموع التي
تفر وهي تصيح « يحيا الثبات على المبدأ » .

وقد كان زعيم هذه الأمة خبيراً بشئونها .

فلما تجمهروا حوله ، وغلبتهم فورة الحماسة فصاحوا : زبد القتال ، الويل
للمناصبين ! قال لهم — في تثبت المرتاب ، ولهجة الحائر — .

« هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ، أَلَّا تُقَاتِلُوا ؟ » .

فازدادت هتافاتهم حدة . ولوحت أيديهم تهديداً .

سندافع عن بلادنا إلى آخر رمق ! فإما استقلال تام ، وإما موت زؤام .
« وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا » .

فلما حانت الساعة الفاصلة ، ودق النفير العام ، لم تر ساحة الجهاد إلا علماً
 ينشره النسيم ويطويه ، على حفنة من الرجال !
 هم بقايا الجماهير التي طلبت بالأمس الجهاد ، ثم صَفِرَتْ منهم اليوم ميا ديقه .
 « فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ؛ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ . وَاللَّهُ
 عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ » .



سبام القرآن ظالمين مع أنهم مظلومون ، فكيف جازت هذه التسمية ؟
 إن الظلم نوعان : ظلم الإنسان لنفسه ؛ وظلمه لغيره .
 وكثيراً ما يكون النوع الأول ، طاملاً بمهداً لتوقع النوع الثاني .
 فالذي يقبل القتل والانحناء ، يفرى الآخرين بالبنى والاعتداء ! .
 وقتلماً يقع العدوان على ذى أنفة وحمية ، فإن الباغى يعرف أن خسائره
 من وراء ذلك العدوان ، أضاعف أرباحه ، إن كان هناك ربح يجتنى في مثل
 هذه الحركة .

وقتلماً تتحرك الجيوش للمجوم ، إلا على أمة يرجى منها أن تسلم وتلين .
 ولذلك كثرت حروب الاستعمار في الشرق وحده ، وصدق القائل :
 أنصفت مظلوماً فأنصفت ظالماً في دلة المظلوم هنر الظالم !
 من يرضى عدواناً عليه يضيره شزمن المادى عليه الناشم
 وسواء كان شراً منه أو دونه فهو ظالم لنفسه .

وسياق الآية هنا يؤكد هذا المعنى ، ويحمل الأمم الناعمة على الظلم
 أوزار ما تقاسى وتمانى .

زعماؤكم بملك النصاب :

وجرثومة الدل بجرثومة الوباء ، تنتشر عدواها انتشار النار في الهشيم ،
حتى تخامر كل شيء .

فظالم الاحتلال الخارجي ، تسندها مظاهر الانقسام الداخلي .
وهذا الانقسام يتوزع الأمة طبقات متنافرة ، يعمل بعضها بالجاء ، ويهبط
بعضها بالفقر .

وعند ما يكون للرجل قوة ألف ثور يملكها ، وألف حصان يركبها ،
وألف فدان يستغلها ؛ فقد ترشح للرمطة ، وكان حقاً أن تصنو له الجباه ،
وأن يشار إليه بالبنان !

وساد هذا التفكير المريض في الأمة المستضعفة

جاء سراتها يقولون للرجل الذي ساقته العناية لإقازم : لقد عزمنا على
الجهاد من أجل حريتنا المفقودة ، فاحتر لنا القائد الذي يلم شملنا ، ويركز
قوتنا ، ويكسر بنا عدونا ! .

قال لهم الرجل الملمم : ما دمتم قد صدقتم العزم ؛ فقد سنحت
لكم الفرصة ، وقد هيأت لكم الأقدار أكفأ رجل يحقق لكم
أهدافكم ، واشترأبت الأعتاق لتري القائد الكبير ، فإذا بهم يرون
« طالوت » ! .

ومن طالوت هذا ؟ لقد عرفوه رجلاً لا يملك من حطام الدنيا ، إلا عقلاً
ذكياً ، وجسماً قوياً ، ويقال : إن له مواهب عالية ! .

وما قيمة هذه المواهب ، إلى جانب القناطر المقتطعة من الذهب والفضة ،
عند فلان وفلان ، ممن يحلون ويقدمون ؟

ورمت أنوفهم أن تخضع لرقيم من أبناء الشعب ، وهم الذين طالما مرثت
أنوفهم في التراب ، خضوعاً للزعما الأجانب !
وأبى الله إلا أن يكرهم على الحق ، وأن يرغمهم على احترام
الوهاب وحدها :

« وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ : إِنْ أَفْضَقَ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا . قَالُوا :
أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا ؟ - وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ ؛ وَلَمْ يُؤْتَ
سَمَةً مِنَ الْمَالِ - قَالَ إِنْ أَفْضَقَ اللَّهُ اسْطَفَاءُ عَلَيْكُمْ ، وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ
وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَن يَشَاءُ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . »
في ميزان الحقائق يرجع الناس بالكفايات والأعمال ، لا بالوجاهات
والأموال ، وهذا منطوق عادل .

غير أن دون تطبيقه موائق كثيرة ، من طبائع الناس أنفسهم ،
ومن طبائع الأحوال الاجتماعية التي يمشون فيها ؛ ولذلك قلما يرجع
إليه الناس .

فإن العيون المجردة بأخذها منظر الهامة والقامة :
وقد ينضم الدكاء القليل ، إلى مظاهر الوسامة والنفخامة ، فيجسك
تطرق هية ، ويحمل من المسير عليك أن تحرك لسانك ببيت
الشاعر الجريء :

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم رَجَسِ الْبَنَالِ وَأَحْلَامِ الْمَصَافِيرِ
وهذا البيت الحكيم لم يبلغ « فرعون » ، ولعله لو بلغه لأتهم قائله
بالنحافة والضعف !

فإن فرعون - قبحه الله - كفر بموسى ؛ لأن موسى لم يدخل حليا
في زينة الملوك ، وأبهة الترفين .

قال للناس - في تبرير اعتزازه بنفسه وتطاوله على نبيه - :

« أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ؟ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي
أَفَلَا تُبْصِرُونَ ؟ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ سَيِّئٌ ، وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ،
فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ . . . » .

والمنطق الفرعوني في مقياس الحقائق ، يملأ أدمغة الكثيرين حين
يفظرون لأنفسهم ، وحين يفظرون للناس .

وقد رأيت الكثيرين من قراء الواهب يشمرون بالسطوة
الفارغة ، مدفوعين إليها بقوة الدرجات التي يوضعون فيها ، والمكاتب
التي يجلسون إليها ، والتليفونات التي يترزون معها ؛ بل بالأطمعة
التي يفتنولونها .

وتلك آفات ، تصيب الأمم عند ذهاب ربحها ، وانهباء حضارتها .
وهذه أمة « طالوت » كانت تريد رجلاً صاحب مصرف ، يقرض منه
بالربا أو يراهن به في ميدان السباق ، شأن اليهود في تفكيرهم .
ويريد الله لهم رجلاً صاحب مصرف أخلاق ، يهب منه الفضائل للمسلمين ،
وينفق من أرسدته التي لا تنفد ، حتى يسترد النصر للمظلومين .
إن الرجولة بجوهرها الحر ، لا بقشورها التي تغير مع الريح .
فليفهم ذلك الجاهلون .

في صبرائه المعركة :

واستعد القائد اللبيب لمانزلة الاستمرار في معركة فاصلة ، يحرق بها شعباً
مسترقاً ، ويتخذ أمة مسروقة .

فكيف ينتقى الرجال الذين يخوضون معمماتها ؟ .

إن القلة النشيطة أفضل لديه من الكثرة العاطلة .

وقد عرف طبيعة الأمة التي يحارب من أجلها . إن فيها كثيرين يسرم
لاكتساب في الجيش الخارج ليظهروا في الاستعراضات الفخمة ، وليرتدوا
للإبس الأنيقة ، ويمتطوا الخيول الراقصة .

فإذا التقى الجمعان ، كان أكذب الناس عند اللقاء ، أو جههم في ميادين
لمرض المسالم والمناورات التمثيلية .

فهل يأخذ رجاله من هذه الأخطا الفاشلة ؟ كلا !

إذاً كيف يتخلص من الأعداء الذين يضرون ، أكثر مما ينفعون ؟ .
إن أحلام الحرية في ليالي الظلم والأسى ، تسهل على الأكثرين .

لكن حقائق الحرية في أوقات الجهد والفداء ، تصعب إلا على الأقلين .

فلا بد أن يمتحن من يخرجون معه امتحاناً قاسياً ، يردُّ كثيرهم العاطلة

قلة عاملة ! !

فما إن فصل بهم ، وتجاوز حدود الوطن السهل اللين ، وتعرضوا
معه جيماً لوعثاء الطريق وحرارة الجو ، وغبار السفر وجفاف الرحلة
الشاقة ؛ حتى أصدر القائد أمره الغريب : سيصادفنا الآن نهر
عذب على كل جندي غلص ، أن يستمع إلى أمر القيادة العامة ، بعدم
الشرب منه .

لكن أبناء « الأعيان » الناعمين ، الذين اعترضوا أول الأمر على
قيادة طالوت ، وكذلك مَنْ على شاكلتهم ، ممن حسبوا الحرب
رياضة ممتعة وسفراً لذيذاً ، رفضوا الانصياع لهذا الأمر ، وآثروا ترك
الجيش وقائده :

« فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ، فَمَنْ

شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ، إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بَيْنَهُ ، فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » ١ .

واستراح طالوت إلى هذه النتيجة التي كان يتوقها ، واعتبرها أول تباشير الخير ، فقد انفصلت عنه في هدوء ، الصفوف التي كانت ستسلم سبقاتها للريح ، عند الصدمة الأولى مع الأعداء ! فتشيع الهزيمة في فرق الجيش كله .

غير أن أصحاب طالوت ، راعهم أن يتضاءل الجيش الجرار إلى هذه القلة الضئيلة .

فما عسام يفعلون مع خصم يفوقهم عددًا ؟

وأبدؤ تهيبهم من مواجهة الموقف على هذا الوضع !

لكن هذه البقية المؤمنة ، لم تخل من رجال رسخوا في الحق ، وذهلوا عن كل شيء ، إلا نصرته ، وافترضوا كل رأي ، إلا التراجع بعد هذه الامتحانات المتتابة . ومات في دماهم كل طمع ، إلا الأمل في النصر أو القبر :

« فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا : لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ ، قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ : كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ ، غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً يَأْذِنُ اللَّهُ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ . وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا : رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مَبِغًا ، وَثَبَّتْ أَعْدَامُنَا ، وَانصَرَفْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ . هَزَمُوهُمْ يَأْذِنُ اللَّهُ » .

واسترد الشعب المظلوم حرياته المفقودة ، في ميدان الكفاح وحده . بعد ما أفلست وسائل الهتاف والتهريج ، في إفادة أي ربح . فهل من مدكر ؟ .

(٧)

إلى قوارين العصور الحاضرة

قصة قارون القديم

المصامبيون والمظالميون سواد :

للغنى والجاه ، نشوة تقبل بالرموس فمل الخمر ، عندما تطيش بألباب
السكرى ، ثم تصور لهم الدنيا أشباحاً مترافقة ، وحقائق متقطعة ، ووقائع
لا يمسكها العقل ، إلا كما تمسك الماء الغرايبيل .

وللأغنياء التخمين نظرة خاطئة نحو سواد الناس .
نظرة تبدأ من القمة التى وضعوا أنفسهم فوقها ، وتهبط إلى السفوح
التي تزدحم الجماهير عندها .

يستوى فى هذه النظرة من ورثوا المجد ومن كسبوه !
كلاهما يقول : « إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي » ، كما قال قارون ردّاً
على قومه ، حين حاولوا إيقاظه من نشوته ، وإيقاظه من سكرته .

المظالميون هؤلاء ، ولدوا وولدت معهم الفشاوة الضاربة على عيونهم ؟
لأنهم — وهم فى المهد — كانت ترمقهم الميون بالإجلال ، وتناديهم الأفواه
بالتدليل ، وتحيط بهم الخدم ، كما يحيط السدة بالصمم ! .

فأتى هؤلاء — إذا كبروا — أن يصبروا الحق ويحترموا الخلق ؟
والمصامبيون من هؤلاء ، يبتنون من صميم الطبقات الكادحة .

فإذا نمت دوحهم ، وعظمت شوكتهم ، لم يلبث النسيان الذى أدرك
أبانا آدم فأخرجه من الجنة ؟ أن يدركهم الآخريين ، فإذا بهم يتسكرون
لأصلهم القديم .

ألم تر إلى « نابليون » كيف بدا فقيراً ، ثم تحول إمبراطوراً ؟
وكيف ذبح مليوناً من الجنود فى معاركه ، التى أشعلها لتدعيم مجده
الشخصى ! . . .

كم نشوة الشعوب عندما تستبد نشوة الجاه الكاذب بكبرائها . . .

وكم يحتاج هؤلاء المغمورون بكثرة المال ، إلى من ينكس رموسهم ، ويقلب أوضاعهم ، كي يقيثوا ما بخزائهم من كنوز ، مثلما يحتاج الكبير إلى من يقلبه ظهراً لبطن ، حتى يُفرِّغ ما بمعدة من سوائل ونجاسات . فإذا تمَّ ذلك ، اعتدلت الرءوس المائلة ، وتنهت الأفكار الغافلة . .

وتلك عظة نستخلصها من قصة قارون إذ قال الله فيه :
 « إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ، وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ؛ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لَا تَفْرَحْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ . »

ضوابط :

وقد تسأل : ما سرُّ النهي عن الفرح ؟ ولم يكره الله الفرحين ؟
 مع أن بشاشة النعمة تدع الوجوه نضرة ، والشفاة مُفَرَّجة . . .
 طبيعة تلك في النفوس لا يمكن تغييرها !
 والجواب أن هناك نوعاً من الفرح الخبيث ؛ أشرب روح البطر ؛ واختلط الشعور به بمشاعر أخرى ، من التمرد والانطلاق من كل قيد ؛ ودفع أصحابه إلى الاستغراق في المتع العاجلة .

فهم لا يعرفون إلا لذائذهم المجردة ، وإلا السعى الدائب لإشباعها .
 ويقابل هذا النوع من الفرح البطر ، الحزن اليائس الذي يوصد أبواب الضيق ، على من يصابون في الحياة بأية كارثة ، فيتركهم لا يستطيعون حراكاً ، ولا ينتظرون فكاً .

ولا ريب أن كلا الأمرين يضير الحياة البشرية ، ويشيع فيها القوضى الاجتماعية ، فضلاً عن أنه جهالة بقوانين القدر ، التي ترجع إليها أمور الناس ، في الأفراح والأحزان جميعاً .

ومن ثم نذكر معنى قول الله عز وجل :
 « لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ ، وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ، وَاللَّهُ
 لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » .

هذا الفرح الذي تصدر عنه مظاهر الحياء والكبرياء ، والذي تنبعث
 منه هوامل الإفساد للبلاد والعباد ، هو الذي هبى عنه قارون ، ثم وجهت له
 بعد ذلك النصيحة المترتبة على حسمه :

« وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ،
 وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ؛ إِنَّ اللَّهَ
 لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ » .

وتم شئء آخر لا يجوز إغفاله في تنظيم المجتمع الإنساني ؛ إن تنعيم قوم
 ليس معناه إشقاء آخرين ؛ وإن تسخير المواهب العليا لإكرام ذويها ، لا يستلزم
 تجويع سائر الطوائف الأخرى ، وإهانة بيها .

ولذا يقع في وهم الناس أن نكرم شخص مبنى دائماً على تحقير
 شخص آخر .

إن الله تبارك وتعالى قاوت بين الناس حقاً ، فيما آتاهم من ملكات
 عقلية وقوى أدبية ومادية .

وقد أمرنا أن نرمي ذوي الكفايات ، وألا ننقصهم أقدارهم .
 لكنه ضم إلى ذلك ، أن الناس جميعاً يربطهم نسب واحد ، وتقرب
 بينهم أواصر مشتركة ، وأن تجاهل هذه الحقيقة ، قطع لما يجب وصله ،
 ولذلك قال :

« وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ .. وَلَا يَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ
 إِصْلَاحِهَا ! »

وهند ما حاول قارون ، أن يستند إلى مواهبه الزهومة ، في تبرير عظمته
وتسوين أعبته ، والاتفاخ بماله وجاهه . قال : « إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي »
وليكن ما قاله قارون صحيحاً ، فهل تسمير علمه هذا ، وإعطاؤه حقه ، لا يكون
إلا بالبنى على قومه والاستملاء فيهم ؟ :

« أَوَلَمْ يَظُنْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ
جَهَنَّمَ قُوَّةً وَأَكْثَرَ جَهَنَّمَ ؟ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ » .

أجل إنهم لا يسألون عن ذنوبهم ؛ لأن إجابتهم المحتملة حاضرة لدى
كل سؤال .

وهذا النوع من الجرائم — جرائم الكبر والنظرسة والإفساد —
يستند إلى وجهة نظر ثابتة أبداً عند مقترفيه .

إنهم مستكبرون في أنفسهم ، يحترقون لغيرهم ؛ لأنهم في قة الحياة
وغيرهم في سهولها .

ولأنهم سعدوا في الدنيا باستحقاق ذاتي موهوب ، وغيرهم شقى فيها لأنه
أهل لذلك ولداً دونه .

وَرَدُّهُ هَؤُلَاءِ إِلَى الصَّوَابِ ، لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْخُسْفِ وَالسَّخِّ وَالْمَذَابِ .

ألوانه الزرعات المزمخية :

وفي الأمة التي ظهر بها قارون ، نجد أحلاماً من الناس ، يتناز كل خليط
منها بوضمه وفلسفته وأحواله .

وهناك أعوان الظلم ، الذين يتملقون أربابه ويميشون في ركابه ، يمشون
حواشي للجبارين ، يزينون لهم المقابح ، ويرتكبون معهم الفضائح .

وهناك أنصار العدل الاجتماعي ، وعاة الوحي الإلهي ، الذين يستنكرون

الظالم ويجهدون في مكافحة الطغيان ، ويضمنون على طرق الشر معالم الخطر
حراء ، ويصبحون قارون وغيره :

« لَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ » .

وهناك السبيد الذين تسقط القوارع على رؤوسهم ، فلا يستطيعون ،
ويتخذ الكبراء من شعورهم جبالا ، ومن جلودهم نعالا .

وم — مع ذلك — بالدون راضون ، بمحسدم الموت وهم في خدمة السادة
أبدأ ، فتوقاهم الملائكة ظالمى أنفسهم .

وهناك قوم أمرهم عجب ، يقتربون من بمض هذه الطوائف وليسوا منها .
رون المال فى أيدى غاصبيه من الحرام ، فيتمنون لو كان فى جيوبهم
الطاوية ، ويشتهون أن يقدموا أمام موائده الحافلة ، وأن يشتركوا فى حفلات
النعيم التى تقام ، وأن يسيروا فى مواكب الجاه التى تزحف ، وأن . . .
غير أن هذا كله خيال مفلسين ، فلا الحرمان علمهم العفاف ، ولا الحظ
استجاب لأمانهم .

وهذا الفريق من الناس — إذا كثر — كان خطراً على الأمة التى
تنكب به لأنه صنف من الفقراء بحسب عليهم ، مع أنه لم يمنعه من العدوان
والبنى إلا فقدان الوسائل ؛ فالتنفس تطمع والأسباب عاجزة .

هذا الفريق — لما رأى موكب قارون خارجاً — استيقظت فيه أطماعه
وتحلب ريقه ، ثم جرى بينه وبين الفريق الطيب المصلح ، جدال طريف :

« فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا :
يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ، إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ
أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيَلَكُمْ تَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ ، لِمَنْ آمَنَ وَهَلَ سَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا
إِلَّا الصَّابِرُونَ » .

مصرع الطاغية :

إن المحكوم عليه بالشنق ، يزداد وزنه قبل أن يلتف الجبل على عنقه ،
وربما قدمت له أطايب الطعام يزددها قبل مهلكه .

والطغاة الذين يحكم القدر بمقابهم ، يزداد ضغطهم على الشعوب المتهوكة ،
وتتكاثر من حولهم مباحج الميش ، وعناصر القوة ؟ .

أقترى هذا دليلا على أن القدر يطوى لهم في الغيوب صفحات سارة ؟
كلا . إنه نسمين الذبيحة للضحية ، حتى يقع السكين من جسمها على
شحم ولحم . . .

وكذلك أبطأت السماء على قارون ، ثم قالت كلمتها الحاسمة :

« فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ ، فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ
مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ » .

وتذكر الحتمى ممن كانوا يحسدون قارون ، ويتمنون حظه ، ففصبوا
كفًا على كف من العجب ، وشمروا بالراحة ، لأنهم أفلتوا من مصير فاجع :
« وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ ، يَقُولُونَ : وَى ، كَأَنَّ اللَّهَ
يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ الْوَلَا أَنْ مِنْ اللَّهِ عَلَيْكُمُ الْخَسَفَ
بِنَا ، وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » .

إن المال نعمة من الله عليك ؛ إذا سخرته في إسعاد نفسك ، وإسعاد الناس .
وإذا كسبته من وجوهه الكريمة ، ثم جعلته ذريعة لبلوغ منازل الثبيل
ومدارج الفضل . ليس في طلبه أى حرج ، ما دام يؤخذ من منابه النقية ،
ليوضع في حقوقه الزكية :

« لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ، أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » .

ومن الذى لا يتطلع إليه فى هذه الحال ؟ ١٩ .

أريد بسطة عيش أستعين بها على قضاء حقوق للملا قبلى
والجاء الذى يجمعك منيع الجانب ، مكين القدم مهيب الحق ، نعمة
كبرى كذلك .

وإنه لمن النوائب المؤذية ، أن يكون الرجل قليلا مستضعفا مروعا بين
الحين والحين .

ولقد اهتم الله على المؤمنين الأولين بما وهبهم من نصر وجاه .

« وَاذْكُرُوا إِذَا أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ، تَخَافُونَ أَنْ
يَتَخَطَّكُمْ النَّاسُ فَأَوَّاكُمْ وَأَيْدِيكُمْ يُنْصِرُهُ ، وَرَزَقَكُمُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » .
ولم يكن عيب قارون ، أن كان رجلا ذا مال وجاه ؛ ولا عيب الذين تمنوا
مكانه ، أن طلبوا المال والجاء .

إنما عيب قارون ، ومن يسرون سيره ، أنهم توسلوا بالمال والجاء ،
للبنى والسطو ، وإشقاء العباد وإشاعة الفساد .

وهذه جرائم يجب استئصالها ، ومصادرة أسبابها .

وقد جاء الإسلام ، فساق قصة هذا الجبار العنيد ، ثم استخلص منها
هذه النتيجة التى يقدمها للناس جميعا .

« تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ، نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ
وَلَا فَسَادًا » ...

موار بين محلى الطبقات :

هذه قصة التقى فيها كبرياء الإيمان بكبرياء الطغيان ، واصطدم فيها رجالان
كلاهما يمثل فكرة خسة به ، عليها حياته ، وأقام عليها وجوده ؛

هذا يمتاز بما أوتي من مال وجاه ، ويجعل منهما أساساً للملو في الأرض ،
والفطرة على الناس .

والآخرة يعتد بما أوتي من إيمان وخلق ، ويرفض كل سيادة للباطل ،
تحقر المواهب الإيسائية ، وتنكر مقاييس المواهب والكفايات .
والقصة يستمع لها المسلمون كل أسبوع .

فقد تواضعوا على أن تقرأ في المساجد ، قبيل صلاة الجمعة وعظمتها .
وكان القدر شاء أن يضرب مثلاً حياً متكرراً ، لدهول الناس عن
توجيهات الوحي الأعلى .

فألم المسلمين أن يقرأوا هذه القصة في مساجدكم ، ليخرجوا من بعدها
إلى العمل ، في بلاد لا تعرف فيها إلا كبرياء الطغيان ، ولا تروج فيها
إلا أخطأ المقاييس ، ولا ترفع فيها إلا أقل الكفايات ، وهم يحنون رؤوسهم
في المساجد خشوعاً مصطنعاً لآيات الله ، ويحنون رؤوسهم في المجتمع حقاً
للتألهين في الأرض ، القوامين فيها بالجبروت والسطو والظالم ، كأنهم
لا يعرفون لمن ستكون الماقبة في يوم الناس هذا ، أو يوم يمشون .

جلس الرجل في شرفة قصره ، يمد نصره إلى الحدائق الفناء المترامية
حوله ، ويستمتع إلى حرير الماء في النهر وحفيف الأوراق في الشجر ، وصباح
الطيور في الجو ، فيخال أنها أماشيد ، تتننى بمجده وتسبح بمجده ؛ ثم يرجع
البصر إلى الفعلة والخدم ، المنثنين في جنبات ضياعه الشاسعة وقصره المشيد ،
يتمنون رضاه ، ويسارعون إلى إشارته ، ويدينون له ، وتهمس إليه نفسه أن
كل شيء على ما يرام . وأنه في ضمان وثيق من حاضره ومستقبله .

ولكن خاطراً طاف بذهنه ، عكّر عليه الصفو .

لقد ذكر رجلاً آخر من عامة الشعب ، كان إلى عهد قريب لا يعامله

إلا معاملة الندِّ للندِّ ، مع أنه أجبر عنده ، ولا يذكر له ذلك النفي الحافل ،
إلا بقلة الاكتراث وسوء التقدير ؛ أفبق الرجل — ياترى — على موقفه
العنيد هذا ؟ ؟

وشعر برغبة عميقة في أن يستحضره ، وأن يستنله ، وأن يكرمه
على الخضوع له .

فما هي إلا ساعة حتى كان الرجل الآخر قادما يمشى ، منتصب القامة براق
المعين ألاق الجبين .

ومع أنه عرف لماذا جاء به ؟ وأدرك من ملامح رب الضيعة الرحبة
والقصر الفسيح ، أنه ينبغي قهره والتَّيْل منه ، فقد عزم أن يدخل معه في
الصراع إلى نهايته ، موقناً بأنه لن يهزم أمام بشر .

ووقعت معركة الكلام بين الرجلين ، فكانت مثلاً لا يجوز إخفاء عبرته
عن الناس .

« وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ ، جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ،
وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ، كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا
وَلَمْ تَنْظِلْ مِنْهُ شَيْئًا ، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا . وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ؛ فَقَالَ
لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ، وَدَخَلَ جَنَّتَهُ
وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ . قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ
قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي ، لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا » .

قال الرجل الفقير لمحدثه المترف : لو أنك إذا أردت أن تفخر على قلت :
أنا أ أكثر منك عملاً وأعز خلقاً ، بدل أنا أ أكثر منك مالا وأعز نفراً ، لرُبَّما
استحق الأمر تفكيراً مني واهتماماً بك .

أما وأنت تؤسس عظمتك الموهومة على هباء ، فبهات أن أعترف بها !
ولقد جاءك أكثر هذا المال كما يجيء أمثالك من القاعدين ، على غير
ذكاء خارق أو عزيمة ماضية .

فما غَبَرْتَ في تحصيله قدماً ، ولا أعملت في تأثله يداً ، ولا واسيت من
كنوزه ضيقاً ، ولا قضيت من خزائنه حقاً .

وقد يفهم نفرك بمالك وجاهك ، لو جمعت منهما وسائل لكسب العالي
وسنع المروف ، وإفادة الناس .

وهناك من يجمعون المال من وجوه الحق ، ليندلوه في وجوه الحق ، كما
يقول الشاعر في صراحة لا غبار عليها .

أريد بسطة مالٍ أستمين بها على قضاء حقوق للملي قبلي
فإذا ضاقت ثروة الرجل ، عن الوفاء بهذه الحقوق ، تألم لنقص ماله ،
لكنه يبقى عزيز الخلق ، كبير النفس ، كما يقول الشاعر :

إني وإن قصرتُ عن همي جدتي وكان مالي لا يقوى على خلقي
لتأرك كل أمر كان يلزمي عاراً ويشرعي في النهل الرنق
أما أن يأتيك المال من حيث لا تحتسب ، فتقول : ورثته كابرًا من
كابر ، ثم تستخدمه في إطفاء شهواتك ، وإرواء نزواتك ، فإن هذا لن
يمرضك إلا لسخط الله ، ولن يمرض مالك هذا إلا لحق السماء .

فقاطعه الرجل النفي قائلاً : ما هذا الذي تثرثر به أيها الأحق ، لقد
تركتك تهرف طويلاً لأسخر منك !

ما الذي تحدث به عن الله والسماء وتحقر المال ؟

أيسبق إلى وهمك أن هذا الثراء المريض ينال منه الزمن :

« وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا . . . وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً . . . » .

ثم هَبْنَا بِمِثْنًا إِلَى دَارِ آخِرَةٍ كَمَا تَقُول :

أَتَحْسَبُ أَنَّكَ هُنَاكَ تَتَطَاوَلُ إِلَى مَقَامِي ، أَوْ تَصِلُ إِلَى مَكَانِي ؟

إِنَّ الْفَجْوَةَ الَّتِي تَفْصِلُ بَيْنَنَا سَتُظِلُّ بِاقِيَّةِ أَبَدًا ، وَسَتَبْقَى أَنْتَ الْخَادِمُ

الصَّغِيرَ وَأَنَا السَّيِّدَ الْخَطِيرَ !

إِنِّكُمْ أَيُّهَا السُّوقَةُ مِنْ مَعْدِنٍ غَيْرِ مَعْدِنَتِنَا نَحْنُ الْكِبَرَاءُ :

« وَكَأَنَّ رُودَّتْ إِلَى رَبِّي لَا جِدْنَ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا » .

فَرَدَّ الرَّجُلُ الْفَقِيرُ مُسْتَفْكَرًا . . . مِنْ مَعْدِنٍ آخَرَ ؟

لَمَّا خَلَقْتَ مِنْ ذَهَبٍ ، وَخَلَقْنَا مِنْ خَشَبٍ !

لَنْ صَحَّ أَنْ النَّاسَ يَتَفَاوَتُوا فِي أَسْلِ الْخَلْقِ ، فَمَا أَرَاكَ إِلَّا مِنْ مَعْدِنٍ

خَسِيسٍ ، وَمَا أَرَانِي إِلَّا مِنْ مَعْدِنٍ نَفِيسٍ ! ! فَإِنِّي أَطَانِي الْكَثِيرَ لِأَفْهَمَكَ ،

كَيْفَ تَرْتَفِعُ عَنْ هَذَا الْفَبَاءِ فِي إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ الْعَالِيَةِ وَالْدُنْيَا ؟

غَيْرَ أَنَّنَا - - - مَعَ الْأَسْفِ - - - نَرْجِعُ إِلَى أَسْلِ وَاحِدٍ ، وَنَتَبَثِقُ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ .

إِنَّكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ مِنْ تَرَابٍ مَبْدَأٍ ، تَرُدُّ إِلَيْهِ قَسْرًا ، مَهْمَا تَطَاوَلْتَ عَنْهُ كِبَرًا .

وَقَدْ يَكْبُرُ الْإِنْسَانُ ، بِالرُّوحِ الَّذِي يَنْتَسِبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ، وَالْمَوَاهِبِ الَّتِي تَبْنِي فِي تَفْكِيرِهِ آثَارًا مِنَ الْإِلْهَامِ الْأَعْلَى .

فَكُنْ حَيَاةَ شَمَاعٍ مُمْتَدَّةٍ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ بَدِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .

لَكُنْكَ - - - أَيُّهَا النَّبِيُّ - - - أَنْكَرْتَ رَبَّكَ ، وَجَعَلْتَ نَسَبَكَ .

فَلَمْ يَبْقَ مِنْ بَخْصَانِصِكَ ، إِلَّا أَنَّكَ تَرَابٌ يُوْطَأُ بِالْأَقْدَامِ ، فَانْظُرْ شَنَاةَ مَا قُلْتَ أَنفَا :

« أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفْثَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ؟ »
« لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا » .

لقد حررت نفسي من إفسار الناس ، لما علمت أنني عبد لله وحده .
ولن أعترف بسيادة في الكون ، إلا لرب الكون ، إنني رجل حر .
فإذا حاولت أن تستعبدني لمظمتك ، فسأبصق على ألوهيتك .
أعترف بأنك عَبْدُ اللَّهِ ، كخيرك من الدهاء أو العظماء .
فإذا رأيت حولك منه نعمة سابغة ، وفضلاً كبيراً ، قل : « مَا شَاءَ اللَّهُ »
لا ما شئت أنا .

وأردف الإقرار بسطوة الإرادة العليا ، إقراراً — كذلك — بجلال
القوة العليا : « لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ثم اعلم أن السراء والضراء دُولٌ !
لقد نام الصالحون عن حقهم فأبطروك ، والويل لك يوم يستيقظون !
عندئذ يتحول غناك ، إلى الأنفاس الذين يشتغلون عندك ، فتصبح فقيراً معهم ،
أو يصبحون أغنياء معك ، أو يثبون عليك وثبة غضب ، لما أوقعت بهم من
مظالم ، فيحتازون هذه الثروة دونك .

وكم من شعوب تنهت لانتصبيها ، وثارَت بهم ثورة مدمرة لم تهدأ حتى
آتت نتائجها كاملة ؛ فإذا بهم يسمعون صوت السماء :
« وَأَوْرَثَكُمُ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطُوهَا ، وَكَانَ
اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا » .

فإذا حسبت أن من ترى من عبيد الأرض ، سينامون على الضيم أبداً ،
فاعلم أن جبار السماء لن يسكت على هذه الفوضى :
« إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا
مِنْ جَنَّتِكَ ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَيُصْبِحَ صَمِيدًا زَلَقًا ،
أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا » .

إن للظالم مُمرّاً مُعيّناً ، تفنى عنده وتبيد .

وقد ترخى الأقدار العنان لبعض الناس ، فيستبدون ويفسدون .

وليس يحدث هذا عن إهمال مصيب ؛ بل لأنه يحدث عن إهمال مقصود ، يرتبط سره بسر الحياة نفسها ، وسر الحياة قائم على الاختبار والتمحيص ، وتكليف البشر أن يشدوا الكمال في أعمالهم وأنظمتهم ، وأن يدفعوا ثمرة ذلك من دمائهم وجهودهم .

فإذا تظالمت أمة ، واضطربت أمورها ، ولم يرجع ظالمها عن غيئه ، ولم ينتصف مظلومها لنفسه ، تدخلت الأقدار في مصير هذه الأمة ، بما يؤدب ظالمها ومظلومها على سواء .

ولتقدر في ذلك أساليب شتى .

أما إذا نهض المظلوم وكافح ، وهتف بربه : « إِنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ » فإن ميزان الحياة يمود إلى الاستقامة والاعتدال ، ويتخاص العالم مما عراه من توقف وارتباك .

وفي قصة هذا الطاغية ، ترى أن الحذر أتى من مأمنه .

إن أرضه الشاسعة تخلف عنها الماء ، فانت عطشاً ، أو جاءها الماء .

ولكن لحقتها آفت السماء ، فضاع المحصول ، وذابت الجهود لجمعه جثاً :

« وَأُحِيطَ بِشَمْرِهِ ! ! فَأَصْبَحَ يُقَلَّبُ كَفْيُهُ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ، وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا » .

وهكذا ذهبت الجنة ، التي قال صاحبها عنها يوما : « مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا »

ذهبت بما أوتيت من جبروت ، وأثارت من طغيان ، وأحس صاحبها بالجزع إن كان مشركا .

وَيَمَنُ أَشْرَكَ ؟ لَقَدْ أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ نَفْسَهُ .

أراد أن يكون معه إلها يستدل العباد والبلاد ! .

فلما حلَّ به غضب الله الذي طالبا أنكره ؛ نظر إلى ماله فلم يجده ،

واستصرخ نفره فلم يدركه صرخ :

« وَلَمْ نَكُنْ لَهُ فِئَةً يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ؛

هَذَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا » .

في فجر الحياة : كان الدين إلى جانب الطبقات الفقيرة ، يتظاهران معاً ضد الرأسمالية الباغية .

فما الذي عكس الأحوال ؟ ! فأصبحت الرأسمالية الآن تظاهر الدين ، والاشتراكية تنابذه العداء ! .

أَلَا فَلْيَفْقَهُمُ النَّاسَ حَقِيقَةَ الدِّينِ وَطَبِيعَةَ الدُّنْيَا ؛ حَتَّى تَمْتَحِنَ مِنْ تَارِيخِ

البشرية هذه المفارقات !

فہرست

[illegible]

للمؤلف

- ١ - الإسلام والأوضاع الاقتصادية .
- ٢ - الإسلام والمناهج الاشتراكية
- ٣ - الإسلام المفقود عليه .
- ٤ - الإسلام والاستبداد السياسي .
- ٥ - تأملات في الدين والحياة .
- ٦ - من هنا نعلم .
- ٧ - التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام .
- ٨ - عقيدة المسلم .
- ٩ - خلق المسلم .
- ١٠ - فقه السيرة .
- ١١ - في موكب الدعوة .
- ١٢ - من معالم الحق .
- ١٣ - ليس من الإسلام .

تحت الطبع

١ - نظرات في القرآن

